

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop



إيريك هوبزباوم

العولمة والديمقراطية والإرهاب

نقله إلى العربية: أكرم حمدان ونزهت طيب

العولمة والديمقراطية والإرهـاب

يتضمن هذا الكتاب ترجمة الأصل الإنكليزي
Globalisation, Democracy And Terrorism
حقوق الترجمة العربية مرخّص بها قانونياً من المؤلف
بمقتضى الاتفاق الخطي الموقّع بينه وبين الدار العربية للعلوم ناشرون، ش.م.ل.

العولمة والديمقراطية والإرهاب

تأليف

إيريك هوبزباوم

نقله إلى العربية

أكرم حمدان ونزهت طيب





بسم الله الرحمن الرحيم

الطبعة الأولى

1430 هـ - 2009 م

ردمك 978-9953-87-801-0



الدوحة - قطر

هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)

فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net



عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)

ص. ب: 5574-13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http: //www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

المحتويات



مقدمة

لم يشهد تاريخ الإنسانية كالقرن العشرين غرابة، بما حل فيه من كوارث، وجدَّ من اختراعات، ووقع من قدرة لدى البشر على تغيير وجه هذا الكوكب أو ربما إفساده، بل النفاذ من أقطار السماوات والأرض.

والكتاب الذي نقدمه اليوم للقارئ العربي يضم بين دفتيه عددًا من المقالات الممتعة لمؤرخ يعد من أشهر المؤرخين البريطانيين، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، لا تُمَكِّنُ المرءَ من رؤية ملامح ذلك القرن فحسب، بل تمضي به إلى تلَّة مشرفة يستطيع من عليها أن يلقي نظرة يستشرف بِها آفاق المقبل من الأيام، مما تمخض عنه ذلك القرن العجيب.

ولعل ما سيلفت نظر القارئ أن المؤرخ في مقالاته هذه، تجاوز كعادته الوصفَ إلى التحليل، والسرد إلى التمحيص، والتعامل مع الأحداث منفصلة إلى تلمس أوجه الترابط بينها، ومصاقبة الأشباه منها والنظائر، وبيان أثر كل منها في غيره، تسعفه في ذلك أدوات البحث الحديثة، وتدعم تحليلاته الإحصائيات والأرقام، فهو لم يقصر وظيفته على تذكر ما نسيه الآخرون أو تناسوه، أو رسم لوحة تاريخية لأحداث قرن خلا من الزمان، اتسم في جوانب كثيرة منه بالغلو والإفراط، مهما كانت تلك اللوحة مثيرة ومتنوعة ولافتة، ولكنه اختار لنفسه أن ينظر إلى الأحداث من مكان بعيد، أبعد ما يكون عن الحاضر، ليرى الأمور في سياقها الأرحب ومداها الأطول، ويقدم صورة تفاعلية متكاملة، تزاوج بين الماضي والحاضر والمستقبل، تستبطن ما يخبئه قابل الأيام بما أسفر عنه غابرها، وتكشف ماضيها بعين حاضرها، في مزج بين مختلف المجالات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

فقد حاول المؤرخ في هذه المقالات استقراء وضع العالم في مطلع الألفية الثالثة، وسبر بعض ما نواجهه اليوم من مشاكل سياسية رئيسية، وقد سبق أن نشر

منها من قبل عددًا، وبخاصة في كتابه الموسوم بـــ "مختصر في تاريخ القرن العشرين" و"عـــصر التطـــرف" و"حـــديث في القـــرن الجديد مع أنطونيو بوليتو"، و"الأمم والقوميات".

وآثر المؤلف أن يركز في مجموع مقالاته هذه، ولاسيما ذات الطابع السياسي مـــنها، علـــى خمس مجالات تتطلب اليوم تفكيرًا واضحًا ونظرًا واعيًا، هي مسألة الحـــرب والـــسلم في القـــرن الحـــادي والعـــشرين، وماضي إمبراطوريات العالم ومـــستقبلها، وطبيعة القومية وسياقها المتقلب، وآفاق الديمقراطية الليبرالية، ومسألة العـــنف الـــسياسي والإرهاب. فكل هذه أمور تجري على مسرح عالم يطغى عليه مـــستجدان متـــرابطان على نحو ما يجلي ذلك هوبزباوم، أولهما التسارع الضخم والمتواصـــل لقـــدرة الإنـــسان علـــى تغيير وجه المعمورة بوسائل التقنية والنشاط الاقتـــصادي، والآخر العولمة وما جلبته معها من تداعيات على مصير العالم وسائر الشعوب.

ويرى المؤلف محقًّا أن أول هذين الأمرين لم يتركا تأثيرًا ملموسا حتى الساعة على وعي واتجاهات تفكير صناع القرار السياسي، فالوصول بالنمو الاقتصادي إلى أقـــصى ذروتـــه لم ينفك يمثل أسمى أهداف الحكومات الراهنة، وليس ثمة من أفق حقيقي لأي خطوات فعلية في مواجهة أزمة الاحتباس الحراري الذي يتهدد العالم. ومن جهة أخرى، فمنذ الستينيات غدا للتقدم المتسارع للعولمة، أي تحول العالم إلى وحـــدة واحـــدة تشملها نشاطات متداخلة لا تعوقها الحدود المحلية، تأثير سياسي وثقافي كبير، ولاسيما في شكلها الحالي الطاغي وهو السوق الحرة العالمية المستعصية على السيطرة.

على أن الوجه السياسي للعولمة لم يحظ بتركيز خاص في هذا الكتاب لأسباب عـــدة، أهمهـــا أن السياسة هي المجال الوحيد من النشاط البشري الذي تتقلص فيه مؤشرات التأثر بالعولمة. ففي محاولات تعريف العولمة، لم يجد جدول KOF للعولمة (2007) صـــعوبة في إيجـــاد جـــداول لجريان الاقتصاد والمعلومات والاتصالات الشخصية والانتشار الثقافي -مثلاً عدد مطاعم ماكدونالدز ومحلات آيْكِيا بالنسبة لكل فرد- لكنه لم يجد مقياسا لـــ "العولمة السياسية" أفضل من عدد السفارات في بلد ما، وعضويته في المنظمات العالمية، ومشاركته في مهمات مجلس الأمن الدولي.

مناقشة العولمة السياسية عموماً مسألة لا تقع ضمن حدود هذا الكتاب، غير أن ثمة ملاحظات ثلاث عامة عنها تمس موضوع الكتاب على نحو خاص. أولها، أن عولمة السوق الحرة التي باتت صبغة العصر جاءت بنمو ضخم في الاقتصاد وجلبت معها فروقا اجتماعية على المستويين المحلي والدولي. وليس ثمة مؤشرات على أن هذا الفصل الطبقي سيتوقف داخل البلدان، رغم تقلص الفقر المدقع بشكل عام. هذا الصعود للفروق الطبقية، ولاسيما في ظروف عدم استقرار بالغ في الاقتصاد كتلك التي تمخضت عنها السوق الحرة العالمية في التسعينيات، هو الذي يفسر التوترات الاجتماعية والسياسية الكبرى التي يمر بها القرن الجديد.

وقد جمع الكتاب بين دفتيه عشرة فصول، ناقش الكاتب في أولها مسألة السلم والحرب في القرن العشرين، قرن الحروب، الذي قسمه المؤلف من الناحية التاريخية إلى مراحل ثلاث، هي مرحلة الحرب العالمية التي تركزت على ألمانيا (1914 إلى 1945)، ومرحلة المواجهة بين القوتين العظميين (1945 إلى 1989)، ثم مرحلة ما بعد نهاية نظام القوة العالمي التقليدي.

وفي الفصل الثاني تناول قضية الحرب والسلم والهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين، وتحدث عما يشهده هذا القرن من التحول التعليمي، نظراً لأن التأثير الاجتماعي والثقافي للتعليم العام لا يمكن فصله بسهولة عن التأثير الاجتماعي والثقافي للثورة المفاجئة التي لا مثيل لها قط في إعلام الاتصالات العام والشخصي الذي انخرطنا فيه جميعاً على ما يقول المؤرخ البريطاني.

الفصل الثالث هو فصل تاريخي ممتع قدم فيه المؤلف إجابة موسعة عن السؤال التالي: لماذا تختلف الهيمنة الأمريكية عن الإمبراطورية البريطانية؟ وقد وقف هوبزباوم موقفًا وسطًا بين من يؤيدون الإمبراطوريات ويرون أنَّها قدمت الخير والنفع للعالم، وبين من يعادونَها ويسوقون كل ما قيل في ذمها وتبيان مثالبها.

أما الفصل الرابع فكان معرضًا للحديث عن نِهاية الإمبراطوريات، ويناقش فيما يناقشه في هذا الفصل دعوى أن الإمبراطوريات والاستعمار جلبت الحضارة للشعوب المتخلفة وأبدلتها بالممالك نظاماً، ويرى أن هذه الدعوى مشكوك في صحتها، إن لم تكن زائفة بالكلية. فمن القرن الثالث حتى القرن السابع عشر، كانت أغلب الإمبراطوريات خاضعة للغزو العسكري من قِبَلِ قبائل محاربة من

الأطــراف الخارجية للحضارات الآسيوية والبحر متوسطية لم تأت إلى البلاد التي غزتْها، والتي غالباً ما كانت أكثر منها رقياً، بأكثرَ من سُيوفها، أو، إذا هي أرادت الــبقاء طويلاً، فبرغبة في استخدام البنى التحتية والخبرات الموجودة لدى من قامت هي بِهزيمتهم. العربُ وحدَهم الذين حملوا معهم لغتَهم المكتوبةَ ودينَهمُ الجديد، هم الــذين جاؤوا بشيء جديد. أما الأوروبيون الذين استعمروا الأمريكيتين وإفريقية والهــادئ فقــد كانوا في الواقع متفوقين تقنياً على المجتمعات المحلية، رغم أنه حتى القرن التاسع عشر لم يكونوا متفوقين على الإسلامية منها والآسيوية على ما يذكر هوبزباوم.

ثم ينتقل الفصل الخامس للحديث عن الأمم والقومية في القرن الجديد، ويحلل العناصــر المؤثــرة فيها، وأهمها بدء حقبة من الاضطراب الدولي منذ سنة 1989، ويتعــرض لنتائج نهاية الحرب الباردة والاتّحاد السوفيتي، وهما القوتان اللتان كانت لهمــا أهمــية كــبرى في حفظ الاستقرار السياسي. أما العنصر الثاني الذي يتناوله المؤلــف هنا، على أنه عنصر مؤثر في مشكلة الأمم والقومية، فهو التسارع المذهل لعملــية العــولمة في العقود الأخيرة، وما لذلك من آثار على حركة البشر وقدرتهم علــى التنقل. وفيه يطرح قضية عولمة الهجرة الدولية الجماعية، والتي غالباً ما تكون مــن الأمــاكن ذات الاقتصاد الضعيف إلى الأماكن ذات الاقتصاد القوي، إذ إن حجمهــا واضــح علــى نحــو خاص في حالة دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأســتراليا، وهي دول لم تفرض قيوداً ذات بال على الهجرة. ويرى أنه لئن لم يحن الــوقت بعــد للحكم على تأثير هذه القدرة على التنقل بين الحدود، وفق المفاهيم القديمــة للأمــم والقومــية، فإنه ما من شك سيكون لها تأثير ضخم. ويقرر هنا ملاحظة بيندكت أندرسون Benedict Anderson، أن الوثيقة الحاسمة لهوية القرن العــشرين ليست هي شهادة ميلاد الدولة القومية، ولكن وثيقة الهوية الدولية، أي جواز السفر.

أمــا العنصر الثالث الذي يراه هوبزباوم مؤثرًا في الأمم والقومية فهو رُهاب الأجانــب، ذلك أنه ينطوي على قوة تأثيرية كبيرة، ويعكس الجوائح الاجتماعية والــتفكك الأخلاقــي الــذي شهدته أواخر القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين. ويرى أن هذه التركيبة تنطوي على طاقة تدميرية، ولاسيما في الأقطار

والمناطق الموحدة عرقياً وطائفياً وثقافياً والتي لم تعتد على تدفق كبير من الأجانب. ثم يختتم بسؤال لم يجب عليه: ما الذي سيحل محل القومية، إن كان ثمة شيء، نموذجاً عاماً للحكومة الشعبية في القرن الحادي والعشرين؟

ينطلق المؤلف من هذا الفصل إلى البحث في آفاق الديمقراطية، فهو وإن كان لا يسلم بالتعريف الشائع للديمقراطية، ويرى أن المؤرخين والمشتغلين بالعلوم السياسية لا يرون أن هذا هو المعنى الأصلي للديمقراطية، وأنه قطعاً ليس الوحيد، إلا أنه يرى أن الديمقراطية الليبرالية هي ما نواجهه اليوم بصورة ملموسة، وأن آفاقها تستحق أن يفرد لها هذا الفصل. ثم يدلف في الفصل السابع إلى البحث في مسألة نشر الديمقراطية، التي يرى أنها لن تنجح، لأنها تهدد وحدة القيم العالمية. فالقرن العشرين أظهر أن الدول لا تستطيع ببساطة صبغ العالم أو اختصار التحولات التاريخية، وبيّن أن ليس بوسعها التأثير في التغيير الاجتماعي بترحيل المؤسسات عبر الحدود. كما رأى هوبزباوم أن الجهود الرامية لنشر الديمقراطية أيضاً خطيرة من نواح أخرى غير مباشرة: من ذلك أنها تحمل لأولئك الذين لا يتمتعون بهذا النوع من الحكومة الفكرة الزائفة والتي مفادها أن الديمقراطية تسود فعلاً من يعيشون في ظلها. وتساءل هنا: لكن هل هذا صحيح؟ واتخذ من قرارات الحرب على العراق في دولتين من الدول التي تؤمن إيماناً قوياً بالديمقراطية، وهما الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، نموذجًا لرد ذلك الاعتقاد الخاطئ عن الديمقراطية، لأن الديمقراطية الانتخابية والهيئات التمثيلية لم يكن لها في تلك العملية إلا خلق المشاكل المعقدة المتسمة بالغش وتغطية الحقائق، كما يقول. لقد تم اتخاذ القرارات من قبل مجموعات صغيرة من الناس في الخفاء، على نحو لا يختلف كثيراً عن اتخاذها في البلاد غير الديمقراطية، فالديمقراطية الانتخابية، في نظره، ليست هي بالضرورة التي تضمن الحرية الفعالة للإعلام وحقوق المواطنين والقضاء المستقل.

الآن ينتقل الكاتب للحديث عن مشكلة العصر: الإرهاب، مستفتحًا مقالته بتساؤل عما إذا كانت طبيعة الإرهاب السياسي في أواخر القرن العشرين قد تغيرت. وهنا يبدأ بظاهرة التزايد غير المتوقع للعنف في جزيرة كانت إلى وقت قريب آمنة مطمئنة، وهي سريلانكا، التي كانت قبل السبعينيات، قياساً بالمعايير الآسيوية، جزيرة نادرة من حيث التمدن مثل كوستاريكا وأوروغواي (قبل

السبعينيات) في أمريكا اللاتينية، ولكنها باتت اليوم تغرق في بحر من الدماء. ويرى المؤلف أن سريلانكا إن هي إلا مثال واحد على ما عرفه العنف السياسي في أواخر القرن العشرين من تزايد وتحولات. لكنه يرى في تزايد ظاهرة القتل العشوائي بوصفه صورةً من صور إرهاب الجماعات الصغيرة وما لاقت من تسويغ نظري مثالاً آخر.

ويرى أن المقالة لا تتسع لتفسير هذه الظواهر، ولكنه يقرر ألا علاقة بين العنف الاجتماعي العام والعنف السياسي، لأن بعض أسوأ العنف السياسي يمكن أن يقع في بلدان لم تعرف قطُّ أياً من النوعين، لا العنف السياسي ولا العنف الاجتماعي، كسريلانكا أو أوروغواي. ويرى أن الخطاب الليبرالي أخفق على الدوام في إدراك أن مجتمعاً لا يمكن أن يقومَ من دون قدر من العنف السياسي، حتى في الشكل شبه الرمزي للمحتجين أو المظاهرات الحاشدة، وأن ذلك العنف له مراحل وقواعد، كما يعرف كلّ عضو في المجتمعات التي يشكل فيها جزءاً من نسيج العلاقات الاجتماعية، وكما يحاول الصليب الأحمر الدولي دائباً أن يذكر برابرة القرن العشرين من المحاربين. ويتناول في هذا الفصل نماذج الإرهاب التي عرفها القرن العشرون، ويركز منها على نموذج "الانتحاري" الذي أرجعه أصلاً إلى عهد الثورة الإيرانية سنة 1979، إذ حمل عقيدتَها القوية التي تمثلت في المذهب الشيعي، وربطها بمفهوم الشهادة، فقد تم توظيف هذا النموذج بادئ الأمر سنة 1983 توظيفاً فعالاً ضد الأمريكيين من قبل حزب الله في لبنان. كما غدت فاعليته واضحة بانتشاره عبر الأصقاع، وصولاً إلى نمور التاميل سنة 1987، ثم إلى حماس في فلسطين سنة 1993، ثم بتبني القاعدة وغيرها من "المتشددين" الإسلاميين في كشمير والشيشان له بين سني 1998 و2000 كما يلاحظ الكاتب.

الفصل التاسع يناقش قضية هامة، هي قضية النظام العام في عصر العنف، ويرى أن حفظ النظام العام في هذا العصر بات أكثر صعوبة باعتراف الحكومات. ويرد ذلك إلى ارتخاء قبضة الدولة القومية، وانتشار الأسلحة الخفيفة، وما شهدته المجتمعات من تحولات اجتماعية قربتها من مشاهد العنف والجريمة. ويختم بأن الإرهاب يتطلب مجهودات خاصة، لكن من المهم ألا نبخع أنفسنا من أجله.

فنظرياً، إن بلداً لم يفقد أعصابه خلال ثلاثين سنة من المشاكل الأيرلندية عليه ألا يفقدها الآن. أما عملياً، فإن الخطر الحقيقي للإرهاب لا يكمن فيما تمثله ثُلَل مجهولة الهوية من المتطرفين من خطر، ولكن فيما تثيره أعمالهم من خوف غير معقول، تشجعه اليوم وسائل الإعلام والحكومات على السواء. هذا واحد من الأخطار الكبرى التي نعيشها في هذا الزمان، هو بلا ريب أكبر من المجموعات الإرهابية الصغيرة نفسها.

أما الفصل العاشر والأخير فيخصصه هوبزباوم للحديث عن الإمبراطورية الأمريكية التي يرى أنها لا تنفك آخذة في التوسع، وأنها تختلف عن سابقتها البريطانية من نواح عدة، أولها أن الولايات المتحدة بلد هائل يقطنه أحد أكبر الشعوب في العالم، ولا يزال عدد سكانه في ازدياد مطرد، خلافاً للاتحاد الأوروبي، نظراً لما تتدفق عليه من هجرة تكاد تكون غير محدودة. ويرى أن هناك فروقاً في الأسلوب أيضاً، فالإمبراطورية البريطانية في أوج عظمتها احتلت ربع وجه المعمورة وقامت بإدارته. أما الولايات المتحدة فلم تمارس الاستعمار إلا فترة وجيزة خلال الموضة الدولية للاستعمار الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين.

لقد عملت الولايات المتحدة عوضاً عن ذلك مع الدول التابعة لها والتي تدور في فلكها، ولاسيما في الفضاء الغربي حيث لم يكن لها منافسون. وخلافاً لبريطانيا، فقد ابتدعت أمريكا سياسة للتدخل المسلح في هذه الدول خلال القرن العشرين. يفسر الكاتب بعد ذلك السياسة التي تسلكها واشنطن، ويرى أنها تبدو لجميع المراقبين من الخارج من الجنون بحيث يصعب فهم المقصود بها. لكن من الواضح أن ما في عقول النخبة التي تتحكم الآن في صنع القرار، أو على الأقل بيدها نصف صنع القرار في واشنطن هو جعل الشعب يؤمن بفكرة التفوق العالمي عبر القوة العسكرية. وهدفها من وراء ذلك لا يزال يكتنفه الغموض.

يختم الكاتب هنا بالسؤال: هل سيكتب لهذه القوة "الجديدة" النجاح؟ لكن يبدو أن العالم من جهة نظر المؤرخ البريطاني من التعقيد اليوم بحيث لا يتأتى لأية دولة مفردة فرض سيطرتِها عليه. ويرى أنه إذا ما استثنينا ما تملكه الولايات

المـــتحدة من تفوق عسكري في الآلة الحربية العالية التقنية، فإنّ ما تعتمد عليه من أصـــول آخذ في التآكل، أو مآله إلى التآكل والاضمحلال. فاقتصادها رغم حجمه الكبير، يشكل نصيباً آخذا في التقلص من الاقتصاد العالمي. كما أنها باتت مكشوفة على المدى القصير وعلى المدى الطويل معاً.

الحرب والسلم في القرن العشرين

لم يشهد التاريخ قرناً أكثر دموية من القرن العشرين، فقد قُدِّر عدد من قتلوا فيما وقع فيه من حروب، أو بسببها، بنحو 187 مليوناً، أي ما يعادل أكثر من عشر سكان المعمورة في سنة 1913[1]. ولو نظرنا إلى القرن على أنه ابتدأ سنة 1914، لرأينا قرناً مشحوناً بحروب متصلة، لم تتخللها إلا فترات قصيرة مرت دون نزاعات مسلحة منظمة في بقعة هنا أو هناك. ولا غرو، فقد شملته حروب عالمية، أي حروب بين دول إقليمية أو حلفاء دول. فالفترة ما بين سنتي 1914 و1945 يمكن عدها فترة "حرب السنين الثلاثين"، التي لم يتخللها إلا انقطاع يسير في العشرينيات، بين الانسحاب النهائي لليابانيين من الشرق الأقصى السوفيتي سنة 1922، وبدء الهجوم الياباني على منشوريا سنة 1931. فقد أعقب هذا أربعون سنة من الحرب الباردة، انطبق عليها تعريف الفيلسوف الكبير توماس هوبز للحرب بأنها لا تكمن في "المعركة وحدها أو في القتال، ولكن في حقبة من الزمان يكون معلوماً فيها أن العزم متوجه نحو المعركة". فهي مسألة معرفة إلى أي مدى شكلت الأعمال التي كان للقوات المسلحة للولايات المتحدة فيها طرف منذ نهاية الحرب الباردة في مناطق مختلفة من العالم استمراراً لفترة الحرب العالمية. وليس ثمة من شك أن سنوات التسعينيات كانت مليئة بالنزاعات الرسمية وغير الرسمية، في أوروبا وأفريقيا وغربي آسيا ووسطها. فالعالم كله لم ينعم بالسلام منذ سنة 1914 وحتى الآن.

غير أنه لا يمكننا أن نتعامل مع القرن على أنه وحدة واحدة، لا من حيث التاريخ ولا من حيث الجغرافيا. فتاريخياً، ينقسم القرن إلى ثلاث مراحل: مرحلة

---

(1) زد برزيزينسكي، خارج عن السيطرة.. الاضطراب العالمي في مستهل القرن الحادي والعشرين ***out of control: global turmoil on the eve of the 21st century*** (نيويورك، 1993)، تقييم السكان من الاقتصاد العالمي.. منظور ألفيّ ***The World Economy: A millennial perspective*** لأنجاس مكاديسون، (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2001)، 241.

الحرب العالمية التي تركزت على ألمانيا (1914 إلى 1945)، ومرحلة المواجهة بين القوتين العظميين (1945 إلى 1989)، ثم مرحلة ما بعد نهاية نظام القوة العالمي التقليدي. وسوف أسمي هذه المراحل: أ، ب، ج. أما جغرافياً، فتأثير العمليات العسكرية كان إلى حد بعيد غير متكافئ، فباستثناء حرب تشاكو (1932-1935) لم تكن هناك حروب معتبرة بين دول، كقسيم للحروب الأهلية، في الشق الغربي (الأميركتين) خلال القرن العشرين، إذ لم تتعرض حدود هذه المناطق لعمليات جيوش معادية، مما جعل تفجيرات مركز التجارة العالمي والبنتاغون يوم 11 سبتمبر 2001 تمثل صدمة قوية.

ومنذ سنة 1945 اختفت الحروب بين الدول أيضاً في أوروبا، التي كانت حتى تلك السنة منطقة المعارك الرئيسة. وعلى الرغم من عودة الحرب في المرحلة (ج) إلى جنوب شرقي أوروبا، فإنه يبدو من المستبعد جداً أن تقع في سائر أنحاء القارة. ومن جهة أخرى، فخلال الفترة (ب) ظلت حروب ما بين الدول حاضرة في الشرق الأوسط وجنوبي آسيا، وإن لم تكن بالضرورة منفصلة عن المواجهة العالمية، كما اندلعت حروب كبرى من المواجهة العالمية في شرقي وجنوب شرقي آسيا (كوريا وإندونيسيا). وفي الوقت نفسه، فإن مناطق مثل بلاد جنوب الصحراء الأفريقية الكبرى التي لم تتأثر نسبياً بالحرب في الفترة (أ) -باستثناء إثيوبيا التي وقعت أخيرا للاستعمار الإيطالي سنة 1936/1935- باتت مسارح لنزاع مسلح خلال الفترة (ب)، وشهدت مشاهد كبرى من المذابح والمعاناة في الفترة (ج).

لقد اتسمت الحرب في القرن العشرين بسمتين كانت أولاهما أقل وضوحاً من الأخرى. ففي مطلع القرن الحادي والعشرين نجد أنفسنا في عالم لم تعد فيه العمليات المسلحة في أيدي الحكومات أو وكلائها الرسميين، كما أن القوى المتصارعة فيه لا تجمع بينها صفات ولا أوضاع ولا أهداف مشتركة، سوى الرغبة في استخدام العنف. كما أن طغيان الحروب بين الدول على صورة الحرب في الفترتين (أ) و(ب) همّش الحروب الأهلية أو غيرها من النزاعات المسلحة ضمن حدود الدول أو الإمبراطوريات القائمة. حتى الحروب الأهلية في مناطق الإمبراطورية الروسية بعد ثورة أكتوبر، وتلك التي وقعت إثر انهيار الإمبراطورية الصينية يمكن إدراجها ضمن النزاعات الدولية، من حيث إنها كانت شديدة

الاتــصال بها. ومن جهة أخرى، ربما لم تشهد أميركا اللاتينية جيوشاً تعبر الحدود خــلال القرن العشرين، ولكنها كانت مسرحاً لحروب أهلية كبرى، في المكسيك بعد سنة 1911 على سبيل المثال، وفي كولومبيا منذ سنة 1948، وفي بقاع شتى من بلــدان وسط أميركا خلال الفترة (ب). وليس من المقرر عموماً أن عدد الحروب الدولــية قــد انخفــض انخفاضاً مطرداً إلى حد ما منذ منتصف الستينيات، عندما أصــبحت النــزاعات الداخلية أكثر شيوعاً مما يخاض بين الدول من حروب، فقد واصل عدد النــزاعات الواقعة ضمن حدود الدولة الواحدة ارتفاعه على نحو حاد حتى استقر في التسعينيات[2].

علــى أن مــا بــات مألوفاً على نحو أكبر هو تلاشي التمييز في الحرب بين المقــاتلين وغير المقاتلين. فالحربان العالميتان في النصف الأول من القرن شملتا جميع ســكان البلاد المتحاربة، و لم ينج من أذاهما المقاتلون ولا غير المقاتلين. إلا أنه عبر القرن تحول عبء الحرب على نحو متزايد من القوات المسلحة إلى المدنيين، الذين لم يصبحوا ضحاياها فحسب، ولكنهم غدَوا هدف العمليات العسكرية أو العسكرية السياسية. فالفرق بين الحربين العالميتين الأولى والثانية كبير، إذ لم يشتمل عدد قتلى الأولى إلا علــى 5% من المدنيين، في حين ارتفعت هذه النسبة في الثانية إلى 36%. أمــا اليوم، فإنه يفترض أن 80 إلى 90% ممن يتضررون من الحرب هم من المدنيين. وقــد ازدادت هذه النسبة منذ نهاية الحرب الباردة، لأن معظم العمليات العسكرية مــنذ ذلــك الحين لم تنفذها جيوش نظامية، ولكن جماعات صغيرة من العساكر النظامــية وغير النظامية، مستخدمة في كثير من الأحيان أسلحة متطورة ومحمية من وقوع خسائر بشرية في صفوف مقاتليها. ولئن كانت الأسلحة المتطورة جعلت من الممكــن في بعض الحالات إعادة التمييز بين الأهداف العسكرية والأهداف المدنية، ومــن ثم بين المقاتلين وغير المقاتلين، فما من شك أن الضحايا الأساسيين للحروب سوف يظلون من المدنيين.

أضــف إلى ذلك أن معاناة المدنيين ليست متناسبة طردياً مع كثافة العمليات العــسكرية، فحرب الأسبوعين بين الهند وباكستان بشأن استقلال بنغلاديش سنة

---

(2) انظر: الاتجاهات العالمية لعام 2000 ***Globale Trends 2000***، لستيفتانغ أنتوينكلنغ وفرايدن: حقائق وتحليلات وتكهنات، (فرنكفورت آم مين، 1999). ص 420، جدول 1.

1971 كانت في نظر العسكريين مسألة بسيطة، لكنها خلفت عشرة ملايين لاجئ. كما أن ما دار من صراع بين الوحدات المقاتلة في أفريقيا خلال التسعينيات لم يشارك فيه على أكثر تقدير سوى بضعة آلاف مقاتل أكثرهم من ضعاف التسلح، ولكنه خلف عند بلوغه الذروة ما يقارب سبعة ملايين لاجئ، وهو عدد أكبر بكثير مما وقع من تشريد في أي وقت إبان الحرب الباردة، عندما كانت القارة مسرحاً لحروب بالوكالة بين القوى العظمى[3].

وليست هذه الظاهرة حكراً على المناطق الفقيرة أو النائية، فإن أثر الحرب على حياة المدنيين يظهر جلياً -من بعض الوجوه- بالعولمة وبالاعتماد المتزايد للعالم على سيل الاتصالات المتواصل، والخدمات التقنية، والشحن والإمدادات. ذلك أن انقطاعاً قصيراً نسبياً لهذا السيل، كإغلاق الخطوط الجوية الأميركية إثر أحداث 11 سبتمبر 2001 على سبيل المثال، يمكن أن تكون له آثار بالغة، إن لم تكن مستديمة، على الاقتصاد العالمي.

ولو أن الفرق بين الحرب والسلم ظل واضحاً كما كان يفترض أن يكون في مستهل القرن، أيام وضعت معاهدة هيغ لسنة 1899 و1907 أسساً لقواعد الحرب، لكانت الكتابة عن الحرب والسلم في القرن العشرين أيسر، فقد كان يفترض ألا تقع النزاعات إلا بين دول ذات سيادة، وفي حالة وقوعها داخل حدود دولة بعينها، فبين جماعات نالت اعترافاً كافياً بحيازة وضعية المحارب من دول أخرى ذات سيادة. كما كان يفترض أن يكون ثمة خط فاصل واضح بين الحرب والسلم، من خلال إعلان للحرب لدى البدء ومعاهدة للسلام عند النهاية. أما العمليات العسكرية فكان يفترض فيها أن تميز بوضوح بين المقاتلين، من خلال زيهم العسكري أو أي أمارات أخرى تدل على انتمائهم لقوة ما مسلحة ومنظمة، وبين سواهم من المدنيين غير المقاتلين. كان يفترض في الحرب أن تكون بين المقاتلين، أما غير المقاتلين فكان ينبغي أن تقدم لهم الحماية زمن الحرب على قدر الوسع والإمكان. ولئن لم يكن خافياً أن هذه المعاهدة لم تشمل جميع النزاعات الأهلية والدولية، ولاسيما تلك الناجمة عن التوسع الإمبريالي للدول الغربية في مناطق غير

(3) بيانات من مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، وضع اللاجئين في العالم عام 2000: خمسون عاماً من أعمال الإصلاح الاجتماعي (أكسفورد، 2000).

واقعــة تحــت ســلطة دول ذات ســيادة معترف بها دولياً، رغم أن بعض هذه النــــزاعات -ولــيس جميعها بالتأكيد- كانت بالفعل "حروباً"، وأنّها لم تشمل حـــالات التمرد الكبرى ضد دول قائمة، كالتمرد الهندي (Indian Mutiny)، ولا الأعمـــال المــسلحة المتكررة في المناطق غير الخاضعة لسيطرة الدول أو السلطات الإمــبريالية التي كانت تحكمها، كما شهدته جبال أفغانستان والمغرب من غارات وعداء دموي، فإنّها ظلت تشكل أسساً للتعامل إبان الحرب العالمية الأولى، بخلاف القـــرن العـــشرين الذي اختلط فيه الحابل بالنابل، واختفى فيه ما كان يفصل بين حالتي الحرب والسلم من خط واضح وراء ضباب التشوش والتداخل.

أولاً، الخـــط الفاصل بين النــزاعات الواقعة بين الدول والنــزاعات الواقعة ضـــمن حدود دولة واحدة، أي بين الحروب الدولية والأهلية، غدا مشوشاً، لأن القرن العشرين لم يتسم بالحروب فحسب، ولكن بالانقلابات وانْهيار الإمبراطوريات. فالانقلابـــات أو صـــراعات التحرر ضمن دولة ما ألقت بكلكلها على الأوضاع الدولـــية، ولاســـيما خلال الحرب الباردة. وفي المقابل، فقد أصبح من الشائع بعد الـــثورة الروسية تَدَخُّلُ الدول في الشؤون الداخلية لغيرها من الدول التي لم ترض عنها، على الأقل حيثما بدا الأمر لا مخاطرة فيه، وهو ما زال قائماً إلى الآن.

ثانـــياً، لم يعد ثمة تمييز واضح بين السلم والحرب، فباستثناء بعض المناطق هنا وهناك، فإن الحرب العالمية الثانية لم تبدأ بإعلان للحرب ولا هي انتهت باتفاقيات ســـلام. فقد أعقبتها فترة كان من الصعب جداً تحديد ما إذا كانت فترة حرب أم فترة سلام، بالمفهوم القديم، مما أدى إلى ابتداع وصف جديد لها هو وصف "الحرب الـــباردة". وهـــذا التشوش في الأمور منذ الحرب الباردة يبدو واضحاً في الوضع الـــراهن في الشرق الأوسط. فقبل حرب العراق، لم يكن أيٌّ من وصفي "الحرب" و"الـــسلام" يـــصدق على الوضع في العراق منذ نهاية حرب الخليج، إذ كان البلد يتعرض للقصف على نحو شبه يومي من قبل قوات أجنبية. كما أن أيّاً من الوصفين لا يصدق على العلاقات بين الإسرائيليين والفلسطينيين، ولا بين إسرائيل وجارتيها لبـــنان وســـوريا. ولـــئن كان ذلك هو الميراث المشؤوم للحروب العالمية في القرن العـــشرين، فإنه أيضاً ميراث ما بات ينمو باطراد من آلة الدعاية العريضة، كما أنه مـــيراث فتـــرة مواجهة بين أيديولوجيات مفعمة بالحماسة اتسمت بعدم التكافؤ

وجلبت للحروب عنصراً صليبياً كالذي عُرف في النزاعات الدينية في العصور الغابرة. هذه النزاعات -خلافاً للحروب التقليدية لنظام القوة العالمي- كانت على نحو متزايد توجه إلى نِهايات غير قابلة للنقاش مثل "استسلام غير مشروط". ولما كانت الحروب والانتصارات معاً ينظر إليها بالجملة، فقد تم رفض أي سقف تفرضه المعاهدات المقبولة للقرنين الثامن والتاسع عشر، بما في ذلك الإعلانات الرسمية للحرب. وكذلك كان الأمر في كل ما من شأنه وضع قيود على إمضاء القوة المنتصرة إرادتَها. وقد بينت التجارب أن الاتفاقيات التي تم التوصل إليها في معاهدات السلام يمكن نقضها بسهولة.

وقد ازداد الوضع تعقيداً في السنوات الأخيرة بما أصبح شائعاً من جنوح الخطاب العام إلى إطلاق مصطلح "الحرب" على ما تقوم به القوات الرسمية من عمليات ضد مختلف المجموعات الإجرامية، دولية كانت أم قومية، نحو قولهم: "الحرب ضد المافيا" أو "الحرب ضد تجارة المخدرات". فالقتال للسيطرة على مثل هذه المنظمات أو الشبكات، بما فيها المجموعات الإرهابية الصغيرة، أو حتى للتخلص منها، ليس مختلفاً عن العمليات الكبرى للحروب فحسب، ولكنه يخلط بين أعمال صنفين من القوى المسلحة: أحدهما، ولْنُسَمِّه "الجنود"، موجه لقتال قوات مسلحة أخرى بِهدف إلحاق الهزيمة بِها. والآخر، ولنسمه "الشرطة"، وظيفته الحفاظ على القدر المطلوب من القانون والنظام العام ضمن كيان سياسي قائم، عادة ما يكون دولة. فالنصر الذي ليس له بالضرورة لازمة أخلاقية، هو هدف القوة الأولى، بينما يكمن هدف القوة الأخرى في تقديم مخالفي القانون إلى العدالة، وهو أمر له لازمة أخلاقية.

لكن هذا التمييز أسهل في النظرية منه في التطبيق، فالقتل العمد إذا ارتكبه جندي في معركة لا يكون في حد ذاته كسراً للقانون، خلافاً للقتل العمد في جميع الدول الإقليمية القائمة. ولكن ماذا لو أن أحد أفراد الجيش الجمهوري الإيرلندي عدّ نفسه محارباً، رغم أن القانون الرسمي للمملكة المتحدة يعده قاتلاً؟ وهل كانت العمليات في إيرلندا الشمالية حرباً، كما يراها الجيش الجمهوري الإيرلندي، أم كانت محاولة في وجه مخالفي القانون حفاظاً على الحكومة النظامية في إحدى مقاطعات المملكة المتحدة؟ إننا بالنظر إلى كون القوة التي ووجه بِها الجيش

الجمهوري الإيرلندي لمدة ثلاثين سنة أو ما يقاربُها لم تقتصر على الشرطة المحلية فحسب، بل كانت كذلك جيشاً وطنياً، ندرك أن المسألة إنما كانت حرباً، وإن خيضت على طريقة عمليات الشرطة، على نحو يقلل عدد الضحايا ولا يؤدي إلى إفساد حياة المقاطعة. وقد توصل الطرفان في نِهاية المطاف إلى حل عبر المفاوضات، ولكنه حل لم يأت إلى الآن بسلام، وإنما قصاراه أنه أدى إلى غياب مطوّل لمظاهر القتال. هذه هي تعقيدات الحرب والسلام في مطلع القرن الجديد وما يلفهما من لبس واختلاط. وخير ما يمثلها ما تشارك فيه الولايات المتحدة وحلفاؤها في الوقت الراهن من عمليات عسكرية وغيرها.

تشهد هذه الآونة -كما شهد القرن العشرون كله- غياباً تاماً لأي سلطة عالمية بوسعها السيطرة على الخلافات المسلحة أو إيجاد حلول لها ناجعة. فالعولمة تقدمت في كل شيء تقريباً، اقتصادياً، وتقنياً، وثقافياً، وحتى لغوياً، ما عدا شيئاً واحداً بقيت الدول الإقليمية هي السلطات الوحيدة المتنفذة فيه، وهو المسألة السياسية والعسكرية. ولئن كان تعداد الدول رسمياً حوالي مائتي دولة، فإن ما له منها اعتبار من الناحية العملية قلة قليلة، تأتي الولايات المتحدة على رأسها من حيث القوة. ومع ذلك، فإنه ما من دولة أو إمبراطورية بلغت من حيث سعة الرقعة أو الغنى أو القوة حدًّا يجعلها تسيطر سيطرة تامة على العالم السياسي، بله وصولها إلى تفوق سياسي وعسكري على العالم، ذلك أن العالم كبير جداً ومعقد وجمعي. وعليه فليس ثمة احتمال أن تتمكن الولايات المتحدة، ولا أي قوة لدولة مفردة محتملة، من بسط سيطرة ممتدة على الزمان، حتى لو هي أرادت ذلك.

فالقوة العظمى المفردة لا يمكن أن تعوض عن غياب السلطات العالمية، ولاسيما مع الافتقار إلى معاهدات متعلقة بنزع السلاح الدولي مثلاً، أو الحد من الأسلحة، تكون من القوة بحيث تقبل قبولاً طوعياً من قبل الدول الكبرى على أنها ملزمة. ومع أن بعض هذه السلطات موجودة فعلاً، ولاسيما الأمم المتحدة، وبعض الهيئات التقنية والمالية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية وبعض المحاكم الدولية، فإنه لا يحظى أي منها بأي سلطة فعلية سوى ما تمنحه إياه الاتفاقيات الموقعة بين الدول، أو بفضل مساندة الدول القوية، أو ما تقبله الدول طوعاً. ولا يبدو أن هذا الوضع المؤسف سيتغير في الأفق المنظور.

ونظـــراً لأن الـــدول هي فقط من يستخدم القوة، فإن المؤسسات الدولية معرضـــة لأن تصبح عديمة التأثير أو تفقد شرعيتها العالمية عندما تحاول التعاطي مـــع مخالفات كجرائم الحرب مثلاً[4]. حتى عندما تقام المحاكم العالمية باتفاقية عامة (مثلاً المحكمة الجنائية الدولية التي أنشأها ميثاق روما في 17 يوليو 1998) فلن تكون أحكامها مقبولة بالضرورة بوصفها شرعية وملزمة، إذا أهملتها الدول القوية. إن حلفاً من الدول القوية يمكن أن يكون من القوة بحيث يضمن مثول بعـــض المخـــالفين من الدول الأضعف أمام هذه المحاكم، ربما للحد من بشاعة النـــــزاعات المـــسلحة في مـــناطق معينة. وعلى كل، فهذا نموذج للاستخدام التقلـــيدي للقـــوة والتأثير ضمن نظام دولي، وليس نموذجاً لاستخدام القانون الدولي[5].

وعلى أي حال، فثمة فرق كبير بين القرنين العشرين والحادي والعشرين، فقد اخـــتفت فكرة أن الحروب إنما تقوم في عالم مقسم إلى مناطق إقليمية تحت سلطة حكـــومات فاعلة تحتكر أدوات القوة العامة ووسائل الإكراه. فلم تنطبق يوماً على الـــبلاد التي تتعرض لثورات، أو للدويلات الناجمة عن تفكك الإمبراطوريات. لكن حتى عهد قريب، نجد أن معظم الأنظمة الثورية أو أنظمة ما بعد الاستعمار -الصين مـــا بين سنتي 1911 و1949 هي الاستثناء الأكبر- ظهرت بسرعة إلى حد ما كأنظمة ودول خليفة تتفاوت في التنظيم والفاعلية.

علـــى مـــر السنوات الثلاثين الماضية، أو ما يقاربُها، فقدت الدولة الإقليمية، لأســـباب شتى، احتكارها التقليدي للقوة المسلحة وكثيراً مما كانت تنعم به سابقاً مـــن بأس واستقرار، كما فقدت على نحو متزايد المعنى الأساسي للشرعية، أو على الأقـــل، لـــلأداء المقبول الذي يخول الحكومات بفرض أعباء كالضرائب والتجنيد الإجـــباري علـــى المواطـــنين الراغبين. فالآلة الحربية متاحة الآن على نحو واسع

(4) أفـــضل دليل لذلك هو جرائم الحرب لروي غوتمان وديفد ريف (طبعات): ما الذي ينبغي أن يعـــرفه الجمهور؟ ***Crimes of War: What the Public Should Know*** (نيويورك ولندن، 1999).

(5) وتنطبق هذه الحالة أيضا عندما تقبل بعض الدول، منفردة، القانون الدولي الإنساني، وتؤكد من جانب أحادي حقها في تطبيقه على مواطنين من دول أخرى في محاكمها الوطنية، كما وقع في المحاكم الإسبانية، مدعومة من مجلس اللوردات البريطاني، في قضية الجنرال بينوشيه.

للجماعات الخاصة، وكذلك وسائل تمويل الحروب غير الدولية، مما غيّر حالة التوازن بين المنظمات التابعة للدولة وغير التابعة لها.

لقد باتت النزاعات المسلحة داخل الدول أكثرَ جدية، كما أنّها يمكن أن تتواصل لعقود دون أي استشراف للنصر أو التسوية، كما هو الحال في كشمير، وأنغولا، وسريلانكا، والشيشان، وكولومبيا. وفي الحالات العسيرة، كما في أنحاء من أفريقيا، فقد تتلاشى الدولة كلياً، أو لعلها، كما في كولومبيا، تفقد سيطرتَها على أجزاء من أراضيها. حتى في الدول القوية المستقرة، لم يكن من السهل أن تتخلص الدولة من جماعات مسلحة صغيرة غير رسمية، مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي في بريطانيا وحركة إيتا في إسبانيا. وتظهر جدية هذا الوضع من حقيقة أن الدولة الأكثر قوة في العالم تشعر إذا تعرضت لهجوم إرهابي باضطرارها لشن حرب رسمية ضد منظمة أو شبكة دولية غير حكومية صغيرة لا تتمتع بجيش معترف به ولا لها أراض.

كيف تؤثر هذه التغييرات على التوازن بين الحرب والسلم في القرن القادم؟ لا أريد أن ألجأ إلى الخرص والتخمين عما يمكن أن يقع من حروب، أو ما سينجم عنها من نتائج. إلا أن تركيبة النزاع المسلح وطرق التسويات قد تغيرت تغيراً كبيراً بتحول النظام العالمي للدول ذات السيادة.

فتفكك الاتحاد السوفيتي يعني أن نظام القوة العظمى الذي حكم العلاقات الدولية لقرنين من الزمان تقريباً، والذي مارس بعض السيطرة على النزاعات بين الدول، مع بعض الاستثناءات، لم يعد له وجود، مما أزاح عقبة كبرى من وجه الحروب بين الدول والتدخل المسلح لبعض الدول في شؤون غيرها، ذلك أن الحدود الأجنبية لم تكن تتعرض لاختراق قوات مسلحة إبان الحرب الباردة. فالنظام الدولي لم يكن مستقراً استقراراً حقيقياً حتى في ذلك الوقت نتيجة لتضاعف أعداد الدول الصغيرة والضعيفة أحياناً والتي كانت مع ذلك أعضاء ذوي سيادة في الأمم المتحدة رسمياً. وقد زاد تفكك الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية الأوروبية من عدم الاستقرار هذا على نحو واضح. وسوف تزداد التوجهات الانفصالية على تفاوت قوتها في الدول القومية المستقرة إلى الآن كبريطانيا وإسبانيا وبلجيكا وإيطاليا. وفي نفس الوقت، فإن عدد اللاعبين الخصوصيين في المشهد الدولي قد

تضاعف، وفي ظل هذه الظروف، فليس من المثير للدهشة ما وقع من زيادة في الحروب والتدخلات المسلحة العابرة للحدود منذ نهاية الحرب الباردة.

ما الآليات المتوفرة لضبط مثل هذه النزاعات وتسويتها؟ إن ما تقدمه الوثائق لا يبشر بخير، ذلك أن أياً من النزاعات المسلحة التي وقعت في التسعينيات لم ينته بتسوية مستقرة، لأن بقاء مؤسسات الحرب الباردة وفرضياتها وخطابها أبقى التخوفات القديمة حية، مما أدى إلى تفاقم ما وقع في جنوب شرقي أوروبا من تفكك بعد شيوعي، وزاد من صعوبة تسوية أوضاع المنطقة التي عرفت يوماً باسم يوغسلافيا.

وإذا أردنا تطوير وسيلة لضبط النزاعات المسلحة فإن علينا التخلص من فرضيات الحرب الباردة هذه، أيديولوجية كانت أم سياسية. لقد بات من المؤكد أن الولايات المتحدة أخفقت -وسوف تخفق لا ريب- في فرض نظام عالمي جديد (من أي نوع كان) عن طريق قوة أحادية، مهما بلغت قوة علاقاتها في الوقت الحاضر، وحتى لو أعانها على ذلك قومٌ آخرون (في حلف قصير العمر لا محالة). ذلك أن النظام الدولي سوف يبقى جماعياً، وسوف يعتمد نظامه على قدرة بضع دول كبرى على الاتفاق فيما بينها، ولو لم تكن أي من هذه الدول تتمتع بغلبة عسكرية. فقد بات واضحاً مبلغ اعتماد ما تقوم به الولايات المتحدة من أعمال عسكرية دولية على موافقة الدول الأخرى، وإن كانت موافقة يتم التفاوض عليها، كما أنه بات من الواضح أن التسوية السياسية للحروب، حتى تلك التي تشارك فيها الولايات المتحدة، سوف تتم عن طريق المفاوضات، ولن تفرض فرضاً أحاديّ الجانب، إذ إن حقبة الحروب المنتهية بتسليم غير مشروط ولّت إلى غير ما رجعة في المستقبل المنظور.

إن دور الهيئات الدولية القائمة، ولاسيما الأمم المتحدة، يجب أيضاً أن يعاد النظر فيه، فرغم أن هذه الهيئات حاضرة في كل حين، وأنه عادة ما يتم استدعاؤها، فإنه لا دور محدد لها في فض النزاعات، وإستراتيجيتها وعملياتها على الدوام تحت رحمة السياسات القوية المتغيرة. وعليه فإن غياب وسيط دولي يتسم فعلاً بالحياد والقدرة على التصرف دون إذن مسبق من مجلس الأمن، هو أكبر خلل في نظام إدارة النزاعات.

فمنذ نهاية الحرب الباردة كانت إدارة الحرب والسلم تُرتجل ارتجالاً، وفي أحسن الأحوال، كما حصل في البلقان، تم إيقاف النزاعات المسلحة بواسطة تدخل خارجي مسلح، كما تم حفظ ما نجم من وضع لدى نهاية الاعتداءات بواسطة جيوش أطراف ثالثة. وقد تم تطبيق هذا النوع من التدخل الطويل الأمد لسنوات عديدة من قبل دول قوية بمفردها فيما يقع تحت تأثيرها من محيط (كسوريا في لبنان على سبيل المثال). أما على شكل عمل جماعي، فلم يطبق إلا من قبل الولايات المتحدة وحلفائها -أحياناً تحت رعاية الأمم المتحدة، وأحياناً بدونها- والنتيجة كانت إلى الآن غير مرضية لجميع الأطراف. فهي تلزم القوى المتدخلة بحفظ القوات إلى أجل غير مسمى، وبتكلفة غير متكافئة، في مناطق ليس لها فيها مصالح معينة ولا ترجع منها بفائدة مرجوّة. كما أنها تجعلها تعتمد على سلبية الشعوب المحتلة التي لا سبيل إلى ضمانها، فلو وقعت مقاومة مسلحة، وجب استبدال أعداد أكبر من القوات المسلحة بالموجود من قوات حفظ السلام الصغيرة. أما البلدان الفقيرة والضعيفة فربما لا يروقها هذا الضرب من التدخل وتشعر معه باستياء، إذ إنه يذكرها بأيام الاستعمار والوصايات، ولاسيما عندما يغدو قدر كبير من الاقتصاد المحلي عالة على القوات المحتلة. على أنه يبقى من غير الجلي ما إذا كان مثل هذه التدخلات سيتمخض عن نموذج عام لضبط النزاعات المسلحة في المستقبل.

إن التوازن بين الحرب والسلم في القرن الحادي والعشرين لن يعتمد على ابتداع آليات أكثر تأثيراً للمفاوضات وفض النزاعات، ولكن على الاستقرار الداخلي وتجنب النزاعات المسلحة. فإن ما أدى سابقاً إلى نزاعات مسلحة من خصومات واحتكاكات بين الدول القائمة ليس من شأنه أن يؤدي إليها في أيامنا هذه، مع بعض الاستثناءات هنا وهناك. فالخلافات الحادة بين الحكومات على الحدود الدولية، على سبيل المثال، باتت أقل نسبياً، ومن جهة أخرى، فمن السهل أن تتحول النزاعات الداخلية إلى نزاعات عنيفة، ولكن الخطر الأهم للحرب يكمن في تورط دول أو قوى عسكرية خارجية فيها.

على أن الدول التي تتمتع باقتصادات مستقرة وتوزيع للثروة على السكان عادل نسبياً ستكون أقل عرضة للاضطرابات الاجتماعية والسياسية من الدول

الفقـــيرة التي ينخر جسدها قدر كبير من عدم المساواة والاضطرابات الاقتصادية. ذلـــك أن مـــا يقع من ازدياد مهول في عدم المساواة، على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعـــي، سواء كان داخل دولة ما أم بين عدد من الدول، سيقلل من فُرَص الـــسلام. ومع ذلك، فإن تجنب العنف الداخلي المسلح، أو السيطرة عليه، يتوقف قـــبل ذلك على ما تتمتع به الحكومات الوطنية من قوى وأداء فعال، وما تتسم به من شرعية في عيون الأغلبية من شعوبِها. فلا حكومةَ تستطيع اليوم أن تمني نفسها بوجود شعب مدني غير مسلح، أو بدرجة من النظام العام كتلك التي عرفتها أجزاء كبيرةٌ من أوروبا منذ أمدٍ طويل. كما لا تستطيع أي حكومة اليوم أن تتجاهل أو تستبعد الأقليات المسلحة الداخلية.

ومـــع ذلـــك فـــإن العالم ينقسم على نحو متزايد بين دول قادرة على إدارة أراضـــيها ومواطنـــيها إدارة جيدة -حتى عندما تُواجَه، كالمملكة المتحدة سابقاً، بعقـــود مـــن الأعمـــال المسلحة التي يقوم بِها عدو داخلي- وبين عدد متزايد من المـــناطق المحاطـــة بحدود دولية معترف بها رسمياً، مع حكومات وطنية تتراوح بين ضـــعيفة وفاســـدة إلى عديمـــة الوجود أصلاً. فهذه المناطق إن هي إلا بؤر لتفريخ الصراعات الداخلية الدموية والنـــزاعات الدولية، وما وسط أفريقيا عنا ببعيد. ومع ذلـــك فلـــيس ثمة رؤية قريبة لتحسنٍ يدوم في مثل هذه الأصقاع، كما أن زيادة إضـــعاف الحكـــومة المركزية في الدولِ غير المستقرة، أو زيادة بلقنة خريطة العالم، سوف يزيد -بلا شك- من أخطار النـــزاع المسلح.

تكهـــن مؤقت: ليس من المتوقع أن تكون الحرب في القرن الحادي والعشرين بـــشعةً بـــشاعةَ الحرب في القرن العشرين من حيث ما تودي به من أرواح، لكن العنف المسلح الذي تنجم عنه خسارة ومعاناة غير متكافئتين سوف يظل -في شطر كـــبير من العالم- طاغياً لا سبيل للتخلص منه، بل أحياناً يكون وبائياً.. إن رؤية لقرن يعمه السلام لا تزال بعيدة المنال.

الحرب والسلم والهيمنة في مطلع القرن الحادي والعشرين

موضـــوعي هو الحرب والسلم والهيمنة، لكنني سأتناول مشاكل الحاضر بعينِ الماضي، فِعْلَ المؤرخين. إننا لن نستطيع الحديث عن المستقبل السياسي للعالم إلا إذا أخذنا بعين الاعتبار أننا نعيش زمناً تسارعت فيه خطى التاريخ، أو عملية التغيير في حـــياة البشر ومجتمعاتهم وتأثيرهم على البيئة العالمية، تسارعاً مذهلاً، فباتت تتقدم بسرعة تُهدد النوع الإنساني والطبيعة معاً، وتدفعهما معاً إلى هاوية ما لها من قرار. فعندما انْهار جدار برلين، أعلن كاتب أميركي متهور نهاية التاريخ، لذا فإنني أتردد في اســـتعمال عبارة تمت تخطئتها على الملأ. ومع ذلك، ففي منتصف القرن الماضي عـــبرنا مـــرحلة جديدة من تاريخ العالم خُتمت بها حقبة من التاريخ كما عرفناه خـــلال عشرة آلاف سنة مضت، أو قل إن شئت: منذ ابتداء فن الزراعة القارّة.. لقد بتنا لا ندري إلى أين نحن ماضون.

حاولتُ أن أستعرض الخطوط الرئيسية لهذا التحول الدرامي المفاجئ في تاريخ العالم في كتابـــي تاريخ "القرن العشرين القصير". إن التحولات التقنية والإنتاجية واضـــحة، وحسبك أن تنظر إلى سرعة ثورة الاتصالات، التي كادت تلغي الوقت والمسافات، فقد كان عمر الإنترنت بالكاد عشر سنوات عام 2004. وقد اخترت أيـــضاً أربعـــة جـــوانب اجتماعية لهذا التحول ذات صلة بالمستقبل الدولي، وهي الانحطاط والأفول السريع لفن الفلاحة، التي شملت حتى القرن التاسع عشر القسط الأكبر من النوع الإنساني وشكّلت أُسَّ اقتصاده وينبوع ثروته، ثم ما صاحب ذلك مـــن نشوء المجتمع المدني، ولاسيما المدن العملاقة التي يقطنها أناس تقدر أعدادهم بعشرات الملايين، ثم استبدال عالم من الاتصالات العالمية المقروءة والمكتوبة باليد أو الآلة بعالم من الاتصالات الشفهية، وأخيراً ما شهده وضع المرأة من تحوّل.

إن تناقص أعداد العاملين في الزراعة واضح في العالم المتقدم، فقد أصبحت الأرقام اليوم تشير إلى 4% من السكان في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، و2% في الولايات المتحدة، كما أن ذلك مؤكد في أنحاء أخرى من العالم. وفي أوساط الستينيات، كان لا يزال هناك خمس دول في أوروبا يعمل أكثر من نصف سكانها في هذا الحقل، و11 دولة في الأميركيتين، و18 في آسيا، وجميع دول أفريقيا باستثناء ليبيا وتونس وجنوب أفريقيا. أما اليوم، فالوضع مختلف كلياً، فلأغراض عملية لا يوجد الآن بلد في أوروبا أو الأميركيتين يعمل أكثر من نصف سكانه في الزراعة، ومثل ذلك صحيح في العالم الإسلامي. حتى باكستان انخفض معدل العاملين فيها في حقل الزراعة تحت مؤشر الـ50%، بينما انتقلت تركيا من عدد فلاحي يمثل ثلاثة أرباع السكان إلى الثلث. حتى المعقل الأكبر للزراعة الفلاحية في جنوب شرقي آسيا تم كسره في عدة أماكن: فقد انخفض معدل المزارعين في إندونيسيا من 67 إلى 44%، وفي الفلبين من 53 إلى 37%، وفي تايلند من 82 إلى 46%، وفي ماليزيا من 51 إلى 18%. ووصولاً إلى سنة 2006 فإننا نجد أنه حتى الصين التي كان 85% من سكانها مزارعين سنة 1950، قد انخفض المعدل فيها إلى 50% أو نحوها. وإذا ما استثنينا معظم أفريقيا ما تحت الصحراء، فإن الدول الوحيدة التي ظلت في الواقع محافظة على المجتمعات الزراعية -قُل أكثر من 60% من عدد السكان سنة 2000- هي في الإمبراطوريات الإنجليزية والفرنسية السابقة بجنوب آسيا، الهند وبنغلاديش وميانمار والبلاد الهندوصينية.

لكن إلى متى سيبقى هذا الوضع قائماً في ظل ما يشهده التصنيع من تسارع؟ ففي أواخر الستينيات، شكل المجتمع الزراعي نصف السكان في تايوان وكوريا الجنوبية، أما اليوم فقد انخفض ذلك الرقم إلى 8% في تايوان و10% في كوريا الجنوبية. وخلال عقود قليلة لن تعود كما كانت الإنسانية منذ خُلقت، مخلوقات يتسم أفرادها على نحو كبير بالاجتماع والصيد وإنتاج الغذاء.

كما أننا لن نعود أيضاً مخلوقات ريفية أساساً؛ ففي سنة 1900 كان 16% من سكان العالم يعيشون في المدن، وفي سنة 1950 ارتفع ذلك الرقم إلى ما يناهز 26%،

أما اليوم فيكاد يكون دون النصف (48%)[1]. إن الريف في البلدان المتقدمة وأنحاء كثيرة من العالم -حتى في المناطق ذات الإنتاج الزراعي- هو صحراء خضراء لا يكاد يرى فيها الإنسان خارجَ سيارته أو بيته الصغير. لكن التقدير الاستقرائي هنا يغدو أكثر صعوبة. صحيح أن الدول المتقدمة القديمة متمدنة تمدناً كبيراً، لكنها لم تعد نموذجاً للتمدن المعاصر، الذي يأخذ شَكْلَ الحرصِ على الفرار من الريف إلى ما دعوته من قبلُ المدنَ العملاقة. فالذي يحصل للمدن في العالم المتقدم، حتى تلك التي تنمو اسماً لا حقيقة، هو تمدين المناطق المحيطة بمركزها أو مراكزها الأصلية. ولا يوجد اليوم في أوروبا وأميركا الشمالية إلا عشرةٌ من أكبر خمسين مدينة في العالم، واثنتان من مدن العالم الثمانية عشرة التي يبلغ تعداد سكانها عشرةَ ملايين أو يزيد. ولو استثنينا مدينة بورتو في البرتغال، فإن المدن المليونية الأسرع نمواً توجد في آسيا (عشرون)، وأفريقيا (ست)، وأميركا اللاتينية (خمس). وهذه العملية -مهما كانت نتائجها الأخرى- تحدث تغييراً كبيراً في التوازن السياسي بين جماعات سكانية مدنية شديدة الكثافة وريفية ممتدة جغرافياً، خصوصاً في بلدان تمثلها جماعات أو رؤساء منتخبون.

سوف أتحدث قليلاً عن التحول التعليمي، نظراً لأن التأثير الاجتماعي والثقافي للتعليم العام لا يمكن فصله بسهولة عن التأثير الاجتماعي والثقافي للثورة المفاجئة التي لا مثيل لها قط في إعلام الاتصالات العام والشخصي الذي انخرطنا فيه جميعاً. دعني أشير إلى حقيقة مهمة ذات صلة بموضوعنا. يوجد اليوم عشرون بلداً فيها أكثر من 55% من المجموعات ذات الأعمار المعنية تواصل تعليمها بعد المرحلة الإعدادية، لكن جميع هذه البلدان -مع استثناء وحيد هو كوريا الجنوبية- واقعةٌ في أوروبا (الدول الرأسمالية القديمة وما بعد الشيوعية) وأميركا الشمالية وأستراليا. إن العالم المتقدم القديم ما يزال قادرا على توليد ثروة بشرية تتميز بمزية كبرى على الدول الجديدة الوافدة في القرن الحادي والعشرين. لكن السؤال المطروح هو: متى يمكن لآسيا، وخصوصاً الهند والصين، اللحاق بالركب؟

---

(1) *De Jericho a' Mexico: Ville et economies dans l'histoire*، لبول باريوش: الحياة في المكسيك.. البلاد والاقتصادات في التاريخ، (باريس، 1985) ص 634.

لا أريـــد أن أقـــول أي شـــيء هنا عن أعظم تغيير اجتماعي مفرد في القرن الماضـــي، سوى ملاحظة واحدة تدعم ما قلته آنفاً، وهي أن أفضل مقياس لتحرير المرأة هو درجة لحاقها بالرجال في مضمار التعليم أو حتى تفوقها عليهم. ولا أجدني محـــتاجاً لأن أقـــول إنه ما زالت توجد أنحاء من العالم في الهند حيث لا تزال المرأة متأخرة جداً.

بعـــد هـــذه النظرة الشمولية على ما شهده نصف القرن الماضي أو نحوه من تحـــولات غـــير مسبوقة، دعني أرقبُ عن كثب العوامل المؤثرة في الحرب والسلام والقوة في مستهل القرن الحادي والعشرين، مشيراً إلى أنه ليس بالضرورة أن تكون الاتجاهـــات العامـــة دلائل على الحقائق العملية. فمن الثابت على سبيل المثال أن ســـكان العالم خلال القرن العشرين (خارج الأميركيتين) لم يعودوا محكومين على نحـــو كبير، كما كانوا من قبل، من أعلى لأسفل، عن طريق أمراء يتوارثون الحكم أو وكـــلاء لقـــوى خارجـــية. لقد أمسَوا اليوم في مجموعة من دول مستقلة نالت حكـــوماتُها شـــرعيتها عبر الرجوع إلى "الشعب" أو "الأمة"، وفي أغلب الحالات -بما في ذلك ما يدعى بالأنظمة التوتاليتارية- تنال تأكيداً لشرعيتها عبر انتخابات حقيقـــية أو مزيفة أو استفتاءات عامة، أو حفلات دورية لجمهور عريض ترمز إلى الترابط بين السلطة و"الشعب". وبوجه أو بآخر، تغير الناس من رعايا إلى مواطنين في القرن العشرين، ليس الرجال فحسب بل النساء أيضاً. لكن كم يقربنا هذا من الحقـــيقة اليوم، ومعظم الحكومات لديها تشكيلة من دساتير ديمقراطية ليبرالية مع انتخابات حرة -رغم أنها تتخللها أحياناً فترات من الحكم العسكري- يدعى أنّها مؤقتة لكنها دامت في كثير من الأحيان لفترات طويلة؟ إنه يقربنا كثيراً.

ومـــع ذلـــك فـــثمة اتجـــاه عام واحد يمكن ملاحظته ربما عبر معظم أرجاء المعمـــورة، ذلـــك هو التغيير في موقع الدولة الإقليمية المستقلة نفسها، التي غدت خلال القرن العشرين الوحدة السياسية والدستورية الأساسية التي يعيش فيها الناس. ففي موطنها الأصلي، في منطقة شمال الأطلسي، ارتكزت الدولة على بضعة أمور تم ابـــتداعها مـــنذ الثورة الفرنسية، فقد احتكرت وسائل القوة والإكراه، كالجيوش والـــرجال المسلحين والسجون، ومارست -عبر سلطة مركزية وما يتصل بها من وكـــلاء- ســـيطرة متزايدة على جميع ما كان يجري على أراضيها، نظراً لما باتت

تتمتع به من قدرة متزايدة على التحري وجمع المعلومات. كما اتسع نطاق نشاطها وتأثيرها على الحياة اليومية لمواطنيها، وازداد نجاحها في حشد الجموع من سكانها وتحريكهم بدعوى ولائهم للدولة والأمة. وقد وصلت هذه المرحلة من تطور الدولة إلى ذروتها من نحو أربعين سنة.

ولتنظر من ناحية إلى "دولة الرفاه" التي عرفتها أوروبا في السبعينيات، والتي بلغ فيها "الاستهلاك العام" -أعني ما يصرف من إجمالي الإنتاج القومي للأغراض العامة وليس للاستخدام الخاص أو بهدف الاستثمار- ما بين 20 إلى 30% تقريباً. أضف إلى ذلك ما بات لدى المواطنين من استعداد لتقبل فرض الضرائب عليهم من قبل السلطات العامة، من أجل تحصيل مثل هذه المبالغ الهائلة. وليس ذلك فحسب، بل أيضا استعدادهم للقتال والموت بالملايين "في سبيل وطنهم" خلال ما شهده القرن الماضي من حروب كبرى، عبر انضمامهم إلى صفوف الجيش. وقد ظل هذا الصعود في وضع الدولة الحديثة مستمراً لما يزيد عن قرنين من الزمان حتى السبعينيات، يمضي بصرف النظر عن الأيديولوجية والنظام السياسي، تحررياً كان أم ديمو-اجتماعياً أم شيوعياً أم فاشياً.

لكن هذا لم يعد هو الحال، فقد بات هذا الاتجاه يشهد تراجعاً ملموساً، لأن العالم غدا اليومَ يشهد اقتصاداً عالمياً سريع التعولم يعتمد على شركات عابرة للحدود تجتهد وسعَها في سبيل العيش بعيداً عن طائلة قانون الدولة وما تفرضه من ضرائب، مما يَحُدُّ على نحو كبير من قدرة الحكومات -حتى الكبيرة منها -على السيطرة على اقتصادها القومي. بل إن الدول باتت -نظراً لما أمسى مسيطراً من مبدأ السوق الحرة- تتخلى عن كثير مما كانت تمارسه من أنشطة تقليدية مباشرة، كالخدمات البريدية والشرطة والسجون وحتى أجزاء حيوية من قواتها المسلحة، لصالح متعاقدين من شركات ربحية خاصة. وآيةُ ذلك أن عدد من يعملون الآن في العراق من هؤلاء "المتعاقدين المسلحين" يُقدّر بثلاثين ألفاً أو يزيدون[2]. ونظراً لهذا التطور وما غمر العالم من سيل من الأسلحة الصغيرة الفعالة خلال الحرب الباردة، فإن القوة المسلحة لم تعد محتكرة من قِبَل الدول ووكلائها، فحتى الدول القوية

---

(2) العراق، الجيوش الأميركية الخاصة ***"Iraq, America's private Armies"***، لباتريك رادن كيف، في مراجعة نيويورك للكتب، 12 أغسطس 2004، صفحات 48 إلى 50.

المستقرة كبريطانيا وإسبانيا والهند تعلمت العيش لمدد طويلة، في وقت من الأوقات، مع حركات معارضة مسلحة ذات بأس شديد، إن لم تكن تمثل تَهديداً حقيقياً للدولة. لقد رأينا -لأسباب عديدة- ما حل بدول كبرى كانت أعضاء في الأمم المتحدة من تفكك سريع، أغلبها وليس جميعها مما نجم عن تفكك إمبراطوريات القرن العشرين، وهي دول ليس فيها إلا حكومات بالاسم فقط، عاجزة عن إدارة كثير من أراضي دولها وسكانِها، أو حتى مؤسساتها نفسها، أو ممارسة سيطرة فعلية عليها.

وقريب من هذا إثارةً للدهشة ما شهده قبول شرعية الدول من تراجع وتردٍّ، وما يبديه السكان من قبول طوعي بالالتزام تجاه السلطات الحاكمة وما تفرضه عليهم من قوانين، سواء بوصفهم مواطنين أم بوصفهم رعايا. فبدون استعداد الجماهير العريضة لقبول أي قوة مستقرة فعلياً للدولة على أنّها شرعية، لمعظم الوقت، ولو كانت حفنة نسبية من الأجانب، لما كان بمقدور حقبة إمبريالية في القرنين التاسع عشر والعشرين أن توجد. فالقوى الأجنبية كانت تخسر فقط في تلك البقاع التي لم يكن يوجد فيها مثل هذا الاستعداد، كما في أفغانستان وكردستان. لكنّ زمنَ خنوع الناس في وجه القوة قد ولى، ولو كانت ذات تفوّق عسكري كاسح، كما يبدو جلياً في حالة العراق، كما ولى معه زمن عودة الإمبراطوريات. أضف إلى ذلك أن استكانة المواطنين آخذة هي أيضاً في الزوال بنفس السرعة. إنني أشك شكاً قوياً فيما إذا كانت أي دولة اليوم تقدر على خوض حروب كبرى بجيوش نظامية مستعدة للقتال والموت "في سبيل وطنها" حتى النهاية المريرة. إن قلة من الدول الغربية تستطيع الاعتماد -كما استطاع يوماً معظم ما يسمى "الدول النامية"- على السكان الحريصين على النظام والملتزمين بالقانون، باستثناء المتوقع من الجماعات الإجرامية أو غيرها على هامش النظام الاجتماعي. إن التطور الرهيب في وسائل إبقاء المواطنين تحت الرقابة على الدوام، تقنية أم غير ذلك، ككاميرات الدوائر التلفزيونية المغلقة، وتسجيل المكالمات الهاتفية، والوصول إلى المعلومات الشخصية والحواسيب الخاصة، لم يزد بالضرورة من فاعلية الدولة والقانون، وإن كان قد حدّ من حرية المواطنين وضيق عليهم.

كـــل هذا كان يجري في حقبة من العولمة المتسارعة تسارعاً مذهلاً، مما يؤدي إلى بروز تباين إقليمي في جميع أنحاء المعمورة، ذلك أن العولمة بمحض طبيعتها تنتج نمـــواً لا تـــوازن فيه ولا تساوق. إنها كذلك تُبرز على نحو واضح التناقض بين ما يخضع للعولمة وضغوط التعيير العالمي (global standardisation) لجوانب من الحياة المعاصـــرة، كالعلوم والتقنية والاقتصاد وعدد من البنى التحتية التقنية، والمؤسسات الثقافـــية، وإن كانـــت بدرجـــة أقل، وبين ما لا يخضع للعولمة، ولا سيما الدولة والـــسياسة. فالعولمة على سبيل المثال، تؤدي منطقياً إلى تدفق متزايد لهجرة العمالة مـــن المناطق الفقيرة إلى المناطق الغنية، ولكن هذا ينتج توتراً سياسياً واجتماعياً في كـــثير من الدول المستقبِلة، والتي غالباً ما تكون من الدول الغنية الواقعة في منطقة شمـــال الأطلسي القديمة، على الرغم من أن هذه الحركة متواضعة بالمقاييس العالمية، ذلـــك أنـــه حتى اليوم لا يعيش إلا 3% من سكان العالم خارج البلدان التي ولدوا فـــيها. وبخلاف حركة رؤوس الأموال والسِّلَع والاتصالات البالغة الانسياب، فإن الـــدول والـــسياسة تمكـــنت حتى الآن من وضع عقبات حقيقية في طريق هجرة العمالة.

علـــى أن أخطر ما نجم عن العولمة الاقتصادية من اختلال جديد في التوازن، باستثناء ما وقع في الاقتصادات السوفيتية والأوروبية الشرقية القديمة في التسعينيات مـــن تفكيك سريع للتصنيع، هو التحول المتزايد لمركز الجذب للاقتصاد العالمي من المنطقة المحيطة بشمال الأطلسي إلى مناطق في آسيا. ولئن كان هذا التحول لا يزال في مـــراحله المبكـــرة، فإنه يمضي بخطى متسارعة. ولا ريب أن ما شهده الاقتصاد العالمـــي مـــن نمـــو خلال السنوات العشر الماضية تم سحب قدر كبير منه من قبل المحـــرّكات الآســـيوية، ولاســـيما عبر نسبة النمو غير العادية التي حققها الإنتاج الصناعي في الصين، والتي شهدت ارتفاعاً بنسبة 30% سنة 2003 مقارنة بنسبة 3% للعالم وأقل من 0.5% في أميركا الشمالية وألمانيا. ومن الواضح أن هذا لم يغير بعدُ الـــوزن النـــسبـــي لآســـيا وشمـــال الأطلسي القديم، فالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبـــــي والـــيابان فيما بينها ما زالت تشكل 70% من إجمالي الإنتاج المحلي، ولكن مجرد حجم آسيا قد بدأ ملموساً يُشعِر بنفسه. أما من ناحية القدرة الشرائية فإن جنوب شرق آسيا وجنوبها وشرقها تمثل أصلاً سوقاً أكبر من الولايات المتحدة

بثلثين. على أن السؤال المركزي الذي يطرح نفسه فيما يخص التوقعات الدولية للقرن الحادي والعشرين -وسأعود إليه فيما سيأتي من قول- هو: كيف سيؤثر هذا التحول العالمي على القوة النسبية لاقتصاد الولايات المتحدة؟

دعني الآن أقترب أكثر من مسألة الحرب والسلم وإمكانية قيام نظام دولي في القرن الجديد. يبدو لأول وهلة أن توقعات السلم العالمي في القرن الحالي أعلى منها في القرن العشرين، نظراً للعدد غير المسبوق لما وقع فيه من حروب عالمية وإزهاق للأرواح على مستوى مهول. ومع ذلك فقد أظهر استطلاعٌ للرأي أجري في بريطانيا العظمى وتمت فيه المقارنة بين إجابات البريطانيين سنة 2004 عن أسئلة طُرحت ابتداء سنة 1954، أن الخوف من حرب عالمية جديدة هو اليوم في الواقع أكبر منه حينئذ[3]. والسبب الأكبر لذلك الخوف يعود إلى الحقيقة التي تزداد تأكيداً وهي أننا نعيش حقبة يعاني العالم فيها من نزاع مسلح لا فكاك منه، عادة ما يجري داخل حدود الدولة الواحدة ولكن دائرته تتوسع بفعل التدخل الأجنبي. إن تأثير مثل هذه النزاعات على المدنيين الذين باتوا على نحو مطرد ضحاياها الرئيسيين -وإن كانت صغيرة بالمقاييس العسكرية للقرن العشرين- هائل الحجم طويل البقاء. فمنذ سقوط جدار برلين أصبحنا من جديد نعيش حقبة تطهير عرقي وتهجير قسري لأعداد كبيرة من البشر، كما ثبت في أنحاء شتى من أفريقيا وجنوب شرقي أوروبا وآسيا. فقد قدر عدد اللاجئين داخل بلدانهم وخارجها في نهاية سنة 2003 بنحو 38 مليوناً، وهو عدد يقترب من الأعداد الهائلة ممن وقع تهجيرهم في أعقاب الحرب العالمية الثانية. ولنضربْ لذلك مثالاً واحداً بسيطاً: لم يكن عدد من قضَوا في ساح الوغى في ميانمار (بورما سابقا) يزيد عن خمسمائة في سنة 2000، لكن عدد من طالهم "التهجير الداخلي"، ولا سيما بسبب أعمال جيش ميانمار، كان نحواً من مليون[4]. والحالة العراقية تؤكد حقيقة أن الحروب الصغيرة، بمقاييس القرن العشرين، تخلف نكبات هائلة.

---

(3) جريدة ديلي ميل ***Daily Mail*** (لندن)، 22 نوفمبر 2004، ص 19.

(4) الدول في صراع مسلح عام 2000 ***States in Armed Conflict*** 2000، لمارغاريتا سولينبرغ (طبعة)، (أبسالا 2001)، واستبدال داخلي: نظرة عامة عالمية عن الاتجاهات والتطورات عام 2003 ***Internal Displacement: A Global Overview of Trends and Developments in 2003*** (http://www.idpproject.org/global_overview.htm).

لقــد أخذ النمط النموذجي لما كان ينشب بين الدول من حروب في القرن العــشرين ينحسر انحساراً سريعاً، فليس ثمة حرب تقليدية تجري بين الدول في هذا الــوقت، على الرغم من أن مثل هذه النــزاعات لا يمكن إقصاؤها في مناطق شتى في أفريقيا وآسيا، أو في أي دولة مهدَّد استقرارُها أو تماسكها الداخلي. ومن ناحية أخــرى، فــإن خطر نشوب حرب عالمية كبرى -قد يبعثها عدم رغبة الولايات المــتحدة الأميركية في قبول بروز الصين كقوة عظمى منافسة- لم ينحسر، وإن لم يكــن وشــيكاً. ولئن كانت فرص تجنب نشوب مثل هذه الحرب اليوم أفضل مما كانت عليه فرص تجنب الحرب العالمية الثانية سنة 1929، فإن انبعاثها يبقى احتمالاً حقيقياً خلال العقود القليلة القادمة.

حــتى بــدون حروب تقليدية بين الدول، كبيرة كانت أم صغيرة، فإن بعض المراقبين الواقعيين يتوقعون اليوم أن يجلب قرننا عالماً خالياً من الحضور الدائم للعنف والجــيوش. وعلى أي حال، دعنا نجاهد الخوف اللاعقلاني الذي تحاول أن تستغله حكومات مثل حكومة الرئيس بوش ورئيس الوزراء بلير لتسويغ سياسة إمبراطورية عالمية. ليس ثمة ما يمكن أن نسميه "حرباً على الإرهاب" إلا من وجه مجازي، فقط ضــد فــاعلين سياســيين يستخدمون ما هو تكتيك، وليس برنامجاً. وكتكتيك، فالإرهــاب لا يفرق بين مذنب وبريء، وهو غير مقبول أخلاقياً، سواء استخدمته مجمــوعات غير رسمية أم دول. الصليب الأحمر الدولي يعترف بالمد المتزايد للبربرية لأنــه يشجب الفريقين المتناحرين في حرب العراق. كما أن هناك خوفاً شديداً من إمكانــية اســتخدام الأسلحة البيولوجية من قبل مجموعات إرهابية صغيرة، ولكن للأســف، هــناك خوف أقل بكثير من الأخطار الأكبر التي لا يمكن توقعها، والتي تُفــرض لــو خــرجت القــدرة على احتكار عمليات الحياة -بما في ذلك الحياة الإنــسانية- عن السيطرة، وهو ما سوف يقع لا محالة. وعلى أي حال، فإن الخطر الحقيقــي الــذي يــتهدد الاستقرار العالمي، أو أي دولة مستقرة، والذي تشكله الشبكات الإرهابية الإسلامية التي أعلنت الولايات المتحدة ضدها حربَها العالمية، أو مجموع الحركات الإرهابية العاملة على الساحة الآن، لا قيمة له. فرغم أنّهم يقتلون أعداداً من الناس أكبر بكثير من سابقيهم، فإن ما يمثلونه من خطر على الحياة يبقى إحصائياً محدودا جداًّ، ولو قورنوا ببشاعة الجيوش فإنّهم لا يكادون يُذكرون. وما

دامت هذه الجماعات لا تستطيع الوصول إلى السلاح النووي وهو ما لا يستبعد، ولكنه ليس محتملاً في الأفق القريب أيضاً، فإن الإرهاب سيؤول إلى سكون، وليس إلى هستريا.

ومع ذلك، فإن الاضطراب العالمي حقيقي، وكذلك احتمالية مجيء قرن آخر من النـــزاع المسلح والنكبات الإنسانية. فهل يمكن لهذا أن يوضع تحت ضرب من الـــسيطرة العالمية من جديد، كما كان الأمر دوماً باستثناء ثلاثين سنة خلال السنوات الـــ 175 من ووترلو إلى انْهيار الاتحاد السوفيتي؟

إن المشكلة اليوم أكثر صعوبة لسببين: أولهما أن ما خلفته عولمة السوق الحرة التي خرجت عن السيطرة من تفاوتات باتت أسرع نمواً بكثير من ذي قبل، يشكل حواضـــن طبيعـــية للظلم والاضطرابات. فقد لوحظ أخيرا أنه "من غير المتوقع أن يكـــون بوسع حتى أكثر المؤسسات العسكرية تقدماً السيطرة على الوضع في حال حدوث انْهيار عام في النظام القانوني"[5]، وأزمة الدول التي أشرت إليها آنفاً تجعل هـــذا أقرب احتمالاً مما كان عليه يوماً ما. والثاني، أنه لم يعد ثمة نظام دولي لقوة عظمـــى جماعية يقف في وجه اندلاع حرب عالمية، باستثناء عمر النكبة الممتد بين ســـنتي 1914 و1945. فقـــد اعتمد هذا النظام على ما يرجع إلى الاتفاقيات التي وضعت نهاية لحرب السنوات الثلاثين التي شهدها القرن السابع عشر من عالمٍ من الـــدول كانـــت علاقاتُهـــا تحكم بقوانين أهمها عدم تدخل أي دولة في الشؤون الداخلـــية لغيرهـــا، وكذلك على التفريق الحاد بين السلم والحرب. وكلا هذين الأمرين غير قائم اليوم.

كمـــا أن هذا النظام اعتمد أيضاً على حقيقة أن عالماً مؤلفاً من قوة جماعية، حـــتى في "التقـــسيم الأول" الـــصغير للـــدول -يوم غدا العالم حفنة من "القوى الكبرى"- يختزل بعد سنة 1945 في قوتين عظميين، لم تتمكن أي منهما من تحقيق انتـــصار مطلـــق، فقـــد ثبت على الدوام أنه حتى الهيمنة الإقليمية خارج كثير من الفضاء الغربـــي كانت مؤقتة. لقد قضت نهاية الاتحاد السوفيتي وما باتت تتمتع به الـــولايات المتحدة الأميركية من تفوق كاسح في قوتها العسكرية على نظام القوة

---

(5) "رؤية بديلة للأمن العالمي" ***An Alternative vision of Global Security*** لجون ستيمبرانر ونانسي جالاغر، في دايدالوس، صيف 2004، ص 84.

هـــذا. وفـــوق ذلك، فإن سياسة الولايات المتحدة منذ سنة 2002 أنْهت رسمياً ما كانـــت ملتـــزمة به من اتفاقيات، وكذلك المعاهدات التي كان يتكئ عليها النظام العالمـــي معـــتمدة على تفوق سيدوم في آلتها الحربية الضاربة ذات التقنية العالية، جعلـــها الدولة الوحيدة القادرة على القيام بعمليات عسكرية في أي جزء من العالم في مدد قصيرة.

إن المنظرين الأميركيين ومؤيديهم يرون هذا مفتاحاً لحقبة جديدة من السلام العالمي والنمو الاقتصادي في ظل إمبراطورية أميركية عالمية ذات يد عليا، يقارنونها -خطـــأً- بسلام بريطانيا إبان الإمبراطورية البريطانية في القرن التاسع عشر. وإنما قلـــت خطأ، لأن الإمبراطوريات تاريخياً لم تجلب سلاماً ولا استقراراً للعالم المجاور لهـــا، كعالم مميز عن أراضيها هي. ولو كان ثمة من شيء منحها البقاء، فهو غياب النـــزاعات العالمـــية الكبرى، كما كان حال الإمبراطورية البريطانية. أما النوايا الحـــسنة للغزاة وما سيجلبونه معهم من نفع عميم وخير، فأمور لا مكان لها إلا في ثـــنايا الكلمـــات الرنانة والخطب. فلطالما سوغت الإمبراطوريات وجودها -وقد كانـــت أحياناً صادقة- سواء بدعوى نشر "تصورهم" للحضارة والدين في البلاد المـــتخلفة، أو "تصورهم" للحرية لضحايا ظلم "غيرهم"، أو اليوم بوصفهم أبطال حقـــوق الإنـــسان. علـــى أنه كان للإمبراطوريات بعض الثمار الطيبة بلا ريب، فدعـــوى أن الإمبريالية جلبت رؤى حديثة إلى عالم متخلف -والتي لا صلاحية لها الـــيوم- لم تكن باطلة بالكلية في القرن التاسع عشر. ومع ذلك فإن الادعاء بأنّها ســـرعت النمو الاقتصادي في المستعمرات الإمبريالية على نحو كبير هو ادعاء واه، علـــى الأقـــل خارج مناطق المستعمرات الواقعة خارج الفضاء الأوروبـــي. فبين ســـنوات 1820 و1950 تـــضاعف إجمالي الناتج القومي لكل فرد من أفراد دول أوروبـــا الغربية الاثنتي عشرة أربعة أضعاف ونصف، بينما في الهند ومصر يكاد لا يكـــون قد ازداد شيئاً[6]. أما عن الديمقراطية، فكلنا يعلم أن الإمبراطوريات القوية أبقتها داخل حدودها، أما الإمبراطوريات الآفلة فقد أخرجت منها أقل قدر ممكن.

---

(6) الاقتصاد العالمي من 1820 إلى 1992 ***L'economie Mondiale 1820-1992***، لأنغوس ماديسون، تحليل وإحصائيات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 1995)، صفحات 20 إلى 21. الأرقام الخاصة بمصر من عام 1900 فقط.

لكن السؤال الحقيقي هو: هل يمكن نجاح مشروع سيطرة دولة واحدة على العالم، وهو أمر ليس له سابقة في التاريخ؟ وهل في وسع التفوق العسكري الأميركي الذي لا جدال فيه أن ينهض بهذا المشروع ويَمدَّه بأسباب البقاء؟ والجواب على ذلك: كلا، فالسلاح كثيراً ما أسس إمبراطوريات، ولكن توفير أسباب بقاء هذه الإمبراطوريات يحتاج إلى أكثر من السلاح. ولعل قولاً مأثوراً يرجع إلى نابليون يلخص ذلك: "يمكنك فعل ما تشاء بالحِراب سوى الجلوس عليها"، ولاسيما اليوم، إذ حتى القوة العسكرية المهولة لم تعد تنتج بنفسها قبولاً ضمنياً. بل إن أكثر الإمبراطوريات التاريخية حكمت حكماً غير مباشر، عبر نخب محلية غالباً ما كانت تدير مؤسسات محلية. فعندما تفقد الجيوش قدرتها على استقطاب أعداد كافية من الأنصار والمتعاونين من بين رعاياها فإنها لا تعود كافية. وقد أدرك الفرنسيون أنه حتى مليون مستوطن من البيض، وجيش احتلال قوامه 800 ألف جندي، وهزيمة عسكرية "للمتمردين" عبر مذابح وتعذيب مقنن، كل ذلك لم يكن كافياً لإبقاء الجزائر فرنسية.

لكن لماذا علينا أن نسأل هذا السؤال؟ وهذا يقودني إلى الأحجية التي أريد أن أختتم بها محاضرتي. لماذا تخلت الولايات المتحدة عن السياسة التي حافظت على هيمنة حقيقية على الشطر الأكبر من المعمورة -وهو الجزء غير الشيوعي وغير المحايد- بعد سنة 1945؟ فمقدرتها على ممارسة هذه الهيمنة لم تعتمد على تدمير أعدائها أو إجبار المناطق التابعة لها على السير في خطها عبر الاستعمال المباشر للقوة. فاللجوء إلى هذه الآليات كان يومئذٍ منوطاً بالخوف من وقوع انتحار نووي، والقوة العسكرية الأميركية كانت متناسبة مع الهيمنة فقط من حيث كان ينظر إليها بوصفها أفضل من غيرها من القوى العسكرية، بمعنى أنه أثناء الحرب الباردة رغبت أوروبا الناتو في تلقي الدعم منها في مواجهة القوة المسلحة للاتحاد السوفيتي.

لم تعتمد الهيمنة الأميركية في النصف الثاني من القرن الماضي على القنابل، بل على قدر مهول مما كانت تنعم به من الثروة، وما لعبه اقتصادها العملاق من دور مركزي في العالم، ولاسيما في العقود التالية لسنة 1945. فمن الناحية السياسية، اعتمدت على إجماع عام في الشمال الغني على أن مجتمعاتِهم كانت أفضل من تلك

الـــتي كانـــت خاضعة للأنظمة الشيوعية، أما في المناطق التي لم يقع فيها مثل هذا الإجمـــاع، فعلى تحالفات مع نخب وجيوش حاكمة تخشى أن ينقلب الناس عليها. ومـــن الناحـــية الثقافـــية اعتمدت على جاذبية المجتمع الاستهلاكي الذي ابتدعته الـــولايات المـــتحدة وعاشته وروّجت له، إلى جانب الغزو الهوليودي للعالم. ومن الناحية الأيديولوجية، فقد أفادت الولايات المتحدة بلا ريب بوصفها البطل ونموذج "الحـــرية" مقابـــل "الطغيان"، فيما سوى بعض المناطق التي دعمت فيها الولايات المتحدة أعداء الحرية.

كـــل ذلـــك مكن الولايات المتحدة من تخطي نهاية الحرب الباردة، فلم لا يـــبحث الآخـــرون عن قيادة للقوة العظمى التي مثلت ما باتت تتبناه الآن معظم الـــدول الأخـــرى، من الديمقراطية الانتخابية إلى أعظم القوى الاقتصادية، الملتزمة أيديولوجـــية الليـــبرالية الحديثة التي كانت تكتسح العالم؟ فتأثيرها، وتأثير منظريها ومديـــريها التنفيذيين كان مهولاً. وقد ظل اقتصادها من الضخامة بحيث ينتج ثروة هائلة، رغم أنه يفقد ببطء دوره المركزي في العالم ولم يعد مسيطراً في الصناعة، أو حـــتى منذ الثمانينيات، في الاستثمارات الخارجية المباشرة*. والذين طبقوا سياستها الإمبريالية كانوا على الدوام حريصين على تغطية حقيقة تفوقها على حلفائها فيما سُـــمِّي "حلف الإرادة" الحقيقي بمسحوق تجميل. فقد عرفوا أن الولايات المتحدة، حتى بعد نهاية الاتحاد السوفيتي، لم تكن وحيدة على الساحة العالمية. ولكنهم كانوا مـــدركين أيـــضاً أنهم يلعبون اللعبة العالمية بأوراق هم من يسطرها وتحت ظروف كانـــت في صـــالحهم، وأنه لم تكن لتظهر دولة منافسة من حيث القوة والمصالح العالمـــية. حـــرب الخليج الأولى التي نالت دعماً حقيقياً من الأمم المتحدة والمجتمع الـــدولي والـــرد السريع على أحداث 11 سبتمبر 2001 أظهر قوة مركز الولايات المتحدة ما بعد الاتحاد السوفيتي.

إن جنون العظمة الذي أصيبت به سياسة الولايات المتحدة بعد الأحداث هو الذي كان له الأثر الأكبر في تدمير الأسس السياسية والأيديولوجية لتأثيرها الـــسابق الذي كان مبنياً على الهيمنة، وأوصد أمامها أبواب تقوية تراث حقبة الحرب الباردة، ولم يخلف لها سوى قوة عسكرية مخيفة لا تنكر، وإن لم يكن لها أساس منطقي. فالولايات المتحدة التي تعيش شبه عزلة دولية، باتت -ربما للمرة

الأولى في تاريخها- موضعَ بغض معظم الحكومات والشعوب على السواء. والقوة العسكرية تؤكد مدى حساسية اقتصاد الولايات المتحدة الذي يغطي ما يقع في ميزانيته التجارية من عجز ضخم مستثمرون آسيويون بدأت رغبتهم الاقتصادية في دعم الدولار المتهالك تنفد سريعاً. كما أنّها تؤكد التأثير الاقتصادي للاتحاد الأوروبي واليابان وشرقي آسيا وحتى الكتلة المنظمة من المنتجين الأوليين في دول العالم الثالث. وكذلك لم يعد بمقدور الولايات المتحدة التفاوض مع الزبائن في منظمة التجارة العالمية. في الواقع، أليس الخطاب العدواني نفسه المبرر بما تتعرض له أميركا من "تَهديدات مزعومة" يوحي بشعور غير آمن لمستقبلها العالمي؟

إنني بصراحة لا أملك تفسيراً لكون ما وقع في الولايات المتحدة منذ 11 سبتمبر 2001 مكن جماعة من مجانين الساسة من تحقيق مخططات طالما آمنوا بها تمكنهم وحدهم من الأداء المنفرد للتفوق العالمي. وأعتقد أنّ ذلك يشير إلى أزمة متفاقمة داخل مجتمع الولايات المتحدة، تجد تعبيراً في أعمق انقسام سياسي وثقافي داخل ذلك البلد منذ الحرب الأهلية، وانقسام جغرافي بين اقتصاد معولم في المناطق التي تلي ساحلي البلد مباشرة، وبين ما وراءهما من المناطق الشاسعة المتعضة والمدن المنفتحة ثقافياً وبقية المناطق.

اليوم، يحاول نظام يميني متطرف تحريك "الأميركيين الصادقين" ضد قوة شريرة خارجية وضد عالم لا يعترف بفرادة الولايات المتحدة واستعلائها وقَدَرها الواضح. ما يجب علينا إدراكه أن السياسة العالمية الأميركية موجهة نحو الداخل وليس الخارج، مهما كان تأثيرها على بقية العالم عظيماً ومكلفاً. فالولايات المتحدة ليست مصمَّمة لتنتج إمبراطورية ولا هيمنة فعالة. كلا و لم يكن مبدأ رامسفيلد الداعي إلى شن حروب خاطفة ضد الضعفاء يعقبها انسحاب سريع مقصوداً منه غزو فعّال للعالم. لا أقول إن هذا يجعلها أقل خطورة، بل على العكس، كما بات الآن مؤكداً، فإنه ينشر الاضطراب والضبابية والعدوان وما لم يكن في الحسبان من عواقب مدمرة. والمهم أن الخطر الأكثر وضوحاً للحروب اليوم منشؤه أطماع عالمية لحكومة في واشنطن، واضح أنها غير عقلانية وخارجة عن السيطرة.

كـيف سنعيش في هذا العالم المتفجر الخطير الذي لا تساوق فيه ولا مساواة وسـط تحـولات كبرى في الشرائح الاجتماعية والسياسية على الصعيدين الدولي والـوطني؟ لـو أنـي كنت أتكلم في لندن، لحذرت المفكرين الغربيين المتحررين (الليـبراليين)، مهما كان يسوؤهم ما تتعرض له حقوق الإنسان من انتهاكات في أنحـاء شـتى مـن العالم، من خداع أنفسهم بأن يصدقوا أن التدخلات المسلحة الأميركـية في الخـارج تتوافق معهم من ناحية الدوافع، أو أنّها يمكن أن تأتي بما يرجون من نتائج. أرجو ألا يكون ذلك ضرورة في دلهي. أما بالنسبة للحكومات، فأفضل الدول الأخرى يمكنها فعل ذلك لتظهر عزلة القوة العالمية الأميركية، ومن ثم حـدود هـذه القوة، من خلال الرفض الحازم واللبق للمشاركة في أي مبادرات أخـرى تقدمها واشنطن يمكن أن تؤدي إلى ضربات عسكرية، ولاسيما في الشرق الأوسط وشرقي آسيا.

إن أكثر مهمات السياسة الدولية ضرورة وإلحاحاً هو إعطاء الولايات المتحدة أفـضل فرصة للإرعواء والتخلي عن جنون العظمة والتعقل في سياستها الخارجية. لأنه سواء علينا أأحببنا أم لم نحب، فالولايات المتحدة سوف تبقى قوة عظمى، بل قـوة إمبريالية، حتى فيما بات مؤكداً أنه فترة انحدار اقتصادي نسبـي لها. إن ما نرجوه فقط هو أن تكون أقل خطورة.



الفصل الثالث

لماذا تختلف الهيمنة الأميركية عن الإمبراطورية البريطانية؟

الـــتاريخ كما يقال هو الخطاب، ذلك أنه لا يمكن فهم التاريخ إلا بفهم اللغة التي يفكـــر بِهـــا الناس، وبِها يتكلمون ويتخذون قراراتِهم. بل إن من بين المؤرخين الذين يستهويهم ما يسمى "الدائرة اللغوية المفرغة" من يذهب إلى أن ما تنطوي عليه كلمات عـــصر من العصور من أفكار ومفاهيم هو ما يفسر ما وقع في ذلك العصر ولماذا. غير أنـــه في الأزمنة التي نعيشها، وكذلك موضوع المحاضرة الماسية (Massey lecture) التي ألقيـــتها، مـــا ينبغي أن يكون كافياً لبث الريبة في نفوسنا تُجاه هذه الافتراضات. فكلاهما مشبع بما سماه الفيلسوف توماس هوبز (Thomas Hobbes) "الخطبة الجوفاء" (insignificant speech) -أي الـــتي لا معنى لها- وما تنطوي عليه من كنايات، وما سماه جورج أورويل (George Orwell) "الكلام الجديد" (newspeak)، وتحديداً الخطـــبة التي يراد منها قصداً التضليل من خلال تقديم وصف مضلل. لكن ما لم تتغير الحقائـــق نفـــسها، فـــلا يقوى تغيير الأسماء مهما كان على تغييرها، أو كما يقال: لا مُشاحةَ في الاصطلاح.

وفيما يجري في هذه الأيام من نقاشات حول الإمبراطورية أمثلةٌ جيدة في هذا الـــسياق، حتى لو تركنا جانباً البعد الدعائي أو النفاق الواضح في الأدبيات. فهذه النقاشات تدور حول ما تتضمنه دعاوى حكومة الولايات المتحدة للتفوق العالمي. فأما أولئك الذين تستهويهم الفكرة فحجتهم أن الإمبراطوريات حسنة، وأما من لا تقنعهم الفكرة فيذهبون لحشد كل ما قيل من الحجج المناوئة للاستعمار عبر تاريخ طـــويل. لكن هذه الدعاوى وما يضادها لا تعالج التاريخ الحقيقي للإمبراطوريات، بقـــدر مـــا تحاول أن تلبس أسماء قديمة لتطورات تاريخية لا تتطابق بالضرورة مع حقائق قديمة، وهو على كل حال أمر مقبول في المنطق التاريخي.

إن النقاشـــات المعاصرة كثيرا ما تتسم بالضبابية، لأن الكلمات الأشد التباساً بمـــا تـــسعى لـــه الـــولايات المتحدة من التفوق العالمي هي كلمتا "الإمبراطورية" و"الاستعمار"، اللتين تتناقضان تناقضاً صريحاً مع التعريف الذاتي السياسي التقليدي للـــولايات المـــتحدة، وقد أصبحتا محطّ بغض عالمي في القرن العشرين. كما أنّهما تتعارضـــان مع بعض ما في النظام القيمي السياسي للولايات المتحدة من معتقدات إيجابـــية تحظى بنفس القدر من القبول على الصعيدين المحلي والدولي، مثل "تقرير المـــصير" و"القانون". ثم لا يغيبنّ عنك أن عصبة الأمم والأمم المتحدة كلتيهما إنما كانـــتا أساســـاً مـــشروعين انطلقا برغبة رؤساء الولايات المتحدة وتحت ضغطهم ورعايـــتهم. ومـــن الإشـــكال أيضاً أنه ليس ثمة سابقة تاريخية لما تحاول الولايات المتحدة تأسيسه من تفوق عالمي، إذ من الواضح لأي مؤرخ معتَبر ولكل ذي بصيرة مـــن المراقبين للمشهد العالمي أن مصير هذا المشروع سوف يكون الإخفاق، أكاد أقـــول: لا ريب في ذلك. إن أكثر منظري مدرسة الإمبريالية الجديدة ألمعيةً، وهو المؤرخ الممتاز نييل فيرغوسن (Niall Ferguson)، لا يرتاب في هذا الإخفاق المحتمل، مع أنه -خلافاً لي- يأسف له[1].

ثمـــة تطورات أربعة تكمن خلف المحاولات المعاصرة لإحياء إمبراطورية عالمية كـــنموذج للقرن الحادي والعشرين. أولها، التسارع المذهل للعولمة منذ الستينيات ومـــا تسببت به من توترات بين الجوانب الاقتصادية والتقنية والثقافية وغيرها من جـــوانب هذه الحركة، وبين الجانب الأوحد من النشاط الإنساني الذي أثبت إلى الآن ممانعـــة لها، وهو السياسة. فالعولمة في نموذج رأسماليةِ السوق الحرة، الذي بات الآن طاغياً، جلبت أيضاً زيادة رهيبة في التفاوت الاقتصادي والاجتماعي قد تؤدي إلى انفجار على الصعيدين الداخلي والدولي.

الـــثاني، هو انْهيار توازن القوى الدولي منذ الحرب العالمية الثانية، الذي كان حائلاً دون نشوب حرب عالمية ووقوع أجزاء كبيرة من العالم في الفوضى وغياب السلطة. ولئن كانت نِهاية الاتحاد السوفيتي قد قضت على هذا التوازن، فإنني أعتقد أنـــه ربمـــا بدأ في التآكل منذ أواخر السبعينيات، وصولاً إلى سنة 2002 إذ تنصل

(1) النـــصب الضخم: نهوض وسقوط الإمبراطورية الأميركية ***Colosus: the rise and fall of the American Empire***، لنيال فيرغوسن (لندن، 2005).

الـــرئيس بوش رسمياً من القوانين الأساسية لهذا النظام الذي أنشئ في القرن السابع عشر، ولاسيما القانون القاضي بأن على الدول ذات السيادة أن تحترم الحدود فيما بيـــنها، وألا تـــتدخل في الـــشؤون الداخلية لغيرها. أما وقد غاب توازن القوى العظمى، فأنى للعالم أن يحظى باستقرار سياسي؟ وبلغة أكثر عمومية، ماذا يمكن أن تكـــون تركيبة نظام عالمي مكيف لجمعٍ من القوى لم يبق منها إلا واحدة في نهاية القرن؟

والـــثالث، هـــو ما حل بما تسمى الدولة القومية ذات السيادة، التي غدت في النـــصف الثاني من القرن العشرين النموذج العالمي للحكومة، من ضعف في قدرتها علـــى الـــسيطرة على ما يجري على أراضيها. فقد دخل العالم في حقبة الدول غير الكفـــوءة، بـــل في كثير من الأحيان، الدول الآيلة للسقوط أو حتى الساقطة. وقد تفاقمت هذه الأزمة أيضاً منذ السبعينيات، عندما فُرض على دول ذات بأس شديد واســـتقرار مـــثل المملكة المتحدة وإسبانيا وفرنسا أن تتعايش لعقود مع مجموعات مـــسلحة مثل جيش التحرير الإيرلندي ومنظمة إيتا وانفصاليي كورسيكان، وهي جماعات لم تتمكن هذه الدول من القضاء عليها. وقد بلغ عدد الدول ذات السيادة الـــتي وقعـــت فيها حروب أهلية مسلحة بين سنتي 2001 و2004 -كما جاء في إحصائية أبسالا- 31 دولة[2].

وأمـــا الرابع، فهو عودة النكبات الإنسانية العامة، بما في ذلك التهجير الشامل للـــشعوب والتطهير العرقي، ثم ما عاد مع ذلك من الخوف العام. لقد عشنا عودة ظهور ما يشبه الموت الأسود الذي انتشر في العصور الوسطى في وباء الإيدز، وما أصاب العالم من خشية الانتشار المحتمل "لإنفلونـــزا الطيور" التي لم تقتل إلى اليوم إلا بضع عشرات من البشر، كما شهدنا ما يعادل الهستيريا الدينية في نغمة كثير مما يـــدور مـــن نقاشات عامة حول تأثير التغير الحراري العالمي. لقد رجعت الحرب والحـــرب الأهلية حتى إلى أوروبا، فما نشب من الحروب منذ سقوط جدار برلين أكثـــر مما نشب إبان فترة الحرب الباردة جمعاء، وعلى الرغم من أن أعداد المقاتلين

(2) مشروع بيانات الصراع الخاصة بأبسالا،Uppsala conflict data Project، لأبسالا (صراعات مـــسلحة مـــن 1945 إلى 2004) لدى prio.no/cwp/Armedconflict. تم الرجوع إليها يوم 17 يونيو 2006.

ومـــا يقع فيهم من قتل وإصابات صغيرة مقارنة بالأعداد الهائلة لما وقع في حروب القـــرن العشرين، فإن التأثير الواقع على السكان غير المقاتلين لا يتناسب مطلقاً مع حجـــم هذه الحروب. ففي نهاية سنة 2004 قدر عدد النازحين بنحو أربعين مليون نازح، سواء خارج بلدانهم أو داخلها، وهو ما بات يقع اليوم على نحو متزايد[3]. وهـــذا العدد يقارب عدد من شُرِّدوا في أعقاب الحرب العالمية الثانية. إن ما باتت تـــشهده بعـــض المناطق من الخراب والدمار والتشريد، وما بات يعرض الآن على شاشات التلفزيون في بيوتنا من صور ما يقع من ذلك فور وقوعه، له أثر عام أعمق بكـــثير وأقرب تأثيراً على البلدان الغنية. ودونك ردة الفعل على ما حدث في حروب البلقان في التسعينيات، فقد كان شعور الناس في البلدان الغنية أن شيئاً مـــا يجـــب أن يـــصنع تجاه الأوضاع المتفاقمة التي تردّى فيها كثير من المناطق الفقيرة.

وبالجملـــة، فقـــد بات العالم على نحو متزايد يطالب بحلول تتجاوز الحدود القومـــية لمشاكل تتجاوز الحدود القومية، أو لمشاكل عابرة للحدود. لكن لم تكن هناك سلطات عالمية لها قدرة على اتخاذ قرارات بهذا الشأن، بله امتلاك القدرة على تنفيذها، ذلك أن العولمة تقف عاجزة عندما يتعلق الأمر بالسياسة، محلية كانت أم دولية. فالأمم المتحدة لا تتمتع بسلطة أو قوة مستقلة، ولكنها تعتمد على القرارات الجماعـــية للدول، ويمكن شلها بواسطة حق الفيتو المطلق الذي تتمتع به خمس من هـــذه الـــدول. وحتى المنظمات الدولية والمالية التي وجدت بعد سنة 1945، مثل صـــندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، لا تستطيع فعل شيء إلا تحت رعاية قوة عظمـــى (ما يدعى بإجماع واشنطن). أما المنظمة الوحيدة المستثناة من ذلك، وهي مـــنظمة الغات (GATT) التي عرفت منذ سنة 1995 بمنظمة التجارة العالمية (WTO)، فقـــد وَجَدت في الدول المعارضة عقبة كبيرة في وجه أي اتفاق. وعليه، فالمتنفذون الحقيقـــيون هم الدول فحسب. أما من ناحية القيام بعمليات عسكرية ذات شأن على مستوى عالمي، فليس ثمة في الوقت الحاضر إلا دولة واحدة لديها القدرة على ذلك، هي الولايات المتحدة.

---

(3) مكتب مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين UNHCR، وضع اللاجئين في العالم: انتقال البشر في الألفية الجديدة (أكسفورد 2006)، عنوان 7، شكل 7-1.

وقد قيل قديماً إنه "لم يزل خير ما يدافَع به عن الإمبراطوريات هو أنّها تصونُ النظام"[4]. فمن الطبيعي إذن، في عالم لا ينفكُّ آخذاً في الفوضى والاضطرابات، الحلم بوجود قوة ما يكون بمقدورها إرساء النظام وجلب الاستقرار، وما الإمبراطورية إلا اسم ذاك الحلم، فهي أسطورة تاريخية. إن الإمبراطورية الأميركية في أمانيها لتؤسس "سلاماً أميركياً"، إنما تستلهم نموذج السلام البريطاني، أي فترة من العولمة والسلام العالمي في القرن التاسع عشر اتسمت بهيمنة الإمبراطورية البريطانية التي اقتفت بدورها آثار السلام الروماني إبان الإمبراطورية الرومانية. لكن هذا هراء، فلو كان للمصطلح "السلام" (Paix) من معنى معين في هذا السياق، فهو دعوى نشر السلام ضمن حدود إمبراطورية، وليس بين دول العالم. وحتى عندئذ فإنّها تكون زائفة إلى حد كبير، فإن الإمبراطوريات عبر التاريخ قلما توقفت عن القيام بعمليات عسكرية على أراضيها، كما أنها كانت بلا ريب تقوم بذلك على حدودها طيلة الوقت. ومثل هذه العمليات فحسب هي التي لم يكن لها في الغالب تأثير سيئ على المواطنين المدنيين. في الحقبة الاستعمارية للقرنين التاسع عشر والعشرين، لم يعدّ الناس الحروب ضد غير البيض أو غيرهم من الطبقات الدونية – ممن وصفهم كبلنغ (Kipling) بأنّهم "دونٌ بلا قانون"[5]– حروباً رسمية تنطبق عليها القواعد الاعتيادية للحروب. يتساءل هيو ستراتشان (Hew Strachan) بحق: إلى أين كان السجناء يساقون في النزاعات الاستعمارية البريطانية، باستثناء حرب البوير (التي كان ينظر إليها على أنها حرب بين البيض)؟ ما الإجراءات القضائية التي كانت تُتَّبع؟[6] ولذلك فإن عصابات الرئيس بوش من "المقاتلين غير القانونيين" في أفغانستان والعراق، الذين لا تنطبق عليهم القوانين ولا معاهدات جنيف، ليست بدعاً من الأمر، بل لها سابقون استعماريون.

إن السلام العالمي، وحتى الإقليمي، لم يكن في متناول قوة جميع الإمبراطوريات التي عرفها التاريخ حتى الآن، كما أنه حتماً فوق قوة جميع القوى العظمى في

---

(4) فيرغوسن، في المصنف المذكور، ص 28.

(5) لعل كبلنغ يقصد هنا الألمان، إذ لا يتوقع منه أن ينتقص الملونين الذين ولد فيهم وتكلم لغتهم وعاش طفولته بينهم. وعلاقة الإمبراطورية البريطانية برعاياها كانت بالغة التعقيد ولا يمكن بحال أن تختزل في عبارة كبلنغ هذه. (المترجم)

(6) ملحق التايمز الأدبي Times Literary Supplement TLS، (لندن)، 29 يوليو 2005.

العصور الحديثة. ولو كانت أميركا اللاتينية هي الجزء الوحيد من العالم الذي يتمتع إلى حد بعيد بحصانة ضد حروب عالمية كبرى لما يقارب 200 عام، فإن ذلك ليس راجعاً إلى مبدأ مونور، الذي كان "لعقود من الزمان.. أكثر بقليل من خدعة أميركي"[7]، ولا إلى قوة الولايات المتحدة العسكرية، التي لم تكن يوماً في موضع ضاغط مباشرة على أي من دول أميركا الجنوبية. فحتى وقت كتابته، كان يستخدم من قبيل العادة فقط في الدول المقزمة في وسط أميركا وجزر الكاريبي، وحتى هناك ليس دائماً بطريقة مباشرة.

لقد وقع التدخل العسكري، بما في ذلك محاولات فرض "تغيير النظام"، في المكسيك، أو بالأحرى فيما تبقى منها بعد حرب سنة 1848، بين سنتي 1913 و1915 تحت رئاسة الرئيس ولسون[8]. وقد تلا ذلك ما وُصف بـ "برنامج الاستعمار الأخلاقي" الذي "وضع وزن الولايات المتحدة خلف الجهد المتواصل، وأحياناً المخادع، لإجبار الشعب المكسيكي على القبول بشروطه المجحفة[9]. لكن واشنطن قررت منذ ذلك الحين، وكانت حكيمة في ذلك القرار، ألا تقوم بألاعيب مسلحة يقودها البنتاغون مع القطر الكبير الوحيد الموجود في حديقتها الكاريبية الخلفية. إن القوة العسكرية للولايات المتحدة لم تكن هي التي جلبت السيطرة الأميركية على الفضاء الغربي.

فبريطانيا بالطبع، كما يفهم من عبارة "العزلة الرائعة" كانت دائماً على علم بأنه ليس بمقدورها السيطرة على نظام القوة الدولية الذي كانت هي نفسها جزءاً منه، كما أنه لم يكن لها وجود عسكري ذو أهمية فوق أراضي القارة الأوروبية. لقد أفادت الإمبراطورية البريطانية أيما إفادة من القرن الذي عمه السلام بين القوى، ولكنها لم تكن هي التي صنعته.

يمكن تلخيص العلائق بين الإمبراطوريات والحرب والسلم كما يأتي: الإمبراطوريات بنيت أساساً، كالإمبراطورية البريطانية، بالعنف والحروب. وفي

---

(7) فيرغوسن، في المصنف المذكور، ص 42.

(8) الحرب السرية في المكسيك *The Secret War in Mexico*، لفريدريك كاتز: أوروبا والولايات المتحدة والثورة المكسيكية (شيكاغو ولندن، 1981).

(9) المكسيك من الثورة إلى التطور *Mexico, Revolution to Evolution*، لهوارد إف كلاين (أكسفورد ونيويورك وتورنتو، 1962) ص 141.

المقابـــل، فإن الحرب -عادة بين الإمبراطوريات المتنافسة، كما أشار نيل فيرغوسن محقـــاً- هـــي الـــتي أعانت الإمبراطوريات ومهدت السبيل لنشوئها. لقد ثبت أن الانتـــصار في الحروب الكبيرة لا يقل إضراراً بالإمبراطوريات عن الهزيمة فيها، وهو درس يمكن أن تتعلمه واشنطن من تاريخ الإمبراطورية البريطانية التي لم يكن السلام العالمـــي مـــن صنعها، ولكنه هو الذي منحها فرصة البقاء. وذلك الكتاب البديع الموسوم بعنوان "جيوش منسية" يعطي صورة حية عن كيفية انهيار القوة الأوروبية والهيمـــنة في جـــنوب شـــرقي آســـيا -والـــتي كانت في ظاهرها شديدة الروعة والإحكام- في ظرف أسابيع بين سنتي 1941 و1942[10].

ولـــو تركنا جانباً إسبانيا إبان القرن السادس عشر، وربما هولندا إبان القرن الـــسابع عـــشر، فـــإن بريطانيا من منتصف القرن الثامن عشر إلى منتصف القرن العـــشرين، والـــولايات المتحدة منذئذ هما المثالان الوحيدان للإمبراطوريات العالمية الحقيقـــية، التي كان لها مصادر قوة وآفاق سياسة عالمية وليس محض إقليمية، كما ظهـــر في تفـــوق الأســـطول البحري البريطاني خلال القرن التاسع عشر، وتفوق القـــوات الجوية الأميركية خلال القرن الحادي والعشرين، تدعمها شبكة عالمية مما يلـــزم من القواعد العسكرية. لكن هذا لم يكن كافياً في الماضي، كما أنه لا يكفي الـــيوم، لأن الإمـــبراطوريات لا تعتمد على الانتصارات العسكرية أو على الأمن فحسب، ولكن على السيطرة المستديمة. ومن ناحية أخرى، فإن بريطانيا إبان القرن التاســـع عشر والولايات المتحدة في القرن العشرين تمتعتا بمصادر قوة لم تتح لغيرهما ممـــا ســـبقها مـــن الإمـــبراطوريات، بل لم يكن لتتاح لهما، في ظل غياب العولمة الاقتصادية الحديثة، فقد سيطرتا على اقتصاد العالم الصناعي. وقد وصلتا إلى ذلك لـــيس بسبب حجم عدتهما الإنتاجية بوصفهما "ورشتي العالم"، فالولايات المتحدة في ذروتها في العشرينيات ثم بعد الحرب العالمية الثانية مثلت نحو 40% من إنتاج العالم الـــصناعي[11]، كما أنّها ظلت الأكبر في سنة 2005، رغم أنّها لم تتجاوز 22.4%

(10) جيوش منسية *Forgotten Armies*، لكريستوفر بايلي وتيم هاربر: سقوط آسيا البريطانية من عام 1941 إلى عام 1945 (لندن، 2004).

(11) التـــصنيع والتجارة الخارجية *Industrialization and Foreign Trade*، عن عصبة الأمم (جنيف، 1943)، ص 13.

مـــن "القيمة التصنيعية المضافة"[12]. وكلتا الدولتين صنعت هذا كنماذج اقتصادية ورواد تقنـــيين وتنظيمـــيين، وواضعي توجهات، كما أنّهما صنعتا ذلك كمراكز لـــنظام العالم للسيولة الاقتصادية والسلعية، والدول التي كانت سياساتها الاقتصادية والتجارية تحدد على نحو كبير شكل هذه السيولة.

وقـــد مارســـت كلتا الدولتين بالطبع تأثيراً ثقافياً غير متناسب، بسبب عالمية اللغة الإنجليزية مثلاً. لكن الهيمنة الثقافية لم تكن يوماً دليلاً على قوة إمبريالية، ولا هـــي اعتمدت عليها كثيراً، وإلا فإن إيطاليا، التي لم تكن موحدة ولا حول لها ولا طَـــول، لم يكن لها لتسيطر على الحياة الموسيقية والفن في العالم منذ القرن الخامس عـــشر حتى نِهاية القرن الثامن عشر. أضف إلى ذلك أنه حيثما تبقى القوة الثقافية بعـــد ذهـــاب ريـــحِ الدول التي كانت تروج لها وزوال بَهرجها -كما حصل في الإمبراطورية الرومانية أو المملكة الفرنسية- فإنّها لن تتعدى كونَها أثراً من الماضي، شأنَ نظام الرتب العسكرية الفرنسية أو النظام المتري.

يجـــب أن نفرق بين الآثار الثقافية المباشرة لحكم استعماري مباشر وتلك الناجمة عـــن الهيمنة الاقتصادية، كما علينا أن نفرق أيضاً بين الاثنتين معاً وبين التطورات بعد الاســـتعمارية المستقلة. فانتشار لعبة البيسبول والكريكت إنما كان ظاهرة استعمارية، لأن هـــاتين اللعبـــتين لا تلعـــبان إلا حيثما عسكر يوماً الجنود البريطانيون أو القوات البحـــرية الأميركـــية. لكن هذا لا يفسر انتصار الرياضات العالمية الحقيقية كالسوكر والتـــنس ولعبة رجال الأعمال، الغولف. فقد كانت جميعها من المبتكرات البريطانية في القـــرن التاســـع عشر، عملياً مثل جميع الرياضات الممارسة عالمياً، بما في ذلك رياضة تـــسلق جـــبال الألب والتزلج. على أن بعض الرياضات، كسباق الخيول الأصيلة، ربما يعـــود الفـــضل في تنظـــيمها وشـــيوعها عالمياً إلى ما كانت تتمتع به الطبقة الحاكمة الـــبريطانية إبان القرن التاسع عشر من أبّهة فرضت أيضاً نمط لباس الرجال من الطبقة العليا على العالم[13]، تماماً كما فعلت أبّهة باريس مع ألبسة السيدات من الطبقة العليا. أما أصول الألعاب الأخرى، ولاسيما السوكر، فترجع إلى ما شهده القرن التاسع عشر

(12) تحـــديث بحث منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية UNIDO رقم 1 (فيينا، يناير 2006)، جدول ص 5.

(13) الجنس والحُلَل *Sex and Suits*، لآن هولاندر: تطور الزيّ الحديث (نيويورك، 1994).

مـــن الانتشار العالمي للبريطانيين الذين كانوا يطلبون للعمل في الشركات البريطانية في الخـــارج. لكـــن غيرها من الرياضات، كالغولف مثلاً، يرجع إلى النصيب غير العادل للاسكتلنديين في التطور الإمبريالي والاقتصادي، ولكنهم مع ذلك طالما زرعوا أصولهم التاريخـــية. إنه لمن السخف أن ينظر إلى مباريات كأس العالم القادمة للسوكر على أنها نموذج "للقوة الناعمة" لبريطانيا.

أتحـــول الآن إلى الاخـــتلافات الجوهرية بين الدولتين، وأولها وضوحاً هو الحجم المحتمل للسكان. فالجزر مثل بريطانيا لها حدود ثابتة، إذ لم يكن لبريطانيا تخوم بالمفهوم الأميركي، فقد كانت بريطانيا جزءاً من القارة الأوروبية في بعض المناسبات، في الحقبة الرومانية، بعد الفتح النورمندي، وكذلك لبعض الوقت، عندما تزوجت ماري تيودور مـــن فيلـــيب ملك إسبانيا، لكنها لم تكن قط قاعدة مثل تلك الإمبراطورية. وعندما أنـــتجت بلـــدان بريطانيا أعداداً فائضة من السكان، هاجر هؤلاء إلى أماكن أخرى أو أســـسوا مـــستوطنات لهم فيما وراء البحار. وعليه فقد غدت الجزر البريطانية مصدراً أساســـياً للمهاجـــرين. ولقـــد كانت الولايات المتحدة -ولا تزال- مستقبلة وليست مرســـلة للمهاجـــرين، فقد ملأت مساحاتها الفارغة من شعبها المتزايد الأعداد ومن المهاجـــرين القادمين من الخارج، والذين كان معظمهم حتى الثمانينيات من شمالي أوروبا الغربية وغربـــي وسطها، ومن روسيا (باستثناء منطقة المستوطنات اليهودية The Pale of Jewish Settlements) فهـــي الإمبراطورية الكبرى الوحيدة التي لم تؤسس لهجرة جماعية ذات شأن لرعاياها. وخلافاً لروسيا منذ تفككها سنة 1991 فـــإن الـــولايات المتحدة ليس فيها هذه الظاهرة، فمهاجروها يشكلون نسبة من السكان الأصليين في أي من بلاد منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أقل من أولئك الموجودين في أي بلد آخر من بلاد المنظمة، باستثناء اليابان[14].

إنه يبدو لي أن الإمبراطورية الأميركية هي المنتج الجانبـــي المنطقي لهذا النمط مـــن التوسع عبر قارة ما، فالولايات المتحدة الشابة شهدت جمهوريتها تشترك في

---

(14) "إحصاء المهاجرين والمغتربين في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD: منظور جديـــد" لجـــين-كريـــستوف ديمونت وجورج ليميتر، في أوراق عمل التوظيف الاجتماعي والهجـــرة الخاصـــة بمـــنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD رقم 25 (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2003 و2006).

الحـــدود مـــع جمـــيع الشمال الأميركي. أما المستوطنون الذين جاؤوا إليها بأنماط أوروبية من كثافة التجمعات السكانية الزراعية فقد رأوا كثيراً منها بلا حدود وغير منـــتفع بـــه. ونظراً للتطهير السريع وغير المقصود للسكان الأصليين بسبب تأثير الأمـــراض الأوروبية، فسرعان ما غدا كثير منها كذلك. ومع ذلك، فالمرء يتعجب اليوم كيف أن "فكرة التخوم" (frontier thesis) الشهيرة لفريدريك جاكسون تيرنر (Frederick Jacson Turner) حول صناعة التاريخ الأميركي لم تجد لها مكاناً قط لدى الأميركيين الأصليين الذين كانوا موجودين بوضوح شديد في أميركا فينيمور كوبر (Fenimore Cooper)[15].

إن أميركـــا الشمالية لم تكن قط "أرضاً بكراً"[16]، لكن استبدال النمط الأوروبـــــي للاقتـــصاد للسكان الأصليين والاستعمال المفرط للأراضي في الحالتين تـــضمن التخلص من السكان الأصليين، وحتى لو ترك جانباً معتقد المستعمرين بأن الله قـــد منحهم البلاد خالصة لهم من دون الناس. وبعد كل هذا، فإن الدستور الأميركي استثنى الأميركيين الأصليين تحديداً من الجسم السياسي "للشعب الذي يتمتع بحق ميلاد بـــركات الحـــرية"[17]. وبالطـــبع فإن الإقصاء الفعال لم يكن إلا حيث كان السكان الأصـــليون قلة، كما كانت الحال في أميركا الشمالية وأستراليا. أما حيث لم يكونوا كذلك، كما كانت الحال في الجزائر، وجنوب أفريقيا والمكسيك وفلسطين، كما تـــبين لاحقـــاً، فقـــد اضطرت جماعات المستوطنين -ولو كانت أعدادهم أكبر- للتعايش مع أعداد ضخمة من السكان الأصليين، أو بالأحرى فوقهم.

ومرة أخرى، خلافاً لبريطانيا وجميع الدول الأوروبية الأخرى، فإن الولايات المتحدة لم تر قطُّ نفسَها ككيان واحد في نظام دولي يتألف من قوى سياسية متنافسة. ذلك كان تحديداً النظام الذي ادعى مبدأ الحياد (Monroe doctrine) استثناءه من

---

(15) "الطريقة الغربية لإعداد الدول في العهد الثوري" "***Western state-making in the Revolutionary Era***" لأف جي تيرنر، في المراجعة التاريخية الأميركية الأولى ***American Historical Review I***، 1 أكتوبر 1895، صفحات 70 وما بعدها.

(16) الأرض البكر، ***Virgin Land*** لهنري ناش سميث: الغرب الأميركي بوصفه رمزاً وأسطورة (نيويورك، 1957).

(17) قصة الحرية الأميركية، ***The story of American freedom***، لإريك فورنر، (لندن وباسينجستوك وأكسفورد، 1998)، ص 38.

الفضاء الغربي. وضمن ذلك الفضاء من الولايات المستقلة لم يكن للولايات المتحدة منافس، كما لم يكن لديها مفهوم للاستقلال عن الاستعمار، ذلك أن جميع أجزاء القارة الأميركية الشمالية كانت ستدخل ضمن الولايات المتحدة عاجلاً أم آجلاً، حتى كندا التي حاولت الانفصال عن الإمبراطورية البريطانية ولكنها أخفقت. لذا فقد واجهت مشاكل في ضم المناطق المتاخمة ذات الصبغة المغايرة، غالباً لأنها لم تكن مستعمرة أو قابلة للاستعمار من قبل الإنجلوز البيض- بورتوريكو، كوبا، والبلاد التابعة للهادي على سبيل المثال. وضمن هذه المناطق لم تتحول إلا هاواي إلى دولة. جنوب مستقل مستعبد، يُشَغِّل لتعميق الفرق بين شعب حر وآخر غير حر، وللانخراط في النظام التجاري العالمي البريطاني، من المرجح أن يصبح أقرب إلى إمبراطورية أوروبية، لكن المنتصر كان هو الشمال: منطقة حرة، مؤمنة بحماية إنتاجها الوطني، ومعتمدة في سبيل تطوره على سوق محلية غير محدودة.

وكما كانت، فملامح شكل الإمبراطورية الأميركية خارج أراضيها القارية لم تكن لتكون مثل الكومنولث البريطاني ولا مثل الإمبراطورية الاستعمارية البريطانية. فلم تستطع اعتبار المستعمرات (dominions) -أقصد الانفصال التدريجي لمناطق استيطان البيض، مع سكان أصليين محليين أو بدونهم (كندا، أستراليا، نيوزيلندا، وحتى جنوب أفريقيا)- لأنّها لم ترسل مستوطنين إلى الخارج. وعلى أي حال، فنظراً لأن الشمال انتصر في الحرب الأهلية، فإن استقلال أي جزء من الاتحاد لم يعد ممكناً من الناحية القانونية والسياسية، ولا على الأجندة الأيديولوجية. و لم يكن الشكل المميز لقوة الولايات المتحدة خارج أراضيها استعمارياً، ولا حكماً غير مباشر ضمن إطار استعماري لحكم مباشر، ولكن نظام دول تابعة أو مذعنة. كل هذا كان الأكثر أهمية لأن القوة الاستعمارية للولايات المتحدة حتى الحرب العالمية الثانية لم تكن عالمية، بل إقليمية فحسب، محدودة على نحو فعال بالكاريبي والمحيط الهادي. لذلك لم تكن قط قادرة على الحصول على شبكة قواعد عسكرية ممتلكة لها بالكلية مقارنة بالشبكة البريطانية التي لا يزال أكثرها موجوداً رغم أنها فقدت الآن أهميتها القديمة. إلى اليوم بعض القواعد المهمة للقوة الأميركية في الخارج هي من الناحية التقنية على أراضي دول أخرى يمكن أن تحظر استخدامها (مثل أوزبكستان).

ثـــاني هذه الاختلافات الجوهرية، أن الولايات المتحدة وليدة ثورة (انقلاب) ربمـــا كما قالت حنا أرندت، وليدة أكثر الانقلابات بقاء في تاريخ الانقلابات في العـــصر الحـــديث، الـــتي تـــؤججها آمال علمانية لفلسفة التنوير في القرن الثامن عـــشر[18]. ولو كان لها أن تحرز مهمة استعمارية (imperial mission)، فستكون مرتكـــزة على البعد المسيحي الذي يتضمنه إيمانُها الأساسي بأن مجتمعها الحر كان متفوقاً على جميع من سواه، وأن قدره أن يكون النموذج العالمي. وسياستها، كما رآهـــا دو توكوفيل، ستكون حتماً جمهورية مناهضة للنخبوية. لقد شهدت إنجلترا واسكتلندا انقلاباتهما في القرنين السادس عشر والسابع عشر، لكن تلك الانقلابات لم تـــستمر، وتأثيرها أعيد امتصاصُه في نظام رأسمالي تحديثي لكنه طبقي حُكم حتى فتـــرة مـــتقدمة من القرن العشرين بشبكات أقرباء من الطبقة الحاكمة من مُلاك الأراضـــي. وكـــان من الميسور إدماج إمبراطورية استعمارية في هذا الإطار، كما كانـــت في إيـــرلندا. لقـــد كان لدى بريطانيا إيمان راسخ بتفوقها على غيرها من المجتمعات، لكن لم يكن لها قط إيمان مسيحي أو رغبة في تحويل غيرها من الشعوب إلى طـــرق الحكم البريطانية، ولا حتى إلى أقرب شيء لتقليد قومي أيديولوجي، هو تحديـــداً البروتستانتية المناهضة للكاثوليكية. فلم تُبْنَ الإمبراطورية البريطانية بواسطة التبـــشيريين ولا مـــن أجلـــهم، كـــلا بـــل في ولايتها الأساسية، الهند، ثبطت الإمبراطورية نشاطات التبشيريين تثبيطاً.

ثالثاً، منذ كتاب الدومسدي (Domeseday Book) كانت مملكة إنجلترا، التي سمـــيت بعد سنة 1707 بريطانيا، مبنية حول مركز قوي من القانون والحكومة التي كانـــت تـــسيِّر أقدم دولة قومية في أوروبا. فالحرية والقانون والطبقية الاجتماعية خطـــت يداً بيد مع سلطة دولة فريدة الاستقلال، "الملك في مجلس الشعب". ولا يغـــيبن عنك أنه في سنة 1707 دخلت إنجلترا في اتحاد مع اسكتلندا تحت حكومة واحـــدة مركزية، لم تكن على شكل فدرالية، رغم أن اسكتلندا ظلت منفصلة عن إنجلترا في جميع أمورها الأخرى، كالقانون ودين الدولة والتركيبة الإدارية والتعليم وحـــتى طريقة نطق لغتها. أما في الولايات المتحدة، فالحرية خصيم الحكومة المركزية- بـــل خـــصيم أي ســـلطة دولة- التي هي على كل حال مشلولة بسبب انفصال

(18)حول الثورة ***On Revolution***، لحنا أرندت (نيويورك ولندن 1963).

السلطات. قارن تاريخ حدود الولايات المتحدة بالتاريخ البريطاني نفسه في مثيلها الكندي. إن أبطال الغرب الأميركي هم رجال مسلحون يضعون قانونهم الخاص في منطقة لا قانون فيها على طريقة الممثل الأميركي جون وين، وأبطال الغرب الكندي هم شرطة الخيالة الملكية (الماونتيز) وهي قوات شرطة فدرالية مسلحة أنشئت سنة 1873 لحفظ قانون الدولة. والأهم من ذلك أن قرار شمال أميركا البريطاني لعام 1876 الذي أنشأ ولاية كندا إنما نَصَّ على أن هدفه هو "السلام والنظام والحكومة الجيدة" وليس "الحياة والحرية وطلب السعادة".

دعني أذكر باختصار فرقاً آخر بين البلدين اللذين يعدان أمتين، وهو العمر. فكما تحتاج الدولة القومية إلى العلم والنشيد الوطني، فإنها تحتاج إلى أسطورة تأسيسية لبنائها الحديث، هو الأمة، والتي يوفرها بلا عناء تاريخ الأجداد. لكن الولايات المتحدة لم تستطع استخدام تاريخ الأجداد كأسطورة تأسيسية كما استطاعت إنجلترا، بل حتى فرنسا التي جاءت بها الثورة، أو كما تمكن ستالين من استخدام ألكسندر نيفسكي لإثارة الوطنية الروسية ضد الألمان. ذلك أن الولايات المتحدة لم يكن لها جدود على أراضيها يمكن استخدامهم لهذا الغرض قبل المستوطنين الإنجليز الأوائل، لأن البيوريتان (الطهوريين) عرفوا أنفسهم تحديداً على أنهم ليسوا الهنود، وأن الأميركيين الأصليين، كالعبيد، كانوا بمحض التعريف خارج تعريف الآباء المؤسسين "للشعب". وخلافاً للكريبوليين الإسبان الأميركيين، فإنهم لم يستطيعوا تحريك ذكريات الإمبراطوريات الأهلية -كالأزتكيين والأنتاكس- في صراعهم من أجل الاستقلال. إنهم لم يستطيعوا دمج التقاليد البطولية للشعوب المقاتلة من الأميركيين الأصليين، رغم أن مفكريهم كانوا معجبين بِها، ولو لم يكن ذلك إلا بسبب سياسة المستعمر التي أقحمت المرشحين الأكثر وضوحاً للتعاون - كشعوب الإيروكوا- في أيديولوجية أميركية خالصة غالباً متحدة مع البريطانيين. والجماعة الوحيدة التي تربط هويتها الوطنية بالهنود الأميركيين كانت أوروبية، وهي الجماعة الويلزية الصغيرة المعزولة التي ظن مكتشفوها الرومانسيون أنّهم عرفوا ذرية الأمير مادوك- الذي اكتشف يوماً أميركا، حسب قناعتهم، قبل كولومبوس- بوصفهم من الأميركيين الأصليين الناطقين

باللغـــة الويلـــزية والـــذين عاشوا على ضفاف نَهر ميزوري[19]. ولما كانت الولايات المتحدة قد وُجدت بناء على ثورة ضد بريطانيا، فالاستمرارية الوحيدة مـــع الـــبلد القديم التي لم تهتز كانت ثقافية، بل لغوية. لكن تذكر أنه حتى هنا حاول نوح ويبستر كسر تلك الاستمرارية بتأكيده على طريقة هجاء منفصلة.

وعلـــيه لم يكـــن بالإمكان تركيب الهوية القومية للولايات المتحدة من ماض إنجليزي عام، حتى قبل الهجرة الواسعة النطاق لغير الإنجلوساكسون. بل كان يجب أن تتـــركب ابتداء من أيديولوجيتها الثورية ومؤسساتِها الجمهورية الجديدة. ولئن كـــان لمعظم الأمم الأوروبية ما يسمى "الآخر الموروث"، كالجيران الدائمين الذين تـــصلهم بِهـــم أحياناً ذكريات صراعات لقرون من الزمان، والذين يتخذون منهم عدواً يحذرونه، فإن الولايات المتحدة التي لم يهدد وجودَها أي حرب سوى الحرب الأهلية، لم تجد إلا أعداء صنعتهم هي أيديولوجياً، هم كلٌّ من يستنكف عن قبول أسلوب الحياة الأميركي، حيثما وُجد وأنى كان.

والحـــال مع الإمبراطوريات هي الحال مع الدول، وهنا أيضاً تختلف بريطانيا عـــن الـــولايات المتحدة. فالإمبراطورية كانت بشكلٍ رسمي أو غير رسمي عنصراً أساسياً للتطور الاقتصادي لبريطانيا ولقوتِها الدولية معاً. ولم يكن الأمر كذلك في حالـــة الولايات المتحدة حتى يومنا هذا. فما كان حاسماً بالنسبة للولايات المتحدة هـــو القـــرار المبدئي بألا تكون دولة كغيرها من الدول، ولكن عملاقاً قاريّاً، مع شـــعب قاري في نِهاية المطاف. البر هو الذي كان مركزياً لتطورها وليس البحر. كمـــا أن الـــولايات المـــتحدة كانـــت توسعية منذ البداية، لكن ليس عن طريق إمبراطوريات بحرية تعمل فيما وراء البحار مثل الكاستيليان والبرتغاليين إبان القرن السادس عشر، والهولنديين إبان القرن السابع عشر، والبريطانيين، والتي كان يمكن أن تكـــون، بل في العادة كانت تتخذ من دول صغيرة المساحات والتعداد السكاني مواقـــع لها. لقد كانت أقرب إلى روسيا، من حيث توسعها للخارج عبر الأراضي الممـــتدة انطلاقاً من نواة مركزية في موسكو حتى غدا بمقدورها ادعاء الوصول من "البحـــر إلى البحر المشع"، وتحديداً من البلطيق إلى البحر الأسود والمحيط الهادي. والـــولايات المـــتحدة بـــدون إمبراطورية تبقى الدولة الأكثر تعداداً بمراحل ضمن

---

(19) مادوك Madoc، لجين أي وليامز: صناعة أسطورة (أكسفورد 1987).

الفضاء الغربي، وثالث أكبر دولة من حيث التعداد السكاني في العالم. حتى روسيا، كما هي الآن بعدما تقلصت إلى ما كانت عليه زمن بيتر العظيم، تبقى عملاقاً نسبياً، على الأقل من حيث مصادر الثروات الطبيعية الموجودة على أراضيها الشاسعة. أما بريطانيا، فبدون إمبراطوريتها ما كانت، وليست سوى اقتصاد متوسط بين اقتصادات كثيرة، و لم تعرف نفسها إلا كذلك حتى وهي تحكم ربع أراضي العالم وسكانه.

والأمر الأكثر اتصالاً بموضوعنا، فنظراً لأن الاقتصاد البريطاني كان مرتبطاً ارتباطاً أساسياً بالمعاملات الاقتصادية العالمية، فإن الإمبراطورية البريطانية كانت من جهات عديدة عنصراً مركزياً في تطوير اقتصاد العالم إبان القرن التاسع عشر. و لم يكن هذا نظراً لكونها إمبراطورية رسمية. لم يكن ثمة مستعمرات بريطانية ذات بال في أميركا اللاتينية خارج منطقة الكاريبي، وقد امتنعت بريطانيا قاصدة عن استخدام أسطولها البحري أو قوتها العسكرية للتدخل هناك، رغم أنه كان بإمكانها فعل ذلك بيسر وسهولة. لكن حتى الحرب العالمية الأولى كانت أميركا اللاتينية جزءاً من اقتصاد عالمي بريطاني الوجهة أكثر من كونها مرتبطة بالولايات المتحدة، فالاستثمارات البريطانية كانت تربو على ضعف استثمارات الولايات المتحدة في سنة 1914[20] وكانت تقترب منها حتى في المكسيك حيث (مع كوبا) كان رأس المال الأميركي مركزاً[21]. وعملياً، فقد كانت بريطانيا القرن التاسع عشر مكملاً اقتصادياً للدول النامية، ذلك أن ثلاثة أرباع الاستثمارات البريطانية الضخمة على الأقل كانت في الدول النامية خلال الخمسينيات[22]. حتى بين الحروب فإن أكثر من نصف

(20) الاقتصاد العالمي من 1820 إلى 1992، L'Economie Mondiale 1820-1992 لأنغوس ماديسون، تحليل وإحصائيات (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 1995)، جدول 3-3.

(21) جرى حسابها على يد هربرت فيس، في أوروبا، المصرفي العالمي من 1870 إلى 1914 Europe, the world's banker 1870-1914 (نيو هافن ولندن، 1930)، ص 23، وكذلك كليونا لويس في حصة أميركا في الاستثمارات الدولية America's Stake in International Investments (واشنطن العاصمة، 1938) ملحق د، ص 606. وتم تقييم سعر صرف الدولار مقابل الإسترليني على نحو تقريبي عند 4.5:1.

(22) الصناعة والإمبراطورية ***Industry and Empire*** (لندن، 1999، الطبعة الجديدة)، جدول رقم 32 أ.

صـــادرات بريطانيا ذهبت إلى المناطق البريطانية الرسمية وغير الرسمية. من أجل ذلك جعل الارتباط البريطاني الشطرَ الجنوبـــي من أميركا اللاتينية وافر الثروة طوال فترة وجودها، بينما ارتباط الولايات المتحدة بالمكسيك لم ينتج إلا عمالة رخيـــصة للجار الشمالي. وقد وضع التحول إلى التصنيع في أوروبا والولايات المتحدة حداً سريعاً لكون بريطانيا ورشة العالم، ما عدا بناء تركيبة المواصلات العالمية، لكنها ظلت متجر العالم، ومصرف العالم، وأكبر مُصَدِّرٍ في العالم. كما أن علينـــا ألا ننسى أن بريطانيا في أوج تفوقها الاقتصادي كانت عملياً تشكل ســـوق العالم للبضائع الأولية من الأغذية والمواد الخام، رغم صغرها من حيث المساحة والتعداد السكاني، وفي مرحلة متأخرة تصل إلى ثمانينيات القرن التاسع عشر اشترت معظم ما كان معروضاً عالمياً من القطن و35% من الصوف، كما اســـتهلكت مـــا يقـــرب من نصف ما كان يعرض عالمياً من الشعير واللحوم والشاي(23).

أمـــا اقتصاد الولايات المتحدة فلم يكن له -وليس له الآن- هذا الارتباط العضوي باقتصاد العالم. ونظراً لكونه الاقتصاد الأكبر في العالم بلا منازع، فقد كان له، ولا يزال، تأثير على العالم من خلال حجمه القاري والأصالة الأميركية في التقنـــية وتنظيم الأعمال الذي جعل منه نموذجاً لبقية العالم منذ السبعينيات فـــصاعداً، ولاســـيما في القرن العشرين عندما ظهرت الولايات المتحدة كأول مجـــتمع استهلاكي بالجملة. وحتى فترة ما بين الحربين، فإن الولايات المتحدة، نظـــراً لكـــونها في حمايـــة وأمن، اعتمدت على نحو كبير على مصادرها المحلية وســـوقها المحلـــي. وخلافاً لبريطانيا وحتى أواخر القرن العشرين، فإنها كانت مـــستورداً صغيراً نسبياً لبضائع ومُصَدِّراً صغيراً قياساً بحجمها لبضائع ورؤوس أموال: ففي ذروة قوتها الصناعية، سنة 1929، بلغت صادرات الولايات المتحدة الاقتصادية 5% من إجمالي إنتاجها الوطني (أسعار 1990) مقابل 12.8% لألمانيا، و13.3% للمملكـــة المـــتحدة، و17.2% لهولـــندا (نيذرلند آنذاك)، و15.8%

(23) ***Uberischten der weltwirthschaft von Dr. F.X. von Neumann-Spallart Jahrgang 1883-84*** لدكـــتور إف إكس ونيومان- سبالارت (شتوتغارت، 1887) صفحات 189 و226 إلى 227 و352 إلى 353 و364 إلى 366.

لكـــندا[24]. وفي الواقـــع ورغـــم تـــبوئها المكانة الأسمى في الإنتاج الصناعي منذ سـبعينيات القرن التاسع عشر، إذ كانت تنتج 29% من إجمالي المنتجات الصناعية في العـــالم، فإن نصيبها الفعلي من الصادرات لم يساو نصيب بريطانيا حتى عشية الأزمـــة الاقتـــصادية سنة 1929[25]. كما أنها لا تزال واحدة من أقل الاقتصادات اعـــتماداً على التجارة في العالم، حتى أقل بكثير من منطقة اليورو[26]. وعلى الرغم مـــن أنـــه مـــنذ الحرب العالمية الأولى فصاعداً شجعت حكومة الولايات المتحدة الـــصادرات الأميركـــية عـــن طريق خفض الضرائب والإعفاء من قانون المنافسة (antitrust law)[27]، فإن شركات الولايات المتحدة لم تستشرف تغلغلاً داخل الاقتـــصادات الأوروبـــية حتى أواسط عشرينيات القرن العشرين، كما أن تقدمه عرقلته أزمة الكساد الكبير (Great Depression). وبالجملة، فإن غزو اقتصاد العالم الجديد على العالم القديم أمر وُجد خلال الحرب الباردة، وليس ثمة ضمانة أنه ســيعيش طويلاً. وخلافاً لتوغلات بريطانيا القرن التاسع عشر عبر العالم، فإن هذا الغـــزو كان فقط جزئياً نتيجة ما يمكن أن يسمى تقسيم العمل في العالم إلى بلدان صـــناعية ونامـــية (منتجة للخامات الأولية). القفزة الكبيرة نحو الأمام منذ الحرب العالمـــية الثانـــية اعتمدت على التداخل الآخذ في التعولم بين الاقتصادات المتشابهة والمتنافـــسة للبلدان الصناعية المتقدمة، وهو ما يفسر توسع الهوة بين العالمين المتقدم والفقـــير توســـعاً كبيراً. ولذلك أيضاً فإن الانـــزلاق إلى عولمة السوق الحرة يجعل حتى أقوى اقتصاد قومي معتمداً على قوى ليس له عليها سيطرة.

وليس هذا موضع تحليل التحول الأخير للتوزيع الجغرافي للقوة الاقتصادية من مراكزها القديمة على جانبـــي الأطلسي إلى مناطق المحيطين الهندي والهادي، ولا ما ترتب على ذلك من تضعضعهما، فهذان أمران من الوضوح بمكان. إن المزايا التاريخية

---

(24) الاقتصاد العالمي *The World Economy*، لأنغوس ماديسون، منظور الألفية (مركز تطوير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2001)، ملحق و5.

(25) الاقتـــصاد العالمـــي *The World Economy*، لدبلـــيو دبليو روستو: التاريخ والآفاق (لندن وباسينجستوك، 1978)، صفحات 72 إلى 73، و75.

(26) ذي إكونومست The Economist، عالم صغير بالأرقام، طبعة 2004 (لندن، 2003) ص 32.

(27) إمبراطورية لا تقاوم *Irresistible Empire*، لفيكتوريا دي جرازيا: تقدم أميركا على أوروبا القرن العشرين (كامبريدج وماساتشوستس ولندن، 2005) ص 213.

الـــتي أدت إلى أن يتمـــتع ســـكان شمالي أميركا والأجزاء المفضلة من أوروبا واليابان وأســـتراليا في مطلـــع القـــرن بإجمالي إنتاج قومي للفرد بلغ على الأقل خمسة أضعاف الإمكانـــية العالمية ومستوى معيشي يفوق كثيراً مستويات سنة 1900[(28)]، وأن يعيشوا في ظل ظروف غير مسبوقة من الضمان الاجتماعي، آخذة الآن في الاضمحلال. كما أن الـــذين اســـتفادوا في الماضي على نحو غير متكافئ من اقتصاد السوق المعولمة ربما تنحسر عنهم هذه الفائدة، وأولئك الذين كانوا رواداً للعولمة ربما يغدون ضحاياها. ولا غرو، فأكبر شركة إعلانات أميركية، وهي "J. Walter Thompson" التي جلبت طـــريقة تسويق القرن العشرين للعالم تم شراؤها سنة 1987 من قبل شركة تسويق بريطانية تُشَغِّل الآن أربعين شركة في 38 أمة.

إن بـــريطانيا الفكتورية، التي كانت لا تزال صناعية على نحو كبير وتمثل أكبر بلد تجـــاري واســـتثماري في العـــالم، إذ وُوجهت بتحول أوروبا والولايات المتحدة إلى التصنيع، حولت أسواقها إلى الإمبراطورية الرسمية وغير الرسمية. أما الولايات المتحدة في القرن الحادي والعشرين فلم يكن لديها هذا الخيار، ولم تستطع بحال إيجاده، نظراً لأنها لم تعـــد مُصَدِّراً رئيسياً للبضائع والأموال، وباتت تدفع ثمن البضائع التي لم يعد بإمكانها إنـــتاجها بنفـــسها مـــن خـــلال الاقتراض من المراكز الجديدة للتصنيع في العالم. إنها الإمـــبراطورية الكبيرة الوحيدة التي كانت مستديناً كبيراً! في الواقع، باستثناء السنوات السبعين بين الحرب العالمية الأولى وسنة 1988، فإن الخط العالمي الأسفل لاقتصادها لم يكـــن يوماً ذا رصيد دائن[(29)]. على أن الأصول المالية -المرئية منها وغير المرئية- التي راكمهـــا اقتـــصاد الولايات المتحدة منذ سنة 1945، ضخمة وليست عرضة لنضوب ســـريع. إلا أن تفوق الولايات المتحدة يجب أن يكون في الواقع شديد التأثر بانحطاطها النسبـــي، وبتحول القوة التصنيعية، ورأس المال والتقنية إلى آسيا. ففي عالم متعولم، لم تعد "القوة الناعمة" للسوق وأمركة الثقافة تقوي تفوق الاقتصاد الأميركي. فالولايات المـــتحدة كانـــت رائـــدة الأسواق الكبرى (السوبرماركت)، لكن في أميركا اللاتينية والصين فالمسيطر هو سلسلة أسواق كارفور (Carrefour) الفرنسية.

---

(28) التقرير العالمي حول التنمية البشرية، عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية (بروكسل، 1999) جدول 11.

(29) الرأســـمالية العالمـــية ***Global Capitalism***، لجيفـــري أي فريدن (نيويورك ولندن، 2006) صفحات 132 و381.

كان على الإمبراطورية الأميركية، خلافاً للبريطانية، أن تعتمد باستمرار على عـــضلاتها الـــسياسية. فالـــشركات الأميركية العالمية كانت مختلطة بالسياسة منذ البداية، أو على الأقل منذ لحظة في سنة 1916 عندما خطب الرئيس ويلسون مؤتمراً لــرجال المبـــيعات في ديتـــرويت وقـــال لهم إنه كان على "الديمقراطية التجارية" الأميركـــية أن تأخذ بزمام القيادة في "الصراع من أجل الغزو السلمي للعالم"[30]. ولا شـــك في أن تأثيرها في العالم اعتمد على كونها نموذجاً للشركات التجارية من جهـــة وعلـــى حجمها الضخم من جهة أخرى. لكنها اعتمدت كذلك على ما كانـــت محظـــوظة به من حصانة وَقَتْها من نكبات الحربين العالميتين التي أرهقت اقتـــصادات أوروبا والشرق الأقصى، بينما كان اقتصادها هي في ازدهار. كما أن حكـــومات الـــولايات المـــتحدة لم تكن غافلة عن الدفعة الهائلة التي منحها ذلك لدبلوماسية الدولار. "علينا تقديم الدعم المالي للعالم بدرجة مهمة" رغم أن وودرو ويلـــسون و"أولـــئك الذين يقدمون الدعم المالي للعالم عليهم أن يفهموه ويحكموه بأرواحهم وعقولهم"[31].

خلال الحرب العالمية الثانية وبعدها، من شركة ليند ليس (Lend-Lease) في سنة 1940 إلى القرض البريطاني (British Loan) سنة 1946، فإن سياسة واشنطن لم تخف أنها كانت تهدف إلى إضعاف الإمبراطورية البريطانية والانتصار على قوات المحور.

وخـــلال الحـــرب الباردة جرى النمو العالمي للشركات العالمية تحت رعاية المشروع السياسي للولايات المتحدة، الذي كان يميل إليه معظم المديرين التنفيذيين الأميركـــيين، مثل معظم الأميركيين. وبالمقابل، فإن قرار حكومة الولايات المتحدة بأن القانون الأميركي يجب أن يسود في تعاملات الأميركيين حيثما كانوا في العالم، وضـــع -نظراً لقوته العالمية- قوة سياسية كبيرة خلفه. وقد جاء في العبارة المضللة لـــسنة 1950 والـــتي كثيراً ما يساء اقتباسها، أن "النافع للبلد نافع لشركة جنرال موتـــورز، والعكـــس صـــحيح"[32]. بالطبع استفاد أول اقتصاد استهلاكي واسع

(30) دي جرازيا، في المصنف المذكور، ص 1.

(31) فرايدن، في المصنف المذكور، ص 133.

(32) القامـــوس الجديد للمعرفة الثقافية *The New dictionary for cultural literacy*، لإي دي هيرش الصغير وجوزيف إف كيت وجيمس تريفل، (بوستن ونيويورك، 2002).

النطاق استفادة هائلة من ارتفاع المجتمعات الاستهلاكية الأوروبية ذات القدرة الشرائية العالية في العقود الذهبية إبان خمسينيات وستينيات القرن العشرين. وبعد كل ذلك، فقد تطورت الطاقة الإنتاجية، وشركات الإنتاج الكبرى، والمؤسسات، وسر المهن، بل حتى لغة هذا المحيط. وكما قال روائي فرنسي في مرحلة مبكرة في سنة 1930، لم تسوّق الإعلاناتُ المنتجات فحسب، بل الصفات التي كانت توصف بها تلك المنتجات. وهذا هو جوهر هيمنة الثقافة الأميركية، وليس حقيقة أنه بفضل الإمبراطورية البريطانية تمكنت اللغة الإنجليزية من أن تغدو لغة عالمية. غير أنه -بعيداً عما كان للولايات المتحدة من تأثير في السلوك- كانت إسهاماتُها الكبرى في تطور اقتصاد القرن العشرين سياسية المرتكز: مشروع مارشال في أوروبا، إصلاحات أرض الاحتلال في اليابان، والنظام العسكري في آسيا للحرب الكورية وبعدها الفيتنامية. فبدون التفوق السياسي للحرب الباردة في "العالم الحر"، هل كان الحجم الهائل لاقتصاد الولايات المتحدة وحده سيكون كافياً لأن يُثبِّتَ -كمعيار عالمي- أسلوبَ الولايات المتحدة في التعامل التجاري، كوكالات قياس الأداء المالي وشركات المحاسبة ومكاتب العقود التجارية، بله "إجماع واشنطن" (Washington Consensus) للتمويل الدولي؟ يُشكّ في ذلك.

لذلك فإن الإمبراطورية البريطانية القديمة ليست، ولا يمكن أن تكون، نموذجاً للمشروع الأميركي للتفوق العالمي، باستثناء مجال واحد. فقد عرفت بريطانيا حدودها، وخصوصاً حدود قوتها العسكرية في حاضرها ومستقبلها. ونظراً لكونها قطراً من الحجم المتوسط عرف أن ليس بمقدوره الحفاظ على بطولة العالم الثقيلة الحمل إلى الأبد، فقد أنقذها هذا من جنون العظمة التي هي المرض العضال الذي يسكن من يتهيؤون لغزو العالم. لقد احتلت وحكمت جزءاً كبيراً من العالم وساكنيه لم يكن لأي دولة قبلها أن تحتله، أو حتى يتوقع منها ذلك، ولكنها عرفت أنها لم تحكم العالم وأن ليس بوسعها فعل ذلك، و لم تحاول ذلك فعلاً. فسلاح بحريتها الذي كان يتمتع بتفوق في البحر لمدة طويلة لم يكن قوة معدة لهذا الغرض. وفور تثبيت بريطانيا لمركزها العالمي بقوة حرب ناجحة، نأت بنفسها عن سياسات الدول الأوروبية ما وسعها ذلك، كما نأت بنفسها تماماً عن سياسات الدول الواقعة في الفضاء الغربي. لقد حاولت أن تبقي بقية دول العالم من الاستقرار

بحـــيث تمـــضي في أمورها الخاصة، لكنها لم تمل عليها أي إملاءات. وعندما انتهى عصر الإمبراطوريات الغربية فيما وراء البحار في منتصف القرن العشرين، اعترفت بريطانيا "برياح التغيير" قبل غيرها من المستعمرين. ونظراً لأن موقعها الاقتصادي لم يكـــن معتمداً على قوة استعمارية ولكن على التجارة، فإنها تأقلمت بسهولة أكثر مـــع خـــسارتها الـــسياسية، كما أنها تأقلمت مع أكبر تراجع في تاريخها الأقدم، وخصوصاً خسارة المستعمرات الأميركية.

فهـــل ســـتتعلم الولايات المتحدة هذا الدرس، أم أنّها ستُغرى بالتشبث بموقع عالمي آخذ في الزوال عبر اعتمادها على قوة عسكرية سياسية، لا تنشر نظاماً عالمياً ولكـــن اضطرابات، ولا سلاماً عالمياً ولكن نـــزاعات، ولا تقدماً للحضارة ولكن بربرية؟ ذلك، كما قال هاملت، هو السؤال. والأيام فقط هي التي ستبدي لك ما كـــنت جـــاهلاً. أما أنا فلست مضطراً لأن أقدم لك إجابة، لأن المؤرخين ليسوا، لحسن الحظ، أنبياء.

الفصل الرابع

حول نهاية الإمبراطوريات

اسمحوا لي أن أزجي لكم شكري لمنحكم إياي دكتوراه فخرية من جامعتكم المتميـــزة. إن تـــسالونيكي اسم يحمل الكثير من المعاني بالنسبة لي، ليس فحسب بوصفي يهودياً لا يملك إلا أن يستحضر أمجاد أعظم مجتمع يهودي في المتوسط وما حـــل بـــه مـــن مأساة، ولكن بوصفي اشتراكياً ومؤرخاً من العمال. فالاشتراكية اليونانية انضمت إلى الأممية الثانية[1] في بادئ الأمر عبر اتحاد عمال سالونيكا. ولأن سالونيكا كانت لأمد طويل مدينة متعددة القوميات، فقد اتخذت حركتها العمالية -وكـــان يجب أن تفعل- نفَساً دولياً. لقد حاولتْ أن تكون حركة، كما وصفها أحدُ قادتها الأوّلين، "يمكن لجميع الجنسيات أن تواليَها من غير أن تُضطرَّ إلى هجر لغاتِهـــا وثقافاتِهـــا". لقـــد كانـــت سالونيكا المدينة التي برزت ضد حكومة ميتاكساس (Metaxas) في 1936 وكانت ضحية دكتاتوريته. إنه لشرف لي أن أتلقـــى شهادة من جامعتكم، يزيدُه أن يكون ذلك في مدينة كهذه، فلكم مني الشكر الجزيل.

---

(1) كانت الأممية الثانية التي نشأت تحت قيادة إنجلز أممية أحزاب اشتراكية ديمقراطية ونشأت فـــي فتـــرة النضال السلمي والانتخابات الديمقراطية. فاتسعت ونالت مقاعد في برلمانات الـــدول الأوروبية وضمت أحزابا من دول عديدة. بعد وفاة إنجلز أصبح قائدها كاوتسكي الـــذي اعتبـــر خليفة ماركس وإنجلز وتحولت إليه مسودات كتابات ماركس التي لم يفلح إنجلـــز في نشرها ونشر الجزء الرابع من "رأس المال" في ثلاثة مجلدات. ولكن الأحزاب الاشـــتراكية الديمقراطية المنتمية إلى الأممية الثانية تخلت عن مبادئها التي كانت تتطلب تحـــويل الحرب العالمية الأولى إلى حروب أهلية يقوم كل حزب فيها بقيادة الطبقة العاملة في الإطاحة بالرأسمالية لتحقيق السلام وانحاز كل حزب إلى طبقته البرجوازية في الحرب بحجـــة الـــدفاع عن الوطن. وشذ الحزب الاشتراكي الديمقراطي الروسي (البلشفي) بقيادة لينـــين عن جميع الأحزاب وحقق المبدأ الذي تخلت عنه الأحزاب الأخرى، ثورة أكتوبر، فكـــان ذلـــك بمثابة إفلاس للأممية الثانية وتحولها إلى أممية انتهازية ما زالت تعمل حتى اليوم في العديد من بلدان أوروبا وأثبتت أنها إذا وصلت إلى الحكم فلا تكون سوى حكومة برجوازية.

وإذ يـــتوقع من أصحاب الدكتوراه أن يبتدئوا بمحاضرة تعريفية، فقد عزمت على تقديم بعض الملاحظات في موضوع نهاية الإمبراطوريات.

عـــندما وُلِـــدتُ، كـــان جميع الأوروبيين يعيشون في دول كانت أجزاء من إمبراطوريات، بالمفهوم الملكي التقليدي أو المفهوم الاستعماري للقرن التاسع عشر، باستثناء مواطني سويسرا، والدول الاسكندنافية الثلاث والولايات التي كانت سابقاً تابعـــة للدولة العثمانية في البلقان. على أن بعض هذه -كسكان تسالونيكي مثلاً- لم يكونـــوا قـــد تركوا الدولة العثمانية إلا قبيل الحرب العالمية الأولى. أما سكان أفـــريقيا فقـــد عاشوا تحت إمبراطوريات بلا استثناء تقريباً، ومثلهم -بلا استثناء مطلقاً- كان سكان مناطق المحيط الهادي وجزر جنوب شرقي آسيا، الصغيرة منها والكبيرة. لكن نظراً لأن الإمبراطورية الصينية القديمة كانت قد وصلت إلى نهايتها قـــبل أن أُولـــدَ بست سنوات، فربما كان يمكن القول بأن جميع بلدان آسيا كانت أجـــزاء مـــن إمبراطوريات، قديمة وجديدة، ربما باستثناء تايلند (التي كانت تعرف وقـــتذاك بسيام) وأفغانستان، اللتين كانتا تحتفظان بشيء من الاستقلال بين القُوى الأوروبـــية المتنافـــسة. فقط منطقة الأميركتين جنوبـــي الولايات المتحدة كانت تتألف أساساً من دول لم تكن مستعمرات ولا كان لها مستعمرات تابعة، مع أنّها كانت بالتأكيد غير مستقلة اقتصادية وثقافياً.

لقـــد جرت كل هذه الأحداث خلال فترة حياتي، إذ شطرت الحرب الأولى إمـــبراطورية الهاســـبرغ فجعلتها جذاذاً، وأتت على ما تبقى متماسكاً من الدولة العثمانـــية. لكن فيما يتعلق بثورة أكتوبر، فقد كان هذا سيكون قدر الإمبراطورية القيـــصرية الروســـية، مع أنّ ضعفا شديدا قد أدركها، كالإمبراطورية الألمانية التي خـــسرت اسمها الاستعماري وما كان لها من مستعمرات. أما الحرب العالمية الثانية فقد دمرت المطامح الاستعمارية لألمانيا، التي تحقق جزء منها على يد أدولف هتلر. كمـــا أنّهـــا قوّضـــت الإمبراطوريات الاستعمارية للحقبة الاستعمارية الإمبريالية، الكـــبيرة مـــنها والـــصغيرة، كالبريطانية والفرنسية واليابانية والهولندية والبرتغالية والبلجيكية وما تبقى من الإسبانية. (كما اتفق أن تسببت في نهاية التجربة القصيرة نـــسبياً للـــولايات المـــتحدة في تأسيس استعمار رسمي على النمط الأوروبـــي في الفلبين وبعض المناطق الأخرى). وأخيراً، في نهاية القرن الماضي، أنهى انهيار الأنظمة

الـشيوعية الأوروبـية روسـيا ككيان واحد متعدد الجنسيات كما وُجدت تحت القياصرة والإمبراطورية السوفيتية الأقصر عمراً في شرقي وسط أوروبا. فقد فقدت المـدن الأمهات قوتها، لفقدانها المستعمرات التابعة لها، ولم يبق إلا قوة استعمارية محتملة واحدة.

قـبل ثلاثـين سنة من الآن، رحبت الأغلبية منا بهذا التغيير الكبير في الوجه السياسي للعالم، وكثير منا ما زال مرحِّباً. لكننا اليوم ننظر إلى الوراء من نافذة قرن جديـد يغمره البؤس والمشاكل، ويفتقر إلى ما عرفته حقبة الحرب الباردة من نظام نـسبـي وتوقّعٍ بمآلات الأمور. لقد ولّت حقبة الإمبراطوريات، ولم يعوضها إلى الآن شـيء تعويـضاً فعالاً. فمنذ سنة 1913 تضاعف عدد الدول المستقلة أربعة أضعاف، أكثرها من حطام الإمبراطوريات السابقة. لكن بينما نعيش اليوم نظرياً في عـالم من الدول القومية الحرة التي كان ينبغي أن تحل محل عالم الإمبراطوريات – وفقاً للرئيسين ويلسون وف.د. روزفلت– فإننا عملياً نعيش فيما يمكننا أن نرى فيه الآن شـكلاً مـن اللانظام العالمي في غاية الاضطراب دولياً وداخل حدود الدولة الـواحدة. إن عدداً من هذه الكيانات السياسية، وربما عدد متزايد، يبدو اليوم غير مـؤهل لمواصـلة الأعمال الأساسية للدول الإقليمية، أو مهدداً بالانقسام من قبل حركات انفصالية. ومما يزيد الطين بلّة، هو أننا عشنا منذ نهاية الحرب الباردة حقبةً اسـتوطن فـيها النـزاع المسلح المستعصي على السيطرة أو عسير الضبط مناطقَ شاسـعة مـن آسيا وأفريقيا وأوروبا ومناطق أخرى من المحيط الهادي. كما بلغت المـذابح حـد الإبـادة الجماعية، وأطل شبح التهجير الجماعي للسكان (التطهير العرقـي) برأسـه من جديد بدرجة لم تُر منذ السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. فهل لنا أن نعجب من أنه في بعض البلدان تمنى الناجون من الإمبراطوريات السابقة لو أن حاصدة الأرواح أزهقت أرواحهم؟

كـيف ينبغـي أن تُتذكّـر هذه الإمبراطوريات؟ إن طبيعة الذاكرة الرسمية والشعبية تعتمد إلى حد ما على طول الفترة التي طُويت منذ اختفاء إمبراطورية ما، وعلى ما إذا خلفت تلك الإمبراطورية أي ورثة من بعدها. فالإمبراطورية الرومانية، في صورتيها الغربية والشرقية، دُمِّرت تدميراً كاملاً، ودُمِّرت منذ مدة طويلة جداً، بحيث لم يبق لها من وريث، رغم أن البصمة التي تركتها في العالم كانت مهولةً حتى

خارج المنطقة التي احتلتها يوماً من الأيام. لقد طُويت صفحة الإسكندر إلى الأبد، وولى عهـــد جنكيز خان وتيمور إلى غير رجعة، وذهبت دولة الأمويين والعباسيين في الغابــرين. ومـــن عهد أقرب، دُمِّرت إمبراطورية الهاسبرغ (إمبراطورية النمسا والمجر) تدميراً كاملاً سنة 1918، وكانت تركيبتها قومية صرفة، لدرجة أنها ليس لها استمرارية فعالة في الدولة القومية الصغيرة التي تدعى الآن النمسا. وعلى أي حال، فكثيراً ما يكون هناك بعض استمرارية، خصوصاً أن نِهاية كثير من الإمبراطوريات قـــريبة عهـــد جداً، وكانت عادة مصحوبة أو متبوعة في الدول المركزية السابقة بفترات من الضغط السياسي والنفسي الشديدين.

صـــحيح أن دولةً حكمت يوماً إثر إمبراطورية استعمارية لا تعتزم اليومَ استعادة تلـــك الإمبراطورية، وليس لديها بعض أمل في ذلك، لكن حيث تبقى الدول المركزية للإمـــبراطوريات السابقة دولاً قوية وفاعلة –عادةً ما تكون دولاً قومية– فإنّها تنـــزع بعـــد مـــدة للنظـــر إلى ماضيها العظيم نظرة فخر وحنين. كما أن هناك رغبة مسوغة لـــتهويل الفوائد والمزايا التي خلعتها الإمبراطورية على رعاياها أيام وجودها، كالقانون والـــنظام داخــــل أراضيها، وأن بعض الإمبراطوريات الغابرة –وليس جميعها– كانت أكثـــر تـــسامحاً فـــيما يتعلق بالتعددية العرقية واللغوية والدينية من الدول القومية التي خَلَفَــتْها. ومع ذلك، فكما يبين أحد الكتاب المهتمين بالإمبراطوريات لدى قراءته في التاريخ الاجتماعي لمدينتك أنت، للأستاذ مازور (Professor Mazower) "فإن تاريخ الإمـــبراطورية هذا من الحسن بحيث لا يصدق"[2]. إن حقيقة الإمبراطوريات ينبغي أن لا تكون في أيدي نفر منتقَيْن من ذوي الحنين (الإمبراطوري).

هـــناك صورة جمعية واحدة للذاكرة الاستعمارية لها تأثيرات عملية اليوم، ألا وهـــي الـــشعور بأن ما كانت تتمتع به الإمبراطوريات من قوة متفوقة تستعين بِها على غزو العالم وحكمه، كان يعتمد أساسا على حضارة متفوقة، تتناسب بسهولة مـــع التفوق الأخلاقي أو حتى العنصري المدّعى. وقد التقت الاثنتان معاً في القرن التاســـع عـــشر، لكن التجربة التاريخية لألمانيا النازية حذفت من الخطاب المهذب

---

(2) "عزة الإسلام المفقودة"، لجان موريس في ذي غارديان، 18 سبتمبر 2004، ص 9، مراجعة لكـــتاب ســـالونيكا، مدينة الأشباح *Salonica, the city of ghosts*: المسيحيون والمسلمون واليهود من 1430 إلى 1950 (لندن، 2004).

الــدعاوى العــرقيةَ أو العنــصرية بالتفوق. لكن الدعوى الغربية الضمنية -وليس المعلــنة- بالتفوق الأخلاقي لا تزال موجودة، ويُعبّر عنها عادة بالاعتقاد بأن قيمنا ومؤسساتنا متفوقة على قيم الآخرين ومؤسساتِهم، ويمكن، أو حتى ينبغي، أن يتم فرضُها عليهم من أجل مصلحتهم، وبقوة الجيوش لو تطلب الأمر.

أمــا دعوى أن الإمبراطوريات والاستعمار جلبت الحضارة للشعوب المتخلفة وأبدلــتها بالممالك نظاماً فهي دعوى مدخولة ومشكوك في صحتها، وإن لم تكن زائفــة بالكلية. فمن القرن الثالث حتى القرن السابع عشر في زماننا، كانت أغلب الإمــبراطوريات نتاجاً للغزو العسكري من قِبَلِ قبائل محاربة من الأطراف الخارجية للحــضارات الآسيوية والبحر متوسطية لم يسبق لها أن أتت إلى البلاد التي غزتْها، والــتي غالــباً ما كانت أكثر منها رقياً، بأكثرَ من بأس سُيوفها، أو هي إذا أرادت البقاء طويلاً، فبرغبة في استخدام البنى التحتية والخبرات الموجودة لدى من هزمتهم هــي وقهرتْهم. العربُ وحدَهم، الذين حملوا معهم لغتَهم المكتوبةَ ودينَهمُ الجديد، هم الذين جاؤوا بشيء جديد. أما الأوروبيون الذين استعمروا الأميركيتين وأفريقيا والهــادي فقــد كانوا في الواقع متفوقين تقنياً على المجتمعات المحلية، رغم أنه حتى القــرن التاسع عشر لم يكونوا متفوقين على المجتمعات الإسلامية منها والآسيوية. على أن المناطق المستعمرة ضُمت في نهاية المطاف إلى اقتصاد عالمي غربــي المركز. لكــن يمكن أن نتساءل: كم كانت إيجابية الفترة الاستعمارية لسكان الأميركيتين، ولــيس لــذراري المهاجرين الأوروبيين الذين استقروا هناك، أو -لو أخذنا حالة أقرب عهداً- فلسكان أفريقيا ما تحت الصحراء؟

إن ذاكرة الإمبراطورية بين رعاياها السابقين أكثر غموضاً، فأكثر المستعمرات أو غيرهــا من البلاد التابعة للإمبراطوريات السابقة تحولت إلى دول مستقلة، وهي كغيرها من الدول -مهما كانت جديدة ولا جذور لها- تحتاج إلى تاريخٍ، حاجتَها إلى عَلَــم وطني. لذلك يطغى تاريخُ إنشاء الدولة الجديدة، على الدوام تقريباً، على ذاكــرتِهم للإمبراطورية السابقة التي تجنح إلى أخذ صورة أسطورة مخاض يبرز فيها عنصرا الصراع والتحرر. وليس من غير الطبيعي أن تنحو نحو أخذ تصور سلبــي جماعي لفترة الحكم الاستعماري، وهذا يدعو في أكثر الحالات إلى الشك التاريخي. فمثل هذه الحكايات تميل إلى تهويل الدور المستقل لقوات التحرير، وإلى التهوين من

شأن القوات المحلية التي لم تشارك في حركات التحرر، وإلى تبسيط العلاقة بين الإمبراطورية وسكانها من الرعايا تبسيطاً أكثر من اللازم. حتى في البلاد التي لها تاريخ من صراعات التحرر طويل، كان الانفصال عن الإمبراطورية عملية أكثر تعقيداً مما يسمح به التاريخ القومي الرسمي. والحقيقة أنه نادرا ما تحتضر الإمبراطوريات بسبب ثوران شعوبها وحده، بل ثمة عناصر أخرى إلى جانب ذلك.

إن العلاقة بين الإمبراطوريات ورعاياها معقدة، لأن أساس قوة الإمبراطوريات المعمرة معقد أيضاً. فالفترات القصيرة من الاحتلال الأجنبي يمكن أن تعتمد على القوة العسكرية والاستعداد لاستعمال القسوة والإرهاب، لكن هذه وحدها لا تضمن حكماً أجنبياً طويل العمر، ولاسيما عندما يمارس ذلك الحكم - كما هو الحال دائماً تقريباً- على أيدي أعداد قليلة نسبياً من الأجانب. هل نسيتَ أن عدد البريطانيين المدنيين الذين شاركوا في حكم 400 مليون في الإمبراطورية الهندية لم يتجاوز قطُّ عشرة آلاف؟ وتاريخياً، فلربما أُخذت الإمبراطوريات بالقوة العسكرية وأُسِّسَت بمعاول الترويع والإرهاب -"اصدم وروِّع" هي عبارة البنتاغون الأميركي- لكنها لو أرادت البقاء فليس أمامها إلا الاعتماد على وسيلتين اثنتين: التعاون مع المصالح المحلية وشرعية القوة الفعالة، وفي نفس الوقت استغلال فرقة خصومهم ورعاياهم (فَرِّقْ تَسُدْ). وما نراه الآن في العراق يبين الصعوبات التي يواجهها أعتى محتل عند غياب هذه الوسائل.

لكن لذلك السبب ذاته لا يمكن أن تعود حقبة الإمبراطوريات القديمة، على الأقل على يد قوة عظمى منفردة. فأحد الأصول الهامة للاستعمار الغربي -الرسمي وغير الرسمي- أن "التغريب" كان في المقام الأول الشكلَ الوحيد الذي كان يمكن من خلاله تحديث الاقتصادات المتخلفة وتقوية الدول الضعيفة، فهذا منح الإمبراطوريات الغربية أو الدول المركزية المحدِّثة التابعة للإمبراطوريات التقليدية وُدَّ وولاء بعض النخب المحلية التي كانت ترغب في الانعتاق من التخلف المحلي. وقد كان الأمر كذلك حتى عندما انقلب المحدِّثون من أهل البلاد الأصليين ضد حكم الأجنبي، كما وقع في الهند ومصر. أليس من المتناقضات أن يكتب النشيدَ القوميَّ الهنديَّ عضوٌ هنديٌّ كبيرٌ من أعضاء

الخدمة المدنية الهندية التابعة للتاج البريطاني؟ لكن عولمة الاقتصاد الصناعي جعلت التحديث دولياً، فأي شيء ستتعلمه كوريا الجنوبية من الولايات المتحدة التي تستقدم خبراء الأنظمة الحاسوبية من الهند وتُصدِّرُ أعمالها المكتبية إلى سريلانكا، بينما لا تنتج البرازيل البنَّ فحسب ولكن الطائرات الخاصة؟ ربما يبقى الآسيويون يجدون من المفيد إرسال أولادهم للدراسة في الغرب، ليتعلموا هناك في الغالب على أيدي أكاديميين آسيويين من المهاجرين، أما وجود الغربيين في بلدانِهم -ناهيك بالقوة والتأثير السياسي المحلي- فلم يعودوا بحاجة إليها من أجل تحديث مجتمعاتِهم.

غير أن القوى التي يمكن أن تغدو إمبراطوريات تواجه شللاً آخر، إذ لم يعد بإمكانها أن تعتمد على الطاعة العمياء لرعاياها. وبفضل ما خلّفته الحرب الباردة فقد بات بوسع من يستنكفون عن الخضوع للدولة المركزية الوصول إلى أسلحة من القوة بحيث تستطيع إيقاف الدولة عند حدودها. في الماضي كان يمكن حكم البلاد بثلة من الأجانب قليلة العدد، لأن حكم أي نظام يتمتع بقوة فاعلة كان مقبولاً لدى الشعوب التي اعتادت على أن يحكمها مَن فوقَها، سواء أكان من أهل البلد أم أجنبياً. فالحكم الاستعماري، إذا ما ضرب بأطنابه واستقر، ما كان ليواجه مقاومةً إلا من قِبَل الشعوب التي من دأبِها رفض أي قوة مركزية للدولة، وطنية كانت أم أجنبية، والتي عاشت عادة في مناطق مثل الجبال الأفغانية والبربرية والكردية، خارج دائرة السيطرة المدنية الفعالة. وحتى هؤلاء كانوا يعلمون أنه كان عليهم التعايش مع القوة الأكبر للسلطان والقيصر والراجا. واليوم، كما يبدو من المناطق الفرنسية السابقة في أفريقيا، فإن وجود بعض القوات الفرنسية وحده لم يعد كافياً للإبقاء على الأنظمة المحلية، كما كان الأمر لعقود تَلَت التفكيك الرسمي للمستعمرات. فقد ثبت اليوم أن الحكومات بكامل قوتها المسلحة عاجزة عن فرض سيطرة تامة على مناطقها لعقود من الزمن، في سريلانكا وكشمير الهند وكولومبيا وقطاع غزة والضفة الغربية، أو -لذات السبب- في أنحاء من بلفاست. هناك في الحقيقة أزمة عامة في قوة الدولة وشرعيتها، حتى في عقر دار مناطق الدول الأوروبية الراسخة كإسبانيا والمملكة المتحدة.

ومن هنا فلا يتوقع الرجوع إلى العالم الإمبريالي القديم في ظل هذه الظروف، ناهيك عن توقع هيمنة إمبريالية عالمية مستمرة، ليس لها سابقة في التاريخ، تفرضها دولـــة واحدة هي الولايات المتحدة، بصرف النظر عن مبلغ قوتها العسكرية، فقد انتهـــى عـــصر الإمبراطوريات، وسوف يتعين علينا إيجاد سبل أخرى لتنظيم العالم المتعولم في القرن الحادي والعشرين.

الفصل الخامس

الأمم والقومية في القرن الجديد

يـــوجد في هذه الآونة قدر ضخم من الكتابات حول طبيعة الأمم والقوميات وتاريخهـــا، تمت كتابة أكثرها إثر نشر عدد من النصوص المهمة في الثمانينيات[1]. وقـــد تواصـــلت النقاشـــات حـــول هذه الموضوعات منذ ذلك الحين. ولعله من الـــصواب، ونحـــن في مطلع القرن الحادي والعشرين، أن نتوقف لنتأمل التغيرات التاريخـــية المدهشة التي شهدتها العقود القليلة الأخيرة التي أثّرت في هذه النقاشات، وأهمهـــا بـــدء حقـــبةٍ من الاضطراب الدولي منذ سنة 1989 لا تلوحُ لها نِهاية في المستقبل المنظور. وهذا هو مقصد هذه المذكرة.

إنـــه مـــن الأسهل الآن تقييم النتائج ذات الآثار البعيدة لنهاية الحرب الباردة والاتحـــاد الـــسوفيتي مع الفضاء الواقع تحت تأثيره، وهما القوتان اللتان كانت لهما أهمية كبرى في حفظ الاستقرار السياسي. فمنذ سنة 1989 انتهى عهد نظام القوة الـــدولي، للمـــرة الأولى في التاريخ الأوروبـــي منذ القرن الثامن عشر. وقد باءت المحـــاولات الفردية لتأسيس نظام عالمي إلى الآن بالإخفاق. وفي الوقت نفسه، فقد شـــهدت التسعينيات بلقنة ذات شأن في أجزاء كبيرة من العالم القديم، معظمها من خـــلال تفكـــك الاتحاد السوفيتي والأنظمة الشيوعية في البلقان، بمعنى وقوع أكبر زيادة في عدد الدول ذات السيادة التي نالت اعترافاً دولياً منذ تفكيك مستعمرات الإمـــبراطوريات الأوروبية إبان الحقبة الاستعمارية بين نِهاية الحرب العالمية الثانية والسبعينيات. فقد ارتفعت عضوية الأمم المتحدة بـــ 33 دولة (أو أكثر من 20%) مـــنذ سنة 1988. كما شهدت تلك المرحلة صعود ما يسمى "الدول الفاشلة"، أي

(1) يجـــدر ذكر، الأمم والقومية *Nations and Nationalism* (أكسفورد، 1983)، والمجتمعات الخيالية *Imagined communities* لبنديكت أندرسون: تأملات حول نشأة القومية وانتشارها (لـــندن، 1983)، ونظـــريات القومـــية *Theories of Nationalism*، لأي دي سميث (لندن، 1983). طالـــع أيضاً الأمم والقومية منذ 1780 *Nations and Nationalism since 1780* لإريك هوبسباون (كامبريدج، 1990).

التي وقع فيها انْهيار شبه حقيقي للحكومات المركزية الحاكمة، أو صارت إلى حالة من النزاع الداخلي المسلح العام، وذلك في بعض المناطق في عدة دول مستقلة شكلياً، ولاسيما في أفريقيا والدول التي قامت على أنقاض الأنظمة الشيوعية، وفي منطقة واحدة على الأقل من أميركا اللاتينية. إن الدولة الكبرى التي خلفت الاتحاد السوفيتي نفسها -وهي الفدرالية الروسية- بدت بعد بضع سنوات من نهايته وكأنّها على وشك اللحاق بركب "الدول الفاشلة"، غير أن ما بذلته حكومة الرئيس بوتين من جهود لتستعيد الحكومة عافيتها وتمسك بزمام الأمور في جميع مناطق الدولة آتى فيما يبدو أُكُله، إلا في الشيشان. ومع ذلك، فإن أصقاعاً كبيرة من العالم تبقى غيرَ مستقرة على المستويين الدولي والمحلي.

ومما زاد من حدة التوتر وعدم الاستقرار على نحو كبير ضعفُ احتكار القوة المسلحة التي كانت لآماد طويلة حكراً على الدول، فقد خلفت الحرب الباردة كميات هائلة من الأسلحة الصغيرة ذات التأثير البالغ القوة، وكثيراً من معدات التدمير التي باتت في متناول أيدٍ غيرِ حكومية، وأصبح من اليسير الحصول عليها عن طريق الأموال الطائلة التي يوفرها القطاع شبه القانوني للاقتصاد الرأسمالي العالمي الذي توسع على نحو مهول، وهو قطاع ضخم يستعصي على الضبط والسيطرة.

إن ما يدعى "الحرب اللامتكافئة" في النقاشات الإستراتيجية الأميركية المعاصرة يتألف تحديداً من مثل هذه المجموعات المسلحة غير التابعة للدولة، والتي تمتلك القدرة على الدفاع عن كياناتها ضد قوة الدولة -محلية كانت أم أجنبية- دفاعاً يبقيها قائمة إلى أجل غير معلوم في أكثر الأحيان.

إن إحدى ما لهذه التطورات من نتائج مقلقة هي الانتكاسة العالمية في أول وباء كبير من المذابح واستباحة دماء الشعوب والتطهير العرقي منذ السنوات الأولى التي أعقبت الحرب العالمية الثانية. والـ800 ألف الذين ذُبحوا في رواندا سنة 1994 ما كانوا إلا العدد الأكبر في سلسلة من القتل الجماعي، بل وحتى من التفجيرات المتواصلة الواسعة النطاق التي شهدها التسعينيات، في غربيّ أفريقيا ووسطها، وفي السودان، وفي حطام ما كان يوماً يعرف بيوغسلافيا الشيوعية، وفي ما بعد القوقاز، وفي الشرق الأوسط. فعدد القتلى والمصابين إصابات بالغة، والذي تضخم بسبب

المـــوجات غير المنقطعة من الحروب والحروب الأهلية التي شهدتها التسعينيات، ربما يبقـــى إلى الآن مستعصياً على التقدير، ولكن ما أعقب ذلك من طوفان المهاجرين والأشخاص الذين اضطروا لترك بيوتهم في هذا العقد البائس هو بالتأكيد في نفس الدرجـــة من الضخامة، تناسباً مع الشعوب المعنية، كما في سنوات الحرب العالمية الثانـــية ومـــا تلاها. ففي سنة 2005، قدر المبعوث السامي للأمم المتحدة لشؤون اللاجـــئين أن المنظمة كانت تتابع ما مجموعه 20.8 مليون لاجئ، معظمهم في -أو مـــن- مـــناطق معيـــنة في غربـــي وجنوب وسط آسيا، وأفريقيا وجنوب شرقي أوروبـــا. ولكن إحصائية الشعوب المقتلعة التابعة لخدمة الكنيسة العالمية قدرت في ديـــسمبر 2005 عدد اللاجئين بنحو 33 مليوناً، كما أضاف تقدير ثالث مليونين آخرين إلى هذه الإحصائية.

لقـــد تمكنت ثنائية القوة العظمى خلال الحرب الباردة، بالجملة، من توحيد الحـــدود الـــتي تحكـــم وضـــع العالم وحمايتها من أي تهديدات، داخلية كانت أم خارجـــية. غير أنه منذ سنة 1989 لم تعد مثل هذه الدفاعات قائمة في وجه تفكك القوة المركزية للدولة، كما هي الحال في كثير من الدول التي برزت إلى الوجود بين سنتي 1945 و2000، والتي لم تكن ذات استقلال وسيادة إلا بالشكل فحسب، بل حتى في بعض الدول الضاربة بجذورها مثل كولومبيا.

وعليه فإن أجزاء كبيرة من العالم وجدت نفسها منتكسة في وضعٍ فرَض على دول ذات بـــأس شديد واستقرار أن تتدخل بقوة الجيوش -لأسباب شتى أو تحت ذرائـــع متعددة- في مناطق لم تعد تحظى بما كان يوفره الاستقرار الدولي من حماية فعلية، ولا هي خاضعة لما تفرضه حكوماتها من سيطرة.

أمـــا في المناطق ذات الأهمية، كالعالم الإسلامي، فقد غدا، مرة ثانية، سخطُ الناس على الغربيين الغزاة والمحتلين بعد فترة قصيرة نسبياً من الانعتاق من السيطرة الاستعمارية، عاملاً قوياً من الناحية السياسية.

أما العنصر الثاني المؤثر في مشكلة الأمم والقومية فهو التسارع المذهل لعملية العـــولمة في العقـــود الأخيرة، وما لذلك من آثار على حركة البشر وقدرتهم على التـــنقل، فقـــد أثر ذلك على كل من الحركات المؤقتة والدائمة عبر حدود الدولة، تأثيراً لا سابق له في كلتا الحالتين. ففي نهاية القرن الماضي، كانت خطوط الطيران

تُقِـلُّ 2.6 مليار نسمة في السنة، أو قُلْ: رحلة جوية واحدة لكل اثنين من سكان العالم تقريباً. أما عولمة الهجرة الدولية الجماعية، والتي غالباً ما تكون، كالعادة، من الأمـاكن ذات الاقتصاد الضعيف إلى الأماكن ذات الاقتصاد القوي، فإن حجمها واضـح على نحو خاص في حالة دول مثل الولايات المتحدة وكندا وأستراليا، والـتي لم تفرض قيوداً ذات بال على الهجرة. فقد استقبلت هذه البلدان الثلاثة قـرابة 22 مليون مهاجر من جميع أنحاء العالم بين سنتي 1974 و1998، أي ما يـزيد مجمـوعه عما شهدته فترة ما قبل سنة 1914 من هجرة كبرى، وتقريباً ضـعف مقـدار التدفق السنوي لفترة ما قبل سنة 1914[2]. وفي السنوات من 1998 إلى 2001 فقط، تدفق على هذه الأقطار الثلاثة 3.6 ملايين مهاجر. لكن حـتى أوروبا الغربية، التي طالما كانت بؤرة استقطاب للهجرة الواسعة النطاق، اسـتقبلت قرابة 11 مليون أجنبـي خلال تلك الفترة. وقد تسارع التدفق في القـرن الجديـد. ومنذ سنة 1999 إلى سنة 2001، عبر ما مجموعه 4.5 ملايين نسمة دول الاتحاد الأوروبـي الخمسة عشر. ولو أردنا أن نضرب مثلاً واحداً، فإن عدد الأجانب المقيمين في إسبانيا تضاعف أكثر من ثلاثة أضعاف بين سنتي 1996 و2003 من نصف مليون إلى 1.6 مليون، ثلثاهم من خارج دول الاتحاد الأوروبـي، ولاسـيما من أفريقيا وأميركا الجنوبية[3]. وما تتعرض له المدن الكـبرى في البلدان الغنية من عولمة مذهلة (بمعنى جعلها عالمية من حيث التنوع الـسكاني) هـو نتيجة واضحة لذلك. وبالجملة، ففي أوروبا، الموطن الأصلي للقومية، اختصرت تحولات اقتصاد العالم ما بدا أن حروب القرن العشرين مع ما شهدته من إبادة وترحيل جماعي للسكان، كانت تصنعه، ولاسيما فسيفساء من الدول القومية ذات العرقية الموحدة.

وبفـضل مـا شهده التنقل والاتصالات من ثورة تقنية على صعيد السرعة والتكلفة، فإن مهاجري القرن الحادي والعشرين، من ذوي الهجرات الطويلة الأمد، لم يعـودوا منقطعين عن بلدانهم الأصلية، خلافاً لمهاجري القرن التاسع عشر الذين

(2) الاقتصاد العالمي *The World Economy*، لأنغوس ماديسون، منظور الألفية (مركز تطوير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، باريس، 2001)، ص 128.

(3) جريدة إل بايس *El Pais*، 13 يناير 2004، ص 11.

كانــوا يــنقطعون كلــياً إلا من بعض الرسائل والزيارات الموسمية أو المشاركة في جمعيات "القومية عن بعد" التي توفرها بعض منظمات المهاجرين التي تدعم هيئات سياسية في بلدانها الأصلية. إن أغنياء المهاجرين الآن يتنقلون بين الأوطان، بل حتى بين الوظائف والأعمال، في بلدانهم القديمة والجديدة. وها هي ذي مطارات أميركا الشمالية في الإجازات العامة تنوء بأبناء أميركا الوسطى الذين يؤمونها مسافرين إلى إحــدى قــرى السلفادور أو غواتيمالا، حاملين معهم الهدايا الإلكترونية. كما أن المواســم العائلــية في أي مــن هذه البلدان، القديمة والجديدة، يحضرها الأصدقاء والأقــارب من ثلاثة بلدان بدعوة عاجلة. حتى الأشد فقراً من بين المهاجرين بات بوســعه أن يجري اتصالاً هاتفياً بثمن زهيد مع بنغلاديش أو السنغال، وأن يبعث بتلك الحوالات الدورية التي تضاعفت بين سنتي 2001 و2006، وباتت الآن تحافظ علــى الاقتــصادات الوطنية لبلدانهم الأصلية، إذ يبلغ ما توفره نحو 10% من مجمل الإنتاج المحلي في شمال أفريقيا والفلبين، ومن 10 إلى 16% في وسط أميركا ومنطقة البحــر الكاريبــــي، وحتى أكثر من ذلك في عدد من الأقطار ذات الاقتصادات البائسة مثل الأردن ولبنان وهاييتي[4]. لقد تضاعف عدد الدول التي تسمح بجنسية ثنائــية في الــسنوات العشر قبل 2004، عندما لم يكن ذلك متاحاً إلا في 93 دولة فحــسب[5]. وعملياً، فإن الهجرة لم تعد تفرض خياراً واحداً بين البلدان لا فكاك منه.

ولئن لم يحن الوقت بعد للحكم على تأثير هذه القدرة على التنقل بين الحدود وفق المفاهيم القديمة للأمم والقومية، فإنه ما من شك في أنه سيكون تأثيراً ضخماً. وكما لاحظ بنديكت أندرسون (Benedict Anderson) بقوة، فإن الوثيقة الحاسمة لهــوية القرن العشرين ليست هي شهادة ميلاد الدولة القومية، ولكن وثيقة الهوية الدولية، أي جواز السفر. إلى أي مدى أثرت الجنسية الجمعية الحقيقية أو الممكنة، كالخلفــية الأميركــية لسياسيين في دول شيوعية سابقة، أو تحديد يهود الولايات المــتحدة في الحكومات الإسرائيلية، على سبيل المثال، أو يمكن أن تؤثر على ولاء

(4) دلــيل ستوكر للهجرة الدولية، ***Stalker's Guide to International Migration*** جدول 5، "متلقو الحوالات بالبلاد النامية" (2001) (http://pstalker.com/migration/mg_stats_5.htm).

(5) (http://money.cnn.com/2004/10/08 real_estate/mil_life/twopassports/)

المواطن للدولة القومية؟[6] ما معنى حقوق وواجبات "المواطنة" في الدول التي تغيب فيها نسبة كبيرة من سكانها عن أراضيها في نفس الوقت، بينما تنال طائفة كبيرة من سكانها الدائمين حقوقاً دون حقوق السكان الأصليين؟ ونظراً لحجم الحركة القانونية والسرية، فما أثر ضعف قوة الدولة عن السيطرة على ما يجري فوق أراضيها، أو حتى معرفة من يقيم على أراضيها، كما يشير إليه ما باتت تتسم به إحصائيات السكان في الولايات المتحدة وبريطانيا من عدم مصداقية متزايدة؟ هذه تساؤلات يجب علينا أن نطرحها، لكننا لا نملك أن نجيب عنها.

أما العنصر الثالث فهو رُهاب الأجانب، وهو ليس جديداً، لكن حجمه وتعقيداته لم تُعطَ حظها الحقيقي فيما كتبته أنا عن القومية الحديثة. ففي المواطن التاريخية الأوروبية للأمم والقومية، ولدرجة أقل في بلدان مثل الولايات المتحدة المؤلفة إلى حد كبير من الهجرات واسعة النطاق، فإن العولمة الجديدة للحركة قوّت التقليد الطويل للعداوة الاقتصادية العامة للهجرة الواسعة النطاق والمقاومة للتهديدات الملحوظة للهوية الثقافية للمجموع. إن ما ينطوي عليه رُهاب الأجانب من قوة محضة تشير إليه حقيقة أن أيديولوجية رأسمالية السوق الحرة المعولمة، التي استقطبت الحكومات القومية المسيطرة والمؤسسات الدولية، أخفقت كل الإخفاق في تأسيس الحركة الدولية الحرة للعمالة، خلافاً لحركة رأس المال والتجارة. فليس بوسع أي حكومة ديمقراطية أن تدعم تلك الحركة، ومع ذلك فإن هذا التزايد الأكيد لرهاب الأجانب يعكس الجوائح الاجتماعية والتفكك الأخلاقي الذي شهدته أواخرُ القرن العشرين وبدايات القرن الحادي والعشرين، وكذلك حركات السكان الواسعة النطاق. إن هذه التركيبة تنطوي على طاقة تدميرية، ولاسيما في الأقطار والمناطق الموحدة عرقياً وطائفياً وثقافياً والتي لم تعتدْ على تدفق كبير من الأجانب. وهذا ما يفسر أن مقترحاً يُقدّم لتحويل كنيسة بروتستانتية مهجورة إلى مسجد للمهاجرين من المسلمين الذين يزدهر دينهم قد سبب في الآونة الأخيرة اهتياجاً في بلد مثل النرويج، على ما فيه من الطمأنينة والتسامح، كما يفسر أن ردة

(6) طيف المقارنات: القومية وجنوب شرق آسيا والعالم ***Spectre of comparisons: Nationalism, Southeast Asia and the World*** لبنديكت أندرسون (لندن ونيويورك، 1998) صفحات 69 إلى 71.

الفعل هذه ستكون بالتأكيد متفهمة من قبل كل قارئ يقرأ هذا الكتاب في المواطن الأوروبية القديمة للقومية.

إن العلاقة الجدلية بين العولمة والهوية القومية ورُهاب الأجانب تصورها أقوى تصوير اللعبة الشعبية التي تشتمل على هذه العناصر الثلاثة، وهي كرة القدم. ذلك أنــه بفــضل التلفــزة العالمية، تم تحويل هذه الرياضة المحببة عالمياً إلى مجمع صناعي رأسمــالي عالمي (وإن كان ذلك بمقارنتها بنشاطات تجارية عالمية أخرى من الحجم الــصغير نــسبياً). وكمــا قيل قبل، "فإن مشجعي كرة القدم وكل أولئك الذين تجــتذبُهم هــذه الرياضــة يعانون من انفصام حقيقي في الشخصية، إذ تتنازعهم أحاســيس الــشعور القومي التي تمثل الملاذ الأخير لمشاعر العالم القديم، والقومية العابــرة للحدود، التي تمثل خشبة القفز للعالم الجديد. وهذه الصورة البالغة التعقيد تعكس تماماً تناقض العالم الذي نعيش جميعنا فيه"[7].

ومــنذ أن نالــت هذه الرياضة شعبيتها الواسعة، على وجه التقريب، كانت الحافز لظهور شكلين من هوية الجماعات: المحلية (مع النادي) والقومية (مع الفريق القومــي المؤلف من لاعبــي النوادي). في الماضي كانت هذه تكميلية، لكن تحول كــرة القدم إلى تجارة عالمية، وفوق ذلك الارتفاع الشديد السرعة للسوق العالمية للاعــبين في الثمانينيات والتسعينيات (ولاسيما بعد قرار بوسمان الذي أقرته محكمة العــدل الأوروبــية لــسنة 1995)[8]، قــد جعل مصالح الأمة والتجارة المعولمة، والسياسة، والاقتصاد والرأي العام غير متكافئة على نحو متزايد. أساساً، تجارة كرة القدم العالمية تسيطر عليها إمبريالية ثلة من الشركات الرأسمالية التي تحتكر علامات تجارية عالمية هي عبارة عن عدد صغير من النوادي الكبرى الموجودة في بضعة بلدان أوروبــية يتنافس بعضها ضد الآخر في روابط قومية ودولية، وهي المفضلة، وفرقها يتم تعيينها تعييناً عابراً للقوميات. وفي كثير من الأحيان فإن اللاعبين من أهل البلد الــذي يقــع فــيه الــنادي لا يشكلون إلا قلة، تكون أحياناً قليلة جداً، إذ منذ

---

(7) الاقتــصاد والدبلوماسية وكرة القدم "*Economie, Diplomatie et football*" لبيير بروكاند في باسكال بونيفاس (طبعة)، السياسة الطبيعية لكرة القدم (بروكسل، 1998) ص 78.

(8) نــشرة الوقائــع رقم 16: حكم بوسمان: انتقالات كرة القدم ولاعبي كرة القدم الأجانب، عن جامعة ليسستر، مركز علم الاجتماع الخاص بالرياضة.

الثمانينيات كانوا يجتلبون على نحو متزايد من بلدان غير أوروبية، ولاسيما من الأفارقة، الذين يقال إن ثلاثة آلاف منهم كانوا يلعبون في الروابط الأوروبية في سنة 2002.

أثر هذه التطورات كان ذا أوجه ثلاثة. أما فيما يتعلق بالنوادي، فقد أضعفت أيما إضعاف موقف جميع أولئك الذين لم يكونوا في جوقة الروابط العالمية الكبرى والمنافسين الكبار، ولكن خصوصاً أهل البلدان التي تصدر أعداداً كبيرة من اللاعبين، ولاسيما الأميركتين وأفريقيا، كما ثبت من خلال أزمة نوادي كرة القدم السابقة ذات السمعة العالية في البرازيل والأرجنتين[9]. أما عبر أوروبا، فأفضل طريقة تتخذها النوادي الصغرى للحفاظ على أنفسها في وجه النوادي العملاقة تتمثل في شراء لاعبين بثمن بخس، من الموهوبين المبتدئين القادمين من وراء البحار على سبيل المثال، على أمل بيع من يتم اكتشاف نجوميته منهم للنوادي الكبرى. فالصغار من ناميبيا يلعبون في بلغاريا، ومن النيجر في لوكسمبورغ وبولندا، ومن السودان في المجر، ومن زيمبابوي في بولندا.

أما الأثر الثاني فهو أن منطق شركات التجارة العابر للقوميات قد دخل في صراع مع كرة القدم بوصفها تعبيراً عن الهوية القومية، لأنها أميل إلى تفضيل المنافسين الدوليين بين النوادي الكبرى على الروابط والنوادي القومية التقليدية من جهة، ولأن مصالح النوادي الكبرى تتنافس مع مصالح الفرق القومية المعبأة تماماً بالحلم السياسي والعاطفي للهوية القومية، والتي لا بد أن تتألف من لاعبين يحملون الجوازات المطلوبة. كما أنها ليست دائمة، خلافاً للنوادي الكبرى التي يمكن أن تكون أحياناً أقوى من فرقها القومية. فهي اليوم يحتمل أن تكون مجموعات من اللاعبين، كثير منهم -وفي أكثر الحالات إفراطاً كالبرازيل، معظمهم- يلعب في ناد مما وراء البحار يتكبد خسائر مالية عن كل يوم يغيب فيه هؤلاء خلال الفترات الأقصر التي يحتاجونها للتدرب واللعب معاً بوصفهم فريقاً قومياً. ومن وجهة نظر النوادي الكبرى واللاعبين الكبار، فإن أهمية النادي ترجح أهمية البلد. غير أن

---

(9) الكرة مستديرة ***The Ball is Round***، لديفد غولدبلات: التاريخ العالمي لكرة القدم (لندن، 2006) صفحات 777 إلى 779، طالع أيضاً كرة القدم في الأميركتين :Futbol, Futbol, Soccer "Football in the Americas"، مؤتمر معهد دراسات أميركا اللاتينية، 30 إلى 31 أكتوبر 2003، لندن (http://www.sas.ac.uk/ilas/sem_football.htm).

المتطلبات غير الاقتصادية للهوية القومية كانت من القوة بحيث فرضت نفسها داخل اللعبة، بل في الواقع كانت من القوة بحيث أنشأت منافساً لفرق كرة القدم القومية، وهو كأس العالم، بوصفه أقوى عنصر مفرد في الوجود الاقتصادي العالمي لكرة القدم. في الواقع، بالنسبة لعدد من البلاد الأفريقية وبعض البلدان الآسيوية التي أصبح لاعبوها الآن من المشاهير (والأثرياء) ضمن اقتصاد النوادي الضخم، فإن وجود فريق كرة قدم قومي قد أسس هوية قومية، أحياناً للمرة الأولى، منفصلة عن الهويات المحلية والقبلية والطائفية. ذلك أن "المجتمع المتخيل من الملايين يبدو أكثر حقيقية كفريق من 11 لاعباً بالعدد"[10]. بل في الواقع، حتى قومية الإنجليز التي بدأت من عهد قريب تستعيد حيويتها وجدت أول تعبير جماهيري لها في معرض الجماهير العريضة لراية فريق كرة القدم الإنجليزي (كفريق متميز عن الاسكتلندي والويلزي والإيرلندي الشمالي).

أما الأثر الثالث، فربما يرى في الأهمية المتزايدة لرُهاب الأجانب والتصرفات العنصرية ضمن مشجعي الفرق الرياضية (*Tifosi*) – لاسيما الذكور منهم- وخصوصاً في البلاد الإمبريالية، فإنّهم ممزقون بين الفخر بنواديهم الكبرى أو فرقهم القومية (بما في ذلك اللاعبون الأجانب أو السود) والبروز المتنامي على مشهدهم القومي لمنافسين من شعوب طالما نظروا إليها نظرة دونية. وما يقع على نحو متكرر من ثوران عنصري في ملاعب كرة القدم في بلدان لم تعرف قبلُ بالتحيز العنصري، كإسبانيا وهولندا، وربط ما تشهده ألعاب كرة القدم من شغب وهيجان بسياسة اليمينيين المتطرفين هما تعبيران عن هذه التوترات.

على أن رُهاب الأجانب، كما أشرنا سابقاً، يعكس كذلك أزمة هوية قومية تحددها الثقافة في الدول القومية التي يبلغها التعليم العالمي والإعلام، وفي وقت تسعى فيه سياسة الهوية الجمعية الحصرية -عرقية كانت أم دينية أم متعلقة بالجنس وأسلوب الحياة- إلى تحديث زائف من المجتمع (Gemeinschaft) (حيث تغلب السمة الجماعية على تفكير الأفراد) إلى الجمعية (Gesellschaft) (حيث تغلب النزعة الفردية) الآخذة في الانعزال. إن العملية التي حولت المزارعين إلى رجال فرنسيين، والمهاجرين إلى مواطنين أميركيين تنقلب الآن على عقبيها، وهي تقسم

(10) الأمم والقومية ***Nations and Nationalism*** (طبعة كانتو)، ص 142.

هـويات الدولـة القومية إلى هويات مجموعات تعتد بنفسها، أو حتى إلى هويات قومـية خاصـة قِوامها "حيثما وجدتُ الخبز فذاك موطني"! أو كما يقال في المثل الشامي: "محل ما ترزق الزَق" (ubi bene ibi patria). وهذا بالمقابل يعكس فيما يعكـس تقلـص شرعية الدولة القومية لدى من يعيشون على أراضيها، وتقلص المطالب التي يمكن أن تفرضها على مواطنيها. ولو أن دول القرن الحادي والعشرين باتـت الآن تفـضل دخول الحرب بجيوش نظامية، أو حتى بمتعاقدين من شركات خاصـة تعمل في مجال الحروب، فليس ذلك راجعاً لأسباب تقنية فحسب، ولكن لأن المواطنين ما عادوا يعول عليهم في الانخراط في صفوف الجيش بالملايين للموت في المعركة في سبيل موطن آبائهم. فالرجال والنساء ربما يكونون مستعدين ليُقتلوا -أو بالأحـرى ليَقتلوا- في سبيل المال أو في سبيل شيء أصغر من ذلك أو أكبر، لكن ليس بعدُ في سبيل الدولة القومية، حتى في المهد الأصلي للقومية.

مـا الـذي سيحل محل القومية -إن كان ثمة شيء- نموذجاً عاماً للحكومة الشعبية في القرن الحادي والعشرين؟ لسنا ندري.

آفاق الديمقراطية

ثمة كلمات لا يحب أحد أن ينتسب إليها بين الناس، كالعنصرية والإمبريالية، وثمـة كلمات أُخَرُ يدعي كلٌّ بها وصلاً، كالأمهات والبيئة. والديمقراطية إحدى هذه الكلمات الأُخَر، يحاول الكل أن يلتصق بها، وينسبها لنفسه. ولعلك تذكر أن أبعـد الأنظمـة عن الديمقراطية في أيام ما كان يدعى "الشيوعية الموجودة حقيقة" كانت تدعيها في أسمائها الرسمية، ككوريا الشمالية وكمبوديا بول بوت، واليمن. أمـا اليوم، فمـن غـير الممكن، خارج بعض الثيوقراطيات الإسلامية والممالك والمـشيخات الآسيوية الوراثية، أن تجد نظاماً لا يقدم آيات الإجلال، في الدستور والـصحافة، للهيئات أو الرؤساء المنتخبين ديمقراطياً. كما أن أي دولة تتمتع بهذه الميـزات تعد رسمياً متفوقة على أي دولة لا تتمتع بها، مثل جورجيا ما بعد الاتحاد الـسوفيتي، مثلاً، مقارنة بجورجيا السوفيتية، وباكستان المدنية التي ينخرها الفساد مقارنـة بالـنظام العسكري هناك. وبغض النظر عن التاريخ والثقافة، فإن الملامح الدسـتورية المعروفة في السويد، وبابوا غينيا الجديدة وسيراليون -عندما يمكن إيجاد رؤسـاء منتخـبين هناك- تضعها جميعاً في طبقة واحدة من الناحية الرسمية، بينما تُوضـع باكـستان وكوبا في طبقة أخرى. ولذلك فإن النقاش العقلاني العام حول الديمقراطية ضروري وصعب في آن.

أضـف إلى ذلـك، بعيداً عن الخطابات الرنانة، كما يبين الأستاذ جون دن (John Dunn)، فاليوم، ولو باختصار، "للمرة الأولى في تاريخ البشرية هناك شكل للدولة واحد سائد، هو الجمهورية الديمقراطية الدستورية النيابية"[1]، رغم أنه تنبغي الإشـارة إلى أن أعلـى نـسبة من الأنظمة السياسية المستقرة التي يمكن اعتبارها ديمقـراطية من قبل المراقبين المستقلين يمكن اليوم أن توجد في الممالك، لأن الظاهر

(1) بـراعة الجـنون ***The cunning of Unreason***، لجـون دان: فهم السياسة (لندن، 2000) ص 210.

أن هـــذه وَجدت في هذه البيئة السياسية خير ما يبقيها قائمة، وبالتحديد في الاتحاد الأوروبـــي واليابان.

إن كلمـــة "الديمقـــراطية" في الخطاب السياسي في هذا الزمان، الذي يمكن وصـــف أكثره تقريباً بكلمات توماس هوبز في كتابه "الإخطبوط" (Leviathan) بأنـــه "خطبة جوفاء" تعني هذا الشكل النموذجي للدولة، أي دولة دستورية تتعهد بضمان سيادة القانون وحماية الحقوق المدنية والحريات وغيرها، وتحكمها سلطات يجـــب أن تتـــضمن هيئات تمثيلية منتخبة بأغلبية عددية عبر انتخابات عامة يشارك فيها جميع المواطنين وتنعقد على نحو دوري بين المرشحين والمنظمات المتنافسة. لكنّ المـــؤرخين والمشتغلين بالعلوم السياسية يمكن أن يذكرونا محقين بأن هذا ليس هو المعـــنى الأصلي للديمقراطية، وأنه قطعاً ليس الوحيد. غير أن هذا ليس بذي أهمية لما أنـــا بصدده الآن، فالديمقراطية الليبرالية هي ما نواجهه اليوم، وآفاقها هي موضوع مناقشتي.

عليـــنا أن نتذكـــر أنه لا يوجد -بالضرورة أو بحكم المنطق- ربطٌ بين المكونات المخـــتلفة للخليط الذي يصنع "الديمقراطية الليبرالية". فالدول غير الديمقراطية يمكن أن تـــبنى على مبدأ "سيادة القانون"، كما كانت بروسيا وألمانيا الإمبريالية من غير شك. والدســـاتير، حتى الفعالة منها والعملية، لا يُشترط أن تكون ديمقراطية، فقد عرفنا منذ أيام دو توكفيل (de Tocqueville) وجون ستيوارت مل (John Stuart Mill) أن الديمقـــراطية غالباً ما شكلت عامل تَهديد للحرية وقبول الأقليات أكثر مما شكلت عامـــل حماية لها، وعرفنا كذلك منذ أيام نابليون الثالث أن الأنظمة التي تصل إلى الحكـــم عـــبر الانقلابات العسكرية يمكن أن تستمر في كسب أقليات حقيقية عبر دعـــوات مـــتلاحقة لحق التصويت العام (للذكور). ولو شئنا التمثيل لذلك ببعض الـــنماذج القريبة، فلا كوريا الجنوبية ولا تشيلي في السبعينيات تطرح ربطاً عضوياً بين الرأسمالية والديمقراطية، رغم أن الاثنتين تعاملان في الخطاب السياسي الأميركي علـــى أنهمـــا تـــوأمان ســـياميان تقريباً. وهما، باعتبارنا اليوم نتعامل مع السياسة والاجـــتماع مـــن الناحية العملية وليس النظرية، يمكن أن تُعدّا من باب المراوغة الأكاديمية، إلا من حيث إنّهما تطرحان أن جُل مزية الديمقراطية الليبرالية يكمن في اعـــتمادها علـــى مكونِها الليبرالي الدستوري أكثر منه في اعتمادها على مكوِّنها

الديمقراطي، أو، بتعبير أدق، الانتخابـــي. أما مزية التصويت الحر فلا تكمن في أنه يـــضمن الحقوق، ولكن في أنه يُمَكِّنُ الشعبَ (نظرياً) من التخلص من الحكومات غير المرغوب فيها. على أن ثمة ملاحظات ثلاثاً مهمة شديدة الصلة بموضوعنا:

أولاها واضحة، لكن أهميتها لا تُدرك دائماً. فالديمقراطية الليبرالية -شأن أي نمـــط آخـــر مـــن أنماط النظام السياسي- تتطلب وحدة سياسية يمكن أن تمارس داخلها، والتي عادة ما تكون ذلك النوع من الدولة الذي يعرف عادة بـــ "الدولة القومية". فهي لا تنطبق على الحقول التي لا يوجد فيها مثل هذه الدولة، أو يتوقع أن تـــوجد، وخـــصوصاً للشؤون العالمية، بغض النظر عن مدى اهتمامنا بهذه. إن سياســـات الأمم المتحدة -أياً كان وصفها- لا يمكن أن تدخل في إطار الديمقراطية الليـــبرالية إلا مـــن الناحية المجازية. أما إذا كان من الممكن اعتبار سياسات الاتحاد الأوروبـــي ديمقراطية ليبرالية، فأمر ستُبديه لكَ الأيام. وهذا تحفظ كبير إلى حد ما.

والثانـــية تلقي الشك على ما يعتقده كثير من الناس، بل في الواقع ما يؤمن به الجميع في الخطاب الأميركي العام، من أن الحكومة الديمقراطية الليبرالية هي دائماً، وكنتـــيجة حتمـــية، متفوقة على الحكومة غير الديمقراطية، أو على الأقل مفضلة علـــيها. ولا ريـــب في صـــحة هذا إذا تساوت الأمور كلها، لكنها ليست دائماً متـــساوية. دع عنك أوكرانيا المنهوبة، التي حصلت على الديمقراطية مقابل خسارة ثلثـــي الإنـــتاج القومي المتواضع الذي كان مخصصاً لها في العهد السوفيتي. وخذ كولومبـــيا مثلاً، وهي جمهورية، بمقاييس أميركا اللاتينية، بل بمعايير اليوم عموماً، تتمـــتع بـــرقم فـــريد مـــن الحكومات الديمقراطية الدستورية القائمة على التمثيل والمتواصـــلة عملـــياً، فقد كان فيها حزبان متنافسان انتخابياً، الأحرار والمحافظون، يخوضـــان التنافـــسات السياسية كما تتطلبه النظرية، وهي لم تكن قط تحت حكم عـــسكري أو قادة فاشيين لأكثر من فترات قصيرة. ومع ذلك، ورغم أن البلد لم يدخل في حروب دولية، فإن عدد من قُتلوا أو أصيبوا بعاهات مستديمة أو أُخرجوا من ديارهم وأموالهم في كولومبيا خلال نصف القرن الماضي يُقدر بالملايين. ونكاد نجزم بأن هذا العدد يفوق بكثير نظيره في أي بلد يقع ضمن الفضاء الغربـــي، كما أنـــه أكـــبر حـــتماً من أي عدد في بلدان تلك القارة التي ابتُليت بالدكتاتوريات العـــسكرية. ولـــست أزعـــم هنا أن الأنظمة غير الديمقراطية أفضل من الأنظمة

الديمقــراطية، لكـــنه مجرد تذكير بحقيقة كثيراً ما يتم إغفالها وهي أن خير البلاد لا يعتمد على وجود نمط ما من الإجراءات الدستورية أو غيابه، مهما نال ذلك النمط من التزكية الأدبية.

الملاحظة الثالثة عبر عنها ونستون تشرشل في مقولته المعروفة "الديمقراطية هي أســوأ أشكال الحكم، باستثناء جميع الأشكال الأخرى". فبينما تؤخذ هذه المقولة علــى أنها في صالح الديمقراطية التمثيلية الليبرالية، فهي في الحقيقة تعبير عن الشك. ومهمـــا تكن الشعارات، فإن المحللين السياسيين والساسة يبقون في غاية الشك في الديمقــراطية التمثيلـــية الواسعة النطاق كسبيل فعال لتسيير الحكومات، أو غيرها. فالنظـــرة إلى الديمقـــراطية هي في الأساس نظرة سلبية، إذ حتى بوصفها بديلاً عن غيرها من النُّظُم، لا يمكن تعريفها إلا بحذر. غير أن هذا الأمر لم يكن مهماً خلال أكثر القرن العشرين، نظراً لأن النظم السياسية التي كانت تنافسها -من كلا اليمين واليسار الفاشيين حتى نِهاية الحرب العالمية الثانية، ومن اليسار الفاشي أساساً حتى نِهايـــة الحـــرب الباردة- كانت، أو على الأقل بدت لكثير من الليبراليين، في غاية القـــبح والـــسوء. وإلى أن واجهت مثل هذا التحدي، فعيوب الديمقراطية الليبرالية التمثيلـــية الـــتي لا تنفك عنها، بوصفها نظاماً للحكم، كانت بينة لأكثر المفكرين الجـــادين، وكـــذلك لكُتّاب الهجاء السياسي. بل لقد كانت هذه العيوب تناقش بـــصراحة وعلـــى الملأ حتى بين الساسة، إلى أن بات من غير الملائم التصريح بين الـــناس بمـــا كانـــوا يعتقدونه عن مجموع المصوتين الذين كانت انتخاباتُهم تعتمد علـــيهم. على أن هذه الديمقراطية كانت مقبولة في البلاد التي لها تاريخ طويل مع الحكـــومات التمثيلـــية، ليس لأن النظم الأخرى كانت تبدو أسوأ بكثير فحسب، ولكـــن لأن قلة قليلة من الناس شعرت فعلاً بالحاجة لنظام بديل، ولاسيما في حقبة شـــهدت ثـــراء عاماً، وحياة أفضل حتى للفقراء، وأنظمة ضمان اجتماعي شاملة، بخلاف الحقبة البائسة التي غمرتْها حروب عالمية، وشملتها نكبات اقتصادية كونية. ولا ريب أن كثيراً من أنحاء العالم التي تحكمها الآن شكلياً حكومات تمثيلية تعيش مثل هذه الأوقات السعيدة.

إن انـــتقاد شعارات الديمقراطية الليبرالية بوصفها نموذجاً للحكومة هو، كما كـــان دومـــاً، لعِبُ أطفال. إلا أن شيئاً واحداً فيها لا سبيل إلى إنكاره، وهو أن

"الـــشعب" (أي جماعـــة من الناس ينسحب عليها هذا التعريف) هو اليوم الأساس والمرجع العام لجميع حكومات الدول ما عدا الثيوقراطيةَ منها. وليس هذا غير ممكن التجنب فحسب، بل هو صحيح، لأن الحكومة لو كان لها من هدف، فليس سوى أنهـــا تتكلم باسم جميع مواطنيها وتسعى لتوفير الخدمة والرعاية لهم. هكذا كانت الحكـــومة في عصر الرجل العادي[2]، من الشعب وإلى الشعب، رغم أنه كان من الواضح أنّها لا يمكن أن تكون، بأي معنى إجرائي، حكومة بواسطة الشعب. وقد شـــكّل هذا أرضية عامة للديمقراطيين الأحرار، والشيوعيين، والفاشيين، والقوميين مـــن جمـــيع الألوان، رغم أن أفكارهم اختلفت في كيفية تشكيل "إرادة الشعب" والتعبير عنها والتأثير عليها. فالديمقراطية الليبرالية هي الميراث العام الذي ورثه القرن الحـــادي والعـــشرون عـــن القرن العشرين، قرن الحروب الشاملة والاقتصادات التعاونـــية. وهـــي لا تعتمد على أن المساواة بين الشعوب لم تعد تقبل الدونية في مجـــتمع طبقـــي تحكمه جماعة من المتفوقين "طبيعياً"، وإنما كذلك على حقيقة أن الـــدول القومـــية الحديثة، والاقتصادات والنظم الاجتماعية لم تستطع إلى الآن أن تعمـــل بدون الدعم الصامت، بل حتى المشاركة والتعبئة الفعالة لأعداد ضخمة من مواطنيها. فالدعاية الواسعة كانت عنصراً أساسياً حتى للأنظمة التي كانت مستعدة لأن تطـــبق على شعوبِها الإكراه اللامحدود. حتى الدكتاتوريات لا تستطيع البقاء طويلاً إذا ما خسرت رغبة رعاياها في قبول النظام. ولذلك فعندما وقعت الواقعة، ذهـــب ما يسمى بالأنظمة "التوتاليتارية" (الاستبدادية) في أوروبا الشرقية كأنه لم يكن، في لمح البصر وهدوء الأموات.

إنه ميراث القرن العشرين. فهل سيظل هذا هو الأساس للحكومة الشعبية، بما فيها الديمقراطية الليبرالية، في القرن الحادي والعشرين؟ إن ما تطرحه هذه المحاضرة هو أن المرحلة الراهنة من التطور الرأسمالي المعولم قللت من شأن هذا الميراث، وأن هذا التطور سيكون له، بل قد بدأنا نرى له آثاراً خطيرة على الديمقراطية الليبرالية،

(2) هـــذا العصر هو الفترة الواقعة بين عشرينيات القرن التاسع عشر وأربعينياته، وهو فترة من الـــتاريخ شـــهد فيها المجتمع الأميركي تحولات كثيرة هامة، فيما يتعلق بالسياسة والاقتصاد والاجـــتماع. ولعل أهم ما تميز به هذا العصر هو أن ما وقع فيه من إصلاحات سياسية كان يقصد منه وضع سلطة أكبر في يد الرجل العادي. (المترجم)

كما هو مفهوم الآن، لأن السياسة الديمقراطية اليوم تعتمد على افتراضين اثنين، أحدهما أخلاقي، أو إن شئت: نظري، والآخر عملي. أما بلغة الأخلاق، فهي تتطلب الدعم السريع للنظام من قبل كتلة المواطنين الذين يفترض أنّهم يشكلون مجموع سكان الدولة. ومهما كانت الأوضاع التي حظي بها البيض في أبارتايد جنوب أفريقيا ديمقراطيةً، فإن نظاماً حرم أغلبية سكانه من حقوقهم لا يمكن أن يعد ديمقراطياً. إن ما يقوم به المرء من أفعال يعبر من خلالها عن موافقته على شرعية النظام السياسي، مثل التصويت الدوري في الانتخابات، هو شيء رمزي ليس إلا. بل طالما كان من المتعارف عليه في أوساط علماء السياسة أنه في الدول التي تتمتع بمواطنة واسعة، فإن أغلبية متواضعة فقط هي التي تشارك على نحو متواصل وفعال في شؤون الدولة أو منظماتها الجماهيرية. وهذا أمر يرتاح له أولئك الذين يتولون زمام الأمور، ولطالما رغب الساسة والمفكرون المعتدلون في وجود درجة من اللامبالاة السياسية[3]. لكن تلك الأفعال مهمة؛ فإننا نواجه اليوم بُعداً شديد الوضوح من قبل بعض المواطنين عن الفضاء السياسي. ويبدو أن معدل المشاركة في الانتخابات آخذ في التناقص في معظم البلاد الديمقراطية الليبرالية. ولو كانت الانتخابات الشعبية هي المعيار الأساسي للديمقراطية التمثيلية، فما مدى إمكانية الحديث عن الشرعية الديمقراطية لسلطة منتخبة من قبل ثلث الناخبين المفترضين، كما في حالة مجلس النواب الأميركي، أو من قبل نحو 10 أو 20% من الناخبين، كما في حالة انتخابات الحكومة المحلية البريطانية الأخيرة والبرلمان الأوروبي؟ أو في الواقع في حالة رئيسٍ للولايات المتحدة منتخبٍ من قِبَلِ أقلَّ بقليل من نصف النصف المخول بالتصويت من الأميركيين؟

وعلى الجانب العملي، فإن حكومات الدول القومية أو الإقليمية الحديثة -أي حكومة- ترتكز على افتراضات ثلاثة: أولها تمتعها بقوة تفوق قوة أي جماعة أخرى تعمل فوق أراضيها، الثاني أن سكان أراضيها يقبلون سلطتها برغبة منهم، قويت أم

(3) السلوك السياسي *Political behavior*، لهربرت تينغستن: دراسات في إحصائيات الانتخابات (لندن، 1937)، صفحات 225 إلى 226، والرجل السياسي *Political man* لسيمور مارتن ليبست: القواعد الاجتماعية للسياسة (طبعة ورقية الغلاف، نيويورك، 1963)، صفحات 227 إلى 229.

ضعفت. والثالث أن الحكومات يمكنها أن تقدم لهم خدمات لا يمكن أن تصل إليهم من غير هذا الطريق بالتساوي، أو بالمطلق، مثل، كعبارة "قانون وحكم" في القول المأثور. وعبر السنوات الثلاثين أو الأربعين الماضية ما فتئت صلاحية هذه الافتراضات آخذة في الاضمحلال.

أولاً، فبينما تبقى الدولة أقوى من أي قوة محلية منافسة، كما بينت لنا السنوات الثلاثون الماضية في إيرلندا الشمالية، فحتى أقوى الدول وأكثرها استقراراً وفاعلية فقدت الاحتكار المطلق للقوة، لأسباب منها سيل الأدوات القتالية الحديثة الصغيرة والقابلة للحمل وذات القدرة التدميرية، والتي باتت من المجموعات الصغيرة على طرف الثُّمام، ثم ما تعاني منه الحياة الحديثة من ضعف شديد إزاء أي ارتباك مفاجئ، مهما كان صغيراً. ثانياً، أقوى عمودين ترتكز عليهما الحكومة المستقرة بدآ بالاهتزاز، وهما (في البلدان ذات الشرعية الشعبية) الولاء الطوعي والخدمة التي يقدمها المواطنون للدولة، و(في البلدان التي ليس فيها شرعية شعبية) القابلية للانصياع للقوة الطاغية والمتجذرة للدولة. فبدون الأول، ما كان ليكون من الممكن خوض الحروب الشاملة التي اعتمدت على الخدمة العامة والتعبئة الوطنية، كما لم يكن من الممكن ارتفاع دخل الدول إلى نصيبه الحالي من إجمالي الناتج القومي الذي ربما يصل اليوم إلى 40% في بعض البلدان، ويبلغ 20% أو نحوها حتى في الولايات المتحدة وسويسرا. وبدون الثاني -كما يبدو من تاريخ أفريقيا وأصقاع شاسعة من آسيا- لم يكن لمجموعات صغيرة من الأوروبيين أن تحافظ على حكم استعماري لأجيال بتكلفة متواضعة نسبياً.

الافتراض الثالث لم يتم الاستخفاف به عبر إضعاف قوة الدولة فحسب، ولكن من خلال عودةٍ في أوساط السياسيين والمنظرين، منذ السبعينيات، إلى الانتقاد شديد التطرف للدولة لحملها على عدم التدخل في شؤون المواطنين وإلغاء دورها بأي تكلفة. ذلك أن ثمة دعوى، تعتمد على معتقدات ثيولوجية أكثر من اعتمادها على الدليل التاريخي، أن أي خدمات تقدمها السلطات العامة لا تخلو من أحد أمرين، فهي إما أن تكون غير مرغوب فيها، وإما أن "السوق" توفرها على نحو أفضل، بجودة أعلى وسعر أقل. ومنذ ذلك الحين تضخم استبدال الخدمات الخاصة أو المخصخصة بالخدمات العامة (وكذلك بالخدمات التعاونية). وعليه فقد

تم التخلـــي عـــن كـــثير مـــن أنشطة الحكومة القومية أو المحلية، كمصلحة البريد والـــسجون والمـــدارس والمياه وحتى خدمات الضمان الاجتماعي لصالح شركات تجاريـــة، أو تحـــويل هـــذه الأنشطة إلى شركات خاصة. كما تم تحويل الموظفين الحكوميين إلى وكالات خاصة أو استبدالهم بمتعاقدين تجاريين، بل لقد تم التعاقد مع شـــركات حتى فيما يتعلق بالشؤون الحربية. وبالطبع فقد أمسى نموذج الشركات الخاصـــة الـــتي تسعى إلى تحقيق أقصى الأرباح هو النموذج الذي تطمح إليه حتى الحكـــومة نفـــسها. وإلى درجة حدوث هذا، فقد مالت الحكومة إلى اللجوء إلى آلـــيات الاقتـــصاد الخاص لاستبدال التعبئة النشطة والخاملة لمواطنيها. وفي الوقت نفسه، فلا سبيل إلى إنكار أنه في البلدان الغنية في العالم فإن الانتصارات غير العادية للاقتـــصاد قـــدمت لمعظم المستهلكين أكثر مما قدمته أو وعدت به أي حكومة أو جماعة في الآونة الأقل انتعاشاً.

لكن هنا تحديداً تكمن المشكلة، فإن نموذج سيادة السوق ليس متمماً لليبرالية الديمقـــراطية، ولكنه بديل عنها. بل إنه بديل عن أي لون من ألوان السياسة، من حـــيث إنه ينكر الحاجة للقرارات السياسية التي هي تحديداً قرارات تخص المصالح العامـــة أو مـــصالح الجماعة كقسيم لمجموع الخيارات المتاحة للأفراد الباحثين عما يفضلون، سواء أكانت هذه الخيارات عقلانية أم غير ذلك. وعلى أي حال، فذلك يعـــني أن عملـــية التمييز المستمرة لاكتشاف ما يريده الناس، والتي توفرها السوق (وبحث السوق) يجب أن تكون أكثر فاعلية من اللجوء -من وقت لآخر- إلى عد الرؤوس عداً تقريبياً عبر الانتخابات. فالمشاركة في السوق تعوض عن المشاركة في السياسة، والمستهلك يأخذ مكان المواطن. وقد ذهب السيد فوكوياما إلى أن اختيار المـــرء عدم التصويت، كاختياره التسوق في السوبرماركت بدلاً من حانوت محلي صـــغير، إنمـــا يعكـــس "خـــياراً ديمقـــراطياً يقوم الناس به، فهم يريدون سيادة المـــستهلك"[(4)]. ولا شـــك أنهم يريدون، لكن هل هذا الخيار متكافئ مع ما اعتبر نظاماً سياسياً ديمقراطياً ليبرالياً؟

ومـــن هـــنا، فإن الدولة الإقليمية ذات السيادة، أو تركيبة الدولة، التي تمثل الإطار الرئيسي للديمقراطية أو أي سياسات أخرى، باتت اليوم أوهنَ من ذي قبل،

(4) مجلة بروسبكت Prospect، أغسطس إلى سبتمبر 1999، ص 57.

فقد قل مدى أنشطتها وتقلصت فعاليتها، وأخذت هيمنتها على مواطنيها أو رعاياها في الانحدار، إذ لم يعودوا يُبدون تلك الطاعة العمياء أو ذلك الإذعان السلبي. ويبدو أن ما شهده القرنان ونصف القرن من نمو متواصل في قوة الدول الإقليمية الحديثة وقدرتها على تعبئة سكانها، أياً كانت طبيعة أو أيديولوجية أنظمة تلك الدول، شارف على الانتهاء. فلم تعد مقولة سلامة أراضي البلدان الحديثة، أو التي يطلق عليه الفرنسيون "الجمهورية واحدة وغير قابلة للتجزئة"، مقولة مسلّماً بها. فهل في غضون ثلاثين عاماً من الآن ستبقى دولة إسبانيا أو إيطاليا أو بريطانيا العظمى غير المنقسمة محط انتماء مواطنيها؟ إن هذه هي المرة الأولى منذ قرن ونصف من الزمان يمكن طرح مثل هذا السؤال بواقعية، وجل ما سبق يؤثر حتماً على آفاق الديمقراطية.

لقد عادت العلاقة بين الرعايا والسلطات العامة أكثر فتوراً، وغدت صلاتهما أكثر وهناً. لقد تدهور مفهوم "الملك الذي تحيط به هالة من القداسة تدهوراً شديداً، ليس للملوك الذين ذكرهم شكسبير فحسب، بل الرموز العامة التي تستحوذ على الالتزام القومي وولاء المواطنين في أي حكومة شرعية، وبخاصة الحكومات الديمقراطية، الرئاسية والملكية. ولعل هذا يتضح في أجلى صوره في البرلمان البريطاني، فلا أدل على تدهوره من أن الصورة الرسمية للبرلمان التي نراها على شاشاتنا إنما تهدف إلى حجب تناثر ثلة من أعضائه في مساحة خاوية من المقاعد الخضراء. أما جلساته فلم تعد تُنقل حتى في كبريات الصُّحُف، باستثناء ما يقع من شد وجذب بين النواب أو على سبيل التمثيل الهزلي. وعلاوة على ذلك، فهناك وهن عضال في الحركات أو الآلات السياسية الرئيسية الخاصة بتعبئة الفقراء جميعاً، والتي كانت تعطي بالفعل معنى حقيقياً بعض الشيء لكلمة "ديمقراطية".

ومن ثم، فقد وهنت رغبة المواطنين في المشاركة في الحقل السياسي، وضعُفت فعالية الطريقة التقليدية لممارسة المواطنة، والتي تعد -طبقاً للنظرية المعتادة- الطريقة الشرعية الوحيدة، وهي الانتخابات التي تجرى عن طريق التصويت الشامل لكل من يمثل "الشعب"، ومن ثم الذين يحق لهم ممارسة السلطة نيابة عنهم. أما في الفترات التي تتخلل الانتخابات، والتي تكون عدة أعوام في المعتاد، فلا وجود للديمقراطية إلا كتَهديد محتمل في وجه إعادة انتخابِهم أو إعادة انتخاب أحزابِهم. لكن من

الواضح أن ذلك غير واقعي من وجهة نظر المواطنين والحكومات على السواء. ومن هـنا، يـزداد الـزيف الفكري في الكلمات المنمقة العامة التي يلقيها السياسيون الديمقـراطيون، ولاسـيما عندما يواجهون عنصرين في مجرى الأحداث السياسية الديمقـراطية أصبحا أساسيين، وهما دور الإعلام الحديث، والتعبير عن الرأي العام من خلال الأفعال المباشرة (أو غياب الأفعال).

ذلـك أن هذين العنصرين هما المحركان اللذان يمكن من خلالهما ممارسة بعض السيطرة على أفعال الحكومة في الفترة بين الانتخابات، كما أن تطورهما يعوض ما حل بمشاركة المواطنين وفعالية الإجراءات المعتادة التي تتخذها الحكومة التمثيلية من ضـعف وتدهور. فالعناوين الرئيسية، أو بالأحرى الصور التلفزيونية التي لا تقاوم، هـي الهدف المباشر للحملات السياسية كافة، لأنّها أكثر فعالية من تعبئة عشرات الآلاف، كمـا أنهـا بالطـبع أسهل. لقد ولى الزمن الذي كانت تؤجل فيه جل الأعمـال في مكتب الوزير من أجل الإجابة عن سؤال حرج يثار في البرلمان. فقد بات بمقدور صحفي متحرٌ أن يعطل حركة رئيس الوزراء تماماً من خلال ما يتيحه لـه النشر من آفاق، فليست المناقشات البرلمانية ولا حتى سياسات التحرير هي التي تعرض تعبير الجماهير عن سخطها بهذا القدر من الجلاء الذي يجعل الحكومات - حـتى التي أحرزت أعلى أغلبية في الأصوات منها- تضطر للاهتمام بها في الفترة ما بين الانتخابات، كما وقع أيام فرض ضريبة الدخل المتساوية (Poll Tax)، وضريبة البتـرول، والحملة على الأطعمة المعدلة وراثياً. وعندما يثار سخط الجماهير، فليس مـن المجدي تجاهلها بزعم أنها أُثيرت من جانب قلة غير منتخبة وغير صالحة لتمثيل الشعب، كما هو الحال في المعتاد.

يتـضح بجـلاء الدور الرئيسي للإعلام في السياسات الحديثة، فبفضله، غدا الـرأي العـام أكثـر قـوة من ذي قبل، وهذا يفسر الصعود غير المنقطع للمهن المتخصـصة في التأثير فيه. أما الأقل وضوحاً فهو الصلة الحرجة التي تربط السياسة الإعلامية والأفعال المباشرة، أي الأفعال التي تتخذ من الأسفل والتي تؤثر على أعلى صانعي قرار تأثيراً مباشراً، مُغفلة دور الآليات الوسيطة للحكومة التمثيلية الرسمية، وهـو ما لا يخفى في حال عدم وجود مثل هذه الآليات الوسيطة، أي في شؤون ما بـين الـدول. كلنا يعرف ما يسمى أثر قناة "سي.أن.أن": وهو الشعور السياسي

القـــوي، لكن غير المنظم كلياً، بأن "إجراءً يجب أن يتخذ" حيال المشاهد الوحشية الـــشنيعة التي تظهر على التلفاز، كما هو الحال في كردستان وتيمور أو أي مكان آخر، والتي كانت من الشدة بحيث نجم عنها إجراءات تكاد تكون مرتجلة من قبل الحكومات استجابة لهذه المشاهد. بل منذ عهد أقرب، أظهرت المسيرات في سياتل وبـــراغ فعالـــية العمل المباشر الهادف الذي قامت به مجموعات صغيرة واعية بأثر الكاميرا، حتى على المنظمات المؤسسة لتكون ذات حصانة ضد العمليات السياسية الديمقراطية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي. ولو كان هناك اليوم عناوين رئيـــسية نحـــو "رواد الصناعة المالية العالمية يأخذون التحذيرات بعين الاعتبار"[5]، فسيكون الدافع وراء ذلك، ولو جزئياً، ما يظهر في أفضل أماكن للعناوين الرئيسية من صور مشاجرات بالأيدي بين مجموعات من الأقوياء المتسترين بأقنعتهم السوداء ومجمـــوعة من شرطة مكافحة الشغب وقد غطيت رؤوسهم بالخوذات وأجسامهم بالدروع كما لو كانوا في حروب العصور الوسطى.

كـــل ذلك يواجه الديمقراطية الليبرالية بأخطر مشاكلها وأكثرها حداثة. ففي عـــالم يزداد عولمة وتخطياً للحدود القومية، تتعايش الحكومات القومية مع قوى لها نفـــس القـــدر، علـــى الأقل، من التأثير الذي تحدثه الحكومات على الحياة اليومية لمواطنـــيها، إلا أنهـــا خارجة عن سيطرتها بدرجات متفاوتة. ومع هذا، فلا تملك الحكـــومات الخـــيار السياسي بالتنازل أمام القوى الخارجة عن سيطرتها، حتى لو رغبت في ذلك. فإقرارات العجز عن فعل شيء حيال اتجاه انفلات أسعار النفط لا تـــندرج ضـــمن الأمور السياسية، لأنه عندما يقع خطأ ما، يغدو لدى الناس -بمن فـــيهم المديرون التنفيذيون للشركات- قناعةٌ مسوَّغة بأن الحكومة يمكنها أن تفعل شيئاً، بل يجب عليها فعل شيء حيال ذلك، حتى في بلدان مثل إيطاليا، حيث يتوقع مـــن الدولـــة أن تقدم القليل أو لا تقدم شيئاً، وكذلك الولايات المتحدة حيث لا يـــؤمن بالدولـــة عـــدد كـــبير مـــن الناخبين. وفي النهاية، هذا هو سبب وجود الحكومات.

ولكـــن مـــا الذي بمقدور الحكومات أن تفعله ويجب أن تفعله؟ فالحكومات باتت تقع تحت ضغط متزايد، أكثر من ذي قبل، يفرضه عليها رأي الجمهور الذي

---

(5) إنترناشيونال هيرالد تريبيون International Herald Tribune، 2 أكتوبر 2000، ص 13.

تـــضعه دائمـــاً نـــصب أعينها، والحكومات تدرك أهمية هذا الرأي، وهذا ما يقيد خـــياراتها. وعلى الرغم من ذلك، لن تتوقف الحكومات عن ممارسة السلطة. بل يحـــثها خـــبراء العلاقات العامة لديها على أن تظهر دائمًا في حالة ممارسة للسلطة، وهـــذا، كما نعرف من التاريخ البريطاني في أواخر القرن العشرين، يضاعف عدد الإيماءات والإعلانات وأحياناً التشريعات غير الضرورية. ومع ذلك، حتى بدون ما يفرضـــه عليهم خبراء العلاقات العامة، وعلى النقيض من الحالمين بعالم تحكمه كلياً (ولما فيه الخير) "اليد الخفية" لآدم سميث، دائماً ما تتعثر السلطات العامة في الوقت الحـــالي في اتخاذ قرارات بشأن المصلحة العامة تكون فنية بقدر كونها سياسية. ومن هنا فلا يمكن الاسترشاد بالأصوات الديمقراطية (أو اختيار المستهلكين في السوق). فهذه الأصوات في أفضل الأحوال معجلّة للسرعة أو كابحة لها، إذ من غير الممكن اكتـــشاف التبعات البيئية للنمو المتناهي في حركة مرور السيارات، وأفضل الطرق للـــتعامل معها هو الرجوع إلى الاستفتاءات الشعبية. وعلاوة على ذلك، قد تكون هـــذه الطرق في نهاية الأمر غير شائعة، وفي حقل الديمقراطية، ليس من الحكمة أن يفـــرض علـــى مـــسامع جمهور الناخبين ما لا يودون سماعه. فكيف يمكن تنظيم الشؤون المالية للدولة بشكل منطقي، إذا كانت الحكومة قد أقنعت نفسها فعليا بـــأن أي اقتراح لرفع الضرائب في أي مكان سوف يؤدي إلى إنهاء أي أمل لها في الانتخابات، وإذا كانت الحملات الانتخابية مجرد مباريات في حنث اليمين في الـــشؤون المالية، وميزانيات الحكومات إنما هي تدريبات على التعتيم المالي؟ فإن "رغبة الشعب" -باختصار- أياً كانت طريقة التعبير عنها لا يمكن أن تملي المهـــام المحـــددة المـــنوطة بالحكـــومات. وحسب ما لاحظه واضعا النظريات الديمقراطية -اللذان ما قَدَرهما الناسُ حقَّ قَدْرِهما- سيدني (Sidney) وبياتريس ويب (Beatrice Webb)، فيما يخص الاتحادات التجارية، فإنها لا يمكن أن تحكم علـــى المشاريع بل النتائج فحسب، وتكون أفضل بكثير عند "التصويت ضد" عنها في "التصويت مع"، وعندما تحقق بالفعل أحد انتصاراتها المعارضة الرئيسية، مثل الإطاحة بالأنظمة الفاسدة التي استمرت خمسين عاماً بعد الحرب في إيطاليا والـــيابان، لا يمكنها أن توفر وحدها بديلاً. وسوف نرى ما إذا كان بوسعها ذلك في صربيا.

ومع هذا كله، فإن الحكومة في خدمة الشعب، ويجدر الحكم على آثارها من خلال ما تقدمه للشعب. ومهما بلغت "رغبة الشعب" مبلغها من عدم الوعي أو الجهل أو حتى الغباء، ومهما كانت طرق الكشف عنها غير ملائمة، فإن رغبة الشعب لا يمكن الاستغناء عنها. كيف بنا إذاً أن نقيم الطرق التي تؤثر بها الحلول الفنية السياسية للمشاكل التي تخص الإنسانية -مع ما لها من خبرة وكونها مرضية فنياً في المجالات الأخرى- على حياة البشر الحقيقيين؟ باءت الأنظمة السوفيتية بالفشل لعدم السماح بنهج اتجاهين معاكسين بين من يتخذون القرارات "لصالح الشعب" ومن تُفرض عليهم هذه القرارات. ووقعت العولمة في ظل نظرية عدم التدخل (دعه يعمل) في السنوات العشرين الماضية في نفس الخطأ، والحكومة هي التي قامت على إزالة جميع العقبات التي تواجهها على نحو منظم، بناء على مشورة أجدر الاقتصاديين الخبراء فنياً. وبعد عشرين سنة من إغفال التبعات الاجتماعية والإنسانية للرأسمالية العالمية المحررة، استنتج رئيس البنك الدولي أن كلمة "عولمة" توحي لمعظم سكان العالم بـ "الخوف وعدم الأمان" بدلاً من "الفرصة والاحتواء في العالم"[6]. حتى ألان غرينسبان (Alan Greenspan) ووزير المالية بالولايات المتحدة لاري سامرز (Larry Summers)، وافقا على أن "كراهية العولمة تمتد جذورها بشدة" وأن "اعتزال السياسات التي تستهدف السوق والعودة إلى مذهب حماية الإنتاج الوطني" إنما هي احتمالات حقيقية.

ولا ننكر إذاً أنه في ظل الديمقراطية الليبرالية، يجعل الإنصات إلى إرادة الشعب ممارسة السلطة أكثر صعوبة. ولم يعد الحل الأمثل متاحاً للحكومات في الوقت الحالي إلا بشق الأنفس، وهو الحل الذي كان يركن إليه المتمهنون بالمهن الطبية والطيارون في الماضي، ولا يزالون يحاولون الركون إليه في عالم يزداد ريبه، وهو القناعة الواسعة الانتشار بأننا نشاطرهم نفس المصالح؟ إننا لم نخبرهم بكيفية تقديم الخدمة لنا، لأننا لا نستطيع ذلك لأننا لسنا من أهل الخبرة، ولكننا نثق بهم ما لم يستجد أي خطأ ما. تتمتع بضع حكومات كقسيم للأنظمة السياسية في الوقت الحالي بهذه الثقة الأساسية والبديهية. في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية، أي متعددة الأحزاب، نادراً ما تُمثل الأغلبية الفعلية للأصوات، وناهيك عن جمهور الناخبين

---

(6) في نفس المكان.

(في المملكة المتحدة، لم يحظ أي من الأحزاب منذ عام 1931 بما يزيد عن 50% من الأصوات، وكذلك لم تمثل أي من الحكومات منذ التحالف في زمن الحرب أغلبية واضحة. لقد انهارت المدارس ومحركات الديمقراطية التي كانت تنتهج النهج القديم، وكذلك المنظمات والأحزاب التي تمثل الجمهور، والتي أولت حكوماتها في السابق ثقة بديهية ودعماً وطيداً. وفي ظل الإعلام فائق القوة الموجود في كل مكان في آن واحـد، بمقـدور القائد الذي يجلس في المقعد الخلفي (الراكب الذي لا يرضى بما يقوم به السائق)، والذي يدعي أنه ندٌّ للحكومة في الخبرة، أن يعلق باستمرار على أداء الحكومة.

في ظـل هـذه الظـروف، فإن الحل الأنسب، وربما الوحيد، للحكومات الديمقراطية هو الحفاظ على عملية صناعة القرار قدر الإمكان في منأى عن الإعلان والـسياسة، أو على الأقل تجنب الإجراءات الخاصة بالحكومة التمثيلية، وهذا يعني كـلاً مـن الناخـبين الأساسيين وأنشطة المجالس والوكالات المنتخبة. (الولايات المـتحدة، وهـي بـلا ريـب حالة قصوى، تقوم بمهام دولة لها سياسة حكومية متماسـكة، فحسب، إذ إن الرؤساء قد وجدوا في بعض الأحيان طرقاً يمكنهم من خلالها تفادي الغلو في الرسميات المفرطة التي يلتزم بها الكونغرس المنتخب على نحو ديمقراطـي). وهذا ينطبق كذلك في بريطانيا، حيث عملت المركزية اللافتة للنظر لسلطة صنع القرار القوية بالفعل جنباً إلى جنب مع التقليل من شأن مجلس النواب وكـذلك التحويل الشديد في مهام المؤسسات غير المنتخبة، سواء أكانت عامة أم خاصة، تحت مظلة كل من حكومات حزب المحافظين وحزب العمل. وسوف يتم وراء الكوالـيس (في الخفـاء) الـتفاوض بـشأن عدد لا بأس به من السياسات وحسمها، مما يسهم بالطبع في زيادة ارتياب المواطنين إزاء الحكومة والإنقاص من نظـرهم للـسياسيين، وهـنا ستخوض الحكومات حرب عصابات مستمرة ضد الـتحالف بـين مـصالح حملات الأقليات المنظمة والإعلام. وهؤلاء سوف يرون بشكل متزايد أن دورهم السياسي هو نشر كل ما تفضل الحكومات أن تبقيه سراً، وفي الوقت نفسه، وهذا من باب السخرية لمجتمع يعتمد كلياً على تدفق غير منقطع للمعلـومات والتـرفيه، فهم يعتمدون على وكلاء الدعاية بالمؤسسات التي عليهم انتقادها لشغل شاشاتهم وصفحاتهم.

إذاً في هـــذا الموقـــف، ما هو مستقبل الديمقراطية الليبرالية؟ فهو لا يبدو بالغ الكآبة على الورق، اللهم إلا في الثيوقراطية الإسلامية، حيث لم تعد هناك حركات سياسية قوية تعارض هذا الشكل من الحكومة من حيث المبدأ، ولن تقوم لإحداها قائمـــة في المـــستقبل القريب. وقد شهد النصف الثاني من القرن العشرين العصر الذهبـــــي للدكـــتاتورية العـــسكرية، وهو ما كان يمثل خطراً أكبر بمراحل من الشيوعية على الأنظمة الانتخابية الغربية والمستقلة التي كانت مستعمرة في السابق. ولم يكـــن القـــرن الحادي والعشرون يبدو أفضل بالنسبة إليهم. ولم تختر أي من الدول العديدة التي كانت شيوعية في السابق أن تسير على نفس الدرب، وعلى أي حال، تفتقد جل هذه الأنظمة الشجاعة الكاملة لاعتناق فكرة مناهضة للديمقراطية، وتزعم فقط أنها حامية الدستور حتى يوم العودة (غير محدد التاريخ) للحكم المدني. ويـــبدو أنـــنا لا نرى الحكومات السابقة التي نصبها الناس في الزنـــزانات بزوايا الشوارع، ولاسيما في المناطق العديدة التي يسودها الفقر وعدم الرضا الاجتماعي؟.

ومـــرة أخـــرى، مهما كان ما يبدو عليه الحال قبل الزلازل الاقتصادية التي وقعـــت من عام 1997 إلى 1998، فمن الواضح أن يوتوبيا السوق العالمي الذي لا دولـــة له طبقاً لنظرية عدم التدخل (دعه يعمل) لن يتحقق. ومعظم سكان العالم، وبالطـــبع الخاضعون منهم للأنظمة الديمقراطية الليبرالية الجديرة بهذا الاسم، سوف يظلـــون يعيشون في دول فعالة عملياً، على الرغم من أنه في بعض المناطق التعيسة انفـــصلت سلطة الدولة عن الإدارة بشكل افتراضي. ستستفيد غالبية أعضاء الأمم المتحدة أقصى استفادة من أحد الأنظمة السياسية المطابقة للنظام الحديث، أو -كما هو الحال في أجزاء كبيرة من أميركا اللاتينية- من أحد الأنظمة الطويلة بل والمألوفة في أجـــزاء منها، ولن ينجح هذا النظام في أغلب الأحوال، إلا أنه قد ينجح أحياناً. ومن هنا، ستستمر السياسة. ولأننا سنظل نعيش في عالم شعبـــي (محوره الشعب)، إذ ينبغـــي على الحكومات فيه أن تضع الشعب نصب أعينها، ولا يستطيع الشعب فـــيه أن يحيا دون حكومة، فسوف تستمر الانتخابات الديمقراطية. واليوم تم إدراك أهمـــية الانتخابات عالمياً تقريباً بوصفها تضفي الشرعية، وأنها توفر للحكومة على نحـــو ثانـــوي طـــريقة ملائمة لاستشارة "الشعب" دون الحاجة لتوريط نفسها في خطوات مادية للغاية.

وبإيجاز، سوف نواجه مشاكل القرن الحادي والعشرين بمجموعة من الآليات السياسية غير ملائمة على الإطلاق للتعامل مع هذه المشاكل، فهي تنحصر داخل حدود الدول القومية، التي يزداد عددها، وتجابه عالماً متعولماً يخرج عن نطاق العمل بها. وليس من الواضح كذلك إلى أي مدى يمكن تطبيقها في الإقليم الشاسع المتغاير، والذي لا يملك إطاراً سياسياً مشتركاً، مثل الاتحاد الأوروبي. وهذه الآليات تواجه اقتصاداً عالمياً يعمل بفعالية من خلال اتحادات مختلفة نسبياً (مؤسسات عابرة للقوميات) لا تنطبق عليها اعتبارات الشرعية السياسية والمصلحة العامة وتسلك قنوات بديلة للسياسة، وفوق ذلك كله، تواجه الآليات المشاكل الأساسية لمستقبل العالم في عصر أضحى فيه تأثير أفعال الإنسان على الطبيعة والعالم إحدى قوى الاتساق الجيولوجي. وسوف يتطلب حل هذه المشاكل أو التخفيف من حدتها، أو بالأحرى، يجب أن يتطلب اتخاذ تدابير لن تدعم بلا ريب من خلال عد الأصوات أو قياس ما يفضله المستهلك. إن هذا التصور غير مشجع على الإطلاق سواء على صعيد آفاق الديمقراطية طويلة الأمد أو الآفاق العالمية.

إننا نواجه الألفية الثالثة، مثل الرجل الإيرلندي (المشكوك في ما ينسب إليه) الذي عندما سئل عن الطريق إلى بالييناهينش، استطرد قليلاً ثم قال: "لو كنت مكانك، ما كنت لأبدأ من هنا".. ولكن من هنا نبدأ.

الفصل السابع

نشر الديمقراطية

إننا نعيش اليوم مرحلة ما يبدو أنها إعادة تشكيلٍ مخططةٌ للنظام العالمي بواسطة الدول القوية، فالحروب في العراق وأفغانستان إن هي إلا جزء واحد من جهد يفترض أن يكون عالمياً لخلق نظام عالمي عبر "نشر الديمقراطية". وليست هذه الفكرة محض خيال فحسب، ولكنها أيضاً تنطوي على خطر كبير. فالخطاب المحيط بهذه الحملة يتضمن أن النظام قابل للتطبيق في شكل "غربي" مقيّس، وأنه يمكن أن ينجح في كل مكان، وأنه يقدم علاجاً ناجعاً لما نشهده اليوم من مشاكل عابرة للقوميات، وأنه كذلك يمكن أن يجلب السلام بدلاً من أن يبذر الفوضى.. وفق زعمهم.

لعل اثنين لا يختلفان فيما تحظى به الديمقراطية من استحسان وقبول لدى الجماهير، ففي سنة 1647 بثت حركة المساواين الإنجليز (English Levellers) الفكرة القوية القاضية بأن "جميع الحكومة منوطة بالموافقة الحرة للشعب"، وعنَوا بذلك أن التصويت للجميع. لكن حق الانتخاب للجميع العالمي لا يضمن أي نتيجة سياسية معينة، كما أن الانتخابات لا يمكن لها حتى تأمين بقائها هي نفسها.. لاحظ جمهورية الفايمار (Weimer Republic). كما أنه يبعد أيضاً أن تتمخض الديمقراطية الانتخابية عن نتائج ترتاح إليها قوى الهيمنة والإمبريالية. (لو أن حرب العراق توقفت على الموافقة الحرة "للمجتمع الدولي" لما نشبت أصلاً). لكن هذه الجوانب السلبية لا تقلل من شأن الديمقراطية الانتخابية.

ثمة بضعة عوامل بجانب حب الجماهير للديمقراطية تفسر الاعتقاد الخطير والزائف بأن نشرها على أيدي الجيوش الأجنبية يمكن أن يكون أمراً ممكناً في الواقع، فالعولمة تبين أن شؤون الناس يعاد خلقها من جديد نحو نمط عالمي. فإذا كانت محطات الوقود وأجهزة الآي بود (iPod) ومهووسو الحواسيب متشابهة عبر العالم، فلم لا تكون المؤسسات السياسية كذلك؟ هذه نظرة تبسيطية لما في العالم

مـــن تعقـــيد. إن ما وقع بوضوح في أنحاء كثيرة من العالم من انتكاسة إلى سفك الدماء والفوضى السياسية أيضاً، جعل فكرة نشر نظام جديد أكثر إغراء. وقد بدا أن البلقان لم يُخفوا أن المناطق المنكوبة استدعت تدخل الدول القوية المستقرة، ولو كـــان تدخلاً عسكرياً إذا دعت الحاجة. كما أن بعض المنظمات الإنسانية لا مانع لـــديها، في ظـــل غـــياب حكم دولي فعال، من دعم نظام عالمي تفرضه الولايات المـــتحدة. لكن على المرء ألا يخرج نفسه من دائرة من يشكّون في دعوى القوات العـــسكرية أنهـــا بإلحاق الهزيمة بالدول الضعيفة واحتلالها تعمل معروفاً لضحاياها وللعالم.

غـــير أن ثمة عاملاً آخر يمكن أن يكون هو الأهم: فقد كانت الولايات المتحدة جاهزة بجنون عظمتها وعقيدها المسيحية (Messianism) المستلة من أصولها الانقلابية. لا أحـــد يجادل اليوم في تفوق التقنية العسكرية للولايات المتحدة المقتنعة بتفوق نظامها الاجتماعـــي أيـــضاً، والـــتي لم تعـــد منذ 1989 -خلافاً لما كانت عليه حتى أعظم الإمـــبراطوريات التوســـعية- بحاجة لمن يُذكّرها بأن لقوّتها المادية حدوداً. وكما فعل الـــرئيس وودرو ويلـــسون، الذي كان في زمانه فاشلاً دولياً كبيراً، فإن منظري اليوم يـــرون في الـــولايات المـــتحدة مجتمعاً نموذجياً قائماً بالفعل، ففيها القانون والحريات الليـــبرالية والشركات الخاصة التنافسية والانتخابات الدورية النـــزيهة التي يحق للجميع التصويت فيها. فماذا يبقى إلا أن نصبغ العالم بصبغة "المجتمع الحر" تلك؟

إن هـــذه الفكـــرة هي فحيح خطير يتسلل عبر الظلام، فرغم أن فعل القوة العظمـــى يمكـــن أن يأتي بنتائج مقبولة على الصعيدين الأخلاقي والسياسي، فإن تعاطـــف الـــناس معـــه في غاية الخطر، لأن منطق فعل الدولة وطريقته لا يخضعان للحقـــوق العالمية، لأن جميع الدول القائمة تضع مصالحها الخاصة أولاً. ولو كانت لـــديها القـــوة، وكانـــت النهاية حاسمة، فإن الدول لا تبالي باستخدام أي وسيلة لإحرازها (رغم أن ذلك نادراً ما يكون في العلن) ولاسيما إذا كان في معتقدها أن الله معها. لقد اشتركت الإمبراطوريات الحميدة والخبيثة في صنع ما تشهده حقبتنا من عودة إلى البربرية ساهمت فيها في هذه الأيام "الحربُ على الإرهاب".

إن حملـــة نـــشر الديمقراطية لن تنجح، فهي تهدد وحدة القيم العالمية، والقرن العـــشرون أظهـــر أن الدول لا تستطيع ببساطة صبغ العالم أو اختصار التحولات

التاريخية، وبيّن أن ليس بوسعها التأثير في التغيير الاجتماعي بترحيل المؤسسات عبر الحدود. حتى داخل طبقات الدول القومية الإقليمية، فإن ظروف الحكومة الديمقراطية الفعالة نادرة: دولة قائمة تتمتع بالشرعية والموافقة والقدرة على التوسط في النزاعات بين الجماعات المحلية. فبدون مثل هذا الإجماع لا يوجد "شعب" واحد ذو سيادة ومن ثم فلا شرعية للأغلبيات العددية. وعندما يغيب هذا الإجماع -دينياً كان أم عرقياً أو كليهما- تتوقف الديمقراطية (كما في حال المؤسسات الديمقراطية في إيرلندا الشمالية)، وتنشطر الدولة (كما في تشيكوسلوفاكيا)، أو ينزلق المجتمع إلى حرب أهلية مستديمة (كما في سريلانكا). لقد فاقم "نشر الديمقراطية" النزاع العرقي وتسبب في تفكك الدول في المناطق ذات التعددية القومية والمجتمعية بعد سنتي 1918 و1989.. تصور كئيب.

إن الجهود الرامية إلى نشر ديمقراطية غربية مقيّسة، فوق أن فرص نجاحها جد ضئيلة، تعاني كذلك من تناقض جوهري. ففي أجزاء ليست بالصغيرة تتصور على أنها حل لما تشهده أيامنا من مشاكل خطيرة عابرة للحدود. إن جزءاً متنامياً من الحياة الإنسانية يقع الآن خارج نطاق تأثير المنتخبين، في الجمهور العابر للحدود والكيانات الخاصة التي لا انتخابات فيها، أو على الأقل لا انتخابات ديمقراطية. والديمقراطية الانتخابية لا يمكن أن تعمل على نحو فعال خارج وحدات سياسية كالدول القومية. ولذلك تحاول الدول القوية نشر نظام هي نفسها تجده غير ملائم لمتطلبات اليوم.

وأوروبا خير شاهد على ذلك، فإن هيئةً كالاتحاد الأوروبي يمكن أن تغدو تركيباً قوياً وفعالاً تحديداً لأنْ ليس لديها سوى عدد قليل من المنتخبين -رغم أنه آخذ في الازدياد- من الحكومات الأعضاء. ولا مكان للاتحاد الأوروبي بدون "عجزه الديمقراطي"، ولن يكون ثمة مستقبل لبرلمانه لأنه ليس هناك "شعب أوروبي"، ولكن مجموعة من "الشعوب الأعضاء" التي لم يبالِ أكثر من نصفها بالتصويت في الانتخابات البرلمانية للاتحاد الأوروبي لسنة 2004. إن "أوروبا" اليوم كيان فاعل، لكنها خلافاً للدول الأعضاء لا تتمتع بشرعية شعبية أو سلطة انتخابية. ومن غير المستغرب أن المشاكل برزت فور انتقال الاتحاد الأوروبي إلى ما وراء التفاوض بين الحكومات وأصبح رهين الحملات الديمقراطية في الدول

الأعـــضاء. الديمقراطية -مهما كانت محببة- ليست أداة فاعلة لحل المشاكل العالمية أو العابرة للحدود القومية.

والجهـــود الـــرامية إلى نشر الديمقراطية هي أيضاً خطيرة من نواح أخرى غير مباشرة: فإنها تحمل لأولئك الذين لا يتمتعون بهذا النوع من الحكومة الفكرة الزائفة بأن الديمقراطية تحكم فعلاً من يعيشون في ظلها. لكن هل هذا صحيح؟ إننا نعرف الآن كـــيف اتخذت القرارات الفعلية للذهاب إلى الحرب في العراق على الأقل في دولتين من الدول التي تؤمن إيماناً قوياً بالديمقراطية، وهما الولايات المتحدة والمملكة المـــتحدة. إن الديمقراطية الانتخابية والهيئات التمثيلية لم يكن لها في تلك العملية إلا خلق المشاكل المعقدة المتسمة بالغش وتغطية الحقائق. لقد تم اتخاذ القرارات من قبل مجمـــوعات صـــغيرة من الناس في الخفاء، على نحو لا يختلف كثيراً عن اتخاذها في الـــبلاد غير الديمقراطية. ولحسن الحظ لم تقدر الحكومة على كبح استقلالية وسائل الإعـــلام بـــسهولة في المملكـــة المـــتحدة. لكن الديمقراطية الانتخابية ليست هي بالضرورة التي تضمن الحرية الفعالة للإعلام وحقوق المواطنين والقضاء المستقل.

الفصل الثامن

الإرهاب

هل تغيرت طبيعة الإرهاب السياسي في أواخر القرن العشرين؟ دعني أبدأ بظاهرة التزايد غير المتوقع للعنف في جزيرة لا تزال حتى الساعة آمنة مطمئنة، وهي سريلانكا التي تقطنها أغلبية من السنهاليين البوذيين (وهم أصحاب ديانة أبعد ما تكون عن العنف) وأقلية من التاميل الذين هاجروا إليها من جنوبي الهند منذ قرون خلت، أو جاؤوها عاملين في الزراعة في أواخر القرن التاسع عشر (وديانتهم الهندوسية أيضاً لا تميل إلى العنف). إن الحركة المناهضة للإمبريالية في سريلانكا لم تكن عسكرية جداً ولا كانت شديدة الفاعلية، ومع ذلك فقد نال البلد استقلاله بهدوء، تحصيل حاصل من استقلال الهند. لكنْ نشأ في سريلانكا إبان العهد الاستعماري حزب شيوعي ليس بالكبير، كما نشأ فيها، لشدة الغرابة، حزب تروتسكي أكبر بكثير، وكلا الحزبين قادته جماعة من المثقفين من أبناء النخبة المتغرِّبة، كما كان كلاهما -بوصفه ماركسياً جيداً- معارضاً للإرهاب. ولم تقع أي محاولات للانفراد بالحكم من قبل أي من الحزبين. وقد عاش البلد بعد الاستقلال فترة هادئة اتسمت بشيوعية معتدلة أسهمت إسهاماً جيداً في تحقيق عيش رغيد وتوفير ما رغب فيه الشعب من دعة واستقرار.

وباختصار، فإن سريلانكا ما قبل السبعينيات -قياساً بالمعايير الآسيوية- كانت جزيرة نادرة من حيث التمدن مثل كوستاريكا وأوروغواي (قبل السبعينيات) في أميركا اللاتينية. لكنها اليوم تغرق في بحر من الدماء. فالتاميل، وهم أقلية تمثل 25% لهم تمثيل أكبر من حجمهم في مهن المتعلمين، خلقوا عداء مسوغاً ضد نظام سنهالي قرر في الخمسينيات استبدال اللغة الإنجليزية باللغة السنهالية، لغةً رسمية للبلاد. وفي السبعينيات، قامت حركة انفصالية تاميلية مدعومة من قبل دولة جنوب هندية بتأسيس منظمات مسلحة، تمثل أسلاف جبهة نمور تحرير تاميل إيلام الذين يقومون بحرب أهلية فعلية منذ أواسط الثمانينيات، وهي حركة تعرف بأنها

واحـــدة مـــن الرواد العظام، وربما أكبر المستخدمين للتفجيرات الانتحارية من غير دوافع دينية، نظراً لأنّها حركة علمانية. والتاميل لا يملكون من القوة ما يمكنهم مـــن الاستقلال، كما أن الجيش السريلانكي من الضعف بحيث لا يقوى على الـــتغلب عليهم عسكرياً. وقد أبدى الطرفان من العناد ما أمد في عمر الحرب رغم محاولات شتى من قبل أطراف خارجية (الهند والنرويج) للتوصل إلى تسوية لفض النـــزاع.

وفي الـــوقت ذاتـــه، وقـــع أمران في مجتمع الغالبية السنهالية، فقد خلقت التوترات العرقية اللغوية ردة فعل سلبية أخذت شكل عقيدة قومية ارتكزت على البوذية والتفوق العنصري، نظراً لكون اللغة السنهالية لغة هندوأوروبية (أريانية). والغريب في الأمر أن هذه العنصرية لا تزال موجودة في تقليد الهند الهندوسية، بل إن نظام الطبقية[1] الهندي القديم لا يزال قائماً في سريلانكا وباكستان، وإن غطي بقـــشرة المجـــتمع المتساوي الطبقات. وفي نفس الوقت، فإن جبهة تحرير شعب التاميل، وهي حركة يسارية ترتكز أساساً على الشباب السنهالي المتعلم الذي لم يـــستطع إيجـــاد فـــرص عمل مناسبة وتغذيها أفكار كاستروية (نسبة إلى فيدل كاسترو) مع قليل من الماوية مشفوعة بقدر ضخم من الكراهية للنخبة الاجتماعية الـــسياسية القديمة، نظمت في مطلع السبعينيات انتفاضة كبرى تم إخمادها بشيء مـــن العـــنف، إذ اعتقل كثير من القُصَّر لمدة من الزمن. وقد تمخض هذا التمرد الـــشبابـــي الـــذي كان من نوعية تمردات عام 1968 عن منظمة إرهابية مقاتلة تمركزت بشكل أساسي في الريف السنهالي وصهرت ماويتها الأصلية في شوفينية سنهالية بوذية عنصرية. وفي سنة 1980 نظمت حملة اغتيالات ممنهجة استهدفت المعارضـــين السياسيين، وهو ما جعل تقلد المناصب العالية سياسياً نشاطاً خطراً.

---

(1) يـــتكون المجـــتمع الهندوســـي مـــن أربع طبقات رئيسية، كما استحدثت طبقة خامسة سببت الإزعـــاج للحكـــومة **الهندية**، فقامت بإلغائها رسمياً في عام 1950. وحسب التقسيم الطبقي الهندوسي فهذه الطبقات هي: الطبقة البيضاء، أو طبقة "البراهميين" التي ينتمي إليها القساوسة وعلمـــاء الديانة الهندوسية، وطبقة "الكاشتري"، أو ما يعرف بالطبقة الحمراء وتشمل الحكام والجنود، والطبقة الصفراء "الفيزية" وتشمل المزارعين والتجار، وطبقة "السودرا"، أو الطبقة الـــسوداء وتـــشمل أهـــل الحـــرف اليدوية. أمّا بالنسبة للطبقة الخامسة، أو ما يعرف بطبقة "الشودرا" أو "المنبوذين"، فتشمل أهل الحرف المتدنية من وجهة نظر الهندوسية، وتتكون هذه الحرف من حفّاري القبور وعمال نظافة دورات المياه وما إلى ذلك.

(فرئيسة سريلانكا التي استقالت مؤخراً شهدت اغتيال أبيها -وهو رئيس وزراء أسبق- وزوجها أمام عينيها، كما فقدت إحدى عينيها نتيجة محاولة لاغتيالها هي أيضا). وقد تم استخدام الإرهاب أيضاً استخداماً ممنهجاً لفرضٍ السيطرة في بلدات الريف وقراه.

وكما هو الحال في حالة حركة الدرب المستنير الماوية في البيرو إبان الثمانينيات، فمن غير الممكن معرفة مدى اعتماد حكم جبهة تحرير شعب التاميل على الدعم الجماهيري العام، وإلى أي مدى قل ذلك الدعم بسبب الإرهاب، وإلى أي مدى في المقابل يعوض الإرهاب بالكراهية في مواجهة عنف الدولة ويولد شكوكاً حول الانقلابيين. ثمة أمران واضحان: أولهما أن جبهة تحرير شعب التاميل تمتعت بدعم جماهيري واسع في أوساط القطاعات الزراعية العاملة من الشعب السنهالي التي زودها متعلموها بكوادرها السياسية والعسكرية. ثم إن جبهة تحرير الشعب مارست الكثير من القتل الذي قام به في الغالب أفراد ما يمكن أن يسمى في أميركا اللاتينية بالسيكاريوس، أو القتلة. كما أن مراهنة جبهة تحرير الشعب على القوة وضعت هي أيضا نفس الموضع، وتحديداً بمفهوم "الحروب القذرة" في أميركا اللاتينية التي كان هدفها تصفية قادة الثوار وكوادرهم. وما إن نصل إلى أواسط التسعينيات حتى نجد أن عدد من وقعوا ضحايا لهذه الصراعات قد بلغ ستين ألفاً. لقد كانت جبهة تحرير الشعب منذ نشأتها في أواخر الستينيات، بين دخول وخروج من حلبة السياسة السريلانكية الرسمية. ويبدو مؤكداً أن سريلانكا إن هي إلا مثال واحد على ما عرفه العنف السياسي في أواخر القرن العشرين من تزايد وتحولات.

ومثال آخر هو أوضح مما ذكرنا نراه في تزايد ظاهرة القتل العشوائي بوصفه صورةً من صور إرهاب الجماعات الصغيرة وما لاقت من تسويغ نظري. لقد شجبت الحركات الإرهابية السابقة -باستثناء القليل منها- هذا النوع من النشاط، كما امتنعت عن ممارسته حركاتٌ من جيل حركة إيتا الإسبانية والجيش الجمهوري الإيرلندي الأولي. أما في العالم الإسلامي، فالتسويغات الشرعية، نحو إباحة قتل كل من لا ينتمي إلى الجماعة المتشددة بوصفه "مرتداً"، يبدو أنّها انتعشت في مطلع السبعينيات على يد جناح متشدد سابق للقاعدة منشق عن جماعة الإخوان المسلمين

بمصر. والفتوى التي أصدرها المستشار الديني لأسامة بن لادن والتي تجيز رسمياً قتل الأبرياء لم تصدر إلا في أواخر سنة 1992[2].

أمـــا الـــسؤال "لمـــاذا؟" فأكبر من أن يناقش في هذه المقالة، ولاسيما أنه من الصعب فصله عما تشهده المجتمعات الغربية من ارتفاع عام في معدل ما غدا مقبولاً اجتماعياً من العنف والقتال المباشر صورة وحقيقة. جاء هذا بعد فترة طويلة عندما كان يتوقع أن تصل الحضارة في أكثر هذه المجتمعات إلى انحطاطها المستديم.

وأجـــدني مدفوعاً لأن أقول إنه لا علاقة بين العنف الاجتماعي العام والعنف السياسي، لأن بعض أسوأ العنف السياسي يمكن أن يقع في بلدان لم تعرف قطُّ أياً من النوعين، لا العنف السياسي ولا العنف الاجتماعي، كسريلانكا أو أورغواي. ومـــع ذلك فكلاهما لا يمكن أن يعزل في بلدان لها تاريخ ليبرالي، ولو لم يكن ذلك إلا من أجل أنهما اللذان ضرب فيهما العنف السياسي غير الرسمي بأطنابه في الثلث الأخـــير مـــن القرن العشرين، وارتفعت نتيجة لذلك حدة العنف المضاد من قبل الدولة، والذي عادة ما يكون أشد وأعتى. أما البلاد الدكتاتورية أو الفاشية فتضيّق عليه كل التضييق ما دامت قادرة، فِعْلَها مع أي نشاط سياسي لا عُنفي.

إن زيادة العنف عموماً جزء من عملية البربرة التي استجمعت قواها في العالم مـــنذ الحـــرب العالمية الأولى والتي ناقشتُها في غير هذا الموضع. وهي تتقدم تقدماً مـــزعجاً على نحو خاص في بلاد تتمتع بدول قوية ومستقرة، و(نظرياً) مؤسسات سياســـية ليبرالية لا يميز فيها الخطاب العام والمؤسسات السياسية إلا بين حقيقتين متبادلـــتين في الخـــصوصية همـــا "العنف" و"اللاعنف". وقد كان هذا طريقاً آخر لتأســـيس شـــرعية ما تقوم به الدولة من الاحتكار القومي لاستعمال القوة الذي صاحب نـــزع سلاح المدنيين في الدول المتقدمة إبان القرن التاسع عشر، باستثناء الـــولايات المتحدة التي كان لديها من ثَمّ قبول بنسبة أعلى من العنف من الناحية العملية، وإن لم تكن النظرية تجيز ذلك. ومنذ أواخر الستينيات فقدت الدول بعض ذلـــك الاحـــتكار للقوة والمصادر وكثيراً من معنى الشرعية التي جعلت المواطنين ملتزمين بالقانون. وهذا وحده كاف لتفسير كثير من ظاهرة ازدياد العنف.

---

(2) اتبعت الرواية المذكورة في البرج غير الواضح ***The looming tower***، للورنس رايت (لندن 2006)، صفحات 123 إلى 125، و174 إلى 175.

وقــد أخفق الخطاب الليبرالي دائماً في إدراك أن مجتمعاً لا يمكن أن يقومَ بلا شــيء من العنف السياسي، حتى في الشكل شبه الرمزي للمحتجين أو المظاهرات الحاشدة، وأن ذلك العنف له مراحل وقواعد، كما يعرف كلُّ عضو في المجتمعات التي يشكل فيها جزءاً من نسيج العلاقات الاجتماعية، وكما يحاول الصليب الأحمر الــدولي دائباً أن يذكر برابرة القرن العشرين من المحاربين. ولَمّا كان ما تلقاه الناس بالقــبول من القوانين التي تكسرها "القاعدة" أو المدافعون عن "تسليم المعتقلين" - كتــشدد القــرآن في مسألة قتل النفس بغير حق، ومسألة رفض التعذيب- ضارباً بجــذوره وغــير قابــل للتغيير، كان لا بد لهم من اللجوء إلى التحايل على الأدلة الــشرعية أو القانونــية لخدمــة مراميهم. لكن عندما تجد المجتمعات أو الجماعات الاجتماعــية غــير المعتادة على درجة عالية من العنف نفسَها ممارسة له، أو عندما تــسقط القــوانين العادية في المجتمعات العنيفة تقليدياً، فإن الحدود المتعارف عليها بــشأن اســتعمال العنف أو درجته لا يبقى لها وجود. فعلى سبيل المثال، أرى أن المزارعين الثوار في الزمن الماضي، إذ سمحوا بما اتسمت به حياة الريف وسلوكه من وحــشية عامــة، لم يكونــوا في العادة متعطشين للدماء، وإن كانوا في العادة أقل تعطــشاً من قامعيهم. فعندما كانوا يعتزمون القيام بمذبحة أو عمل وحشي، كانوا يوجهون ذلك عادة ضد أشخاص معينين أو أصناف معينة من الناس والممتلكات، كمــنازل الإقطاعــيين مــثلاً، الذين كان يستثني غيرهم، من أجل حسن سمعتهم تحديــداً. فأعمــال العنف لم تكن عشوائية، لكن يمكن القول إنها كانت تفرضها الطقــوس حــسب المناسبات. و لم تكن ثورة سنة 1917 هي التي جاءت بالمذابح الجماعية إلى الريف الروسي، بل الحرب الأهلية الروسية. لكن عندما تكسر تقاليد الــسلوك فــإن النتائج يمكن أن تكون مروعة، فأحد أسباب النجاح الباهر الذي أحرزته عصابات "نلركو غانغسترز" الكولومبية في الولايات المتحدة يعود -حسب فهمي- إلى كونها في صراعها مع خصومها ما عادت تقبل معاهدة ماكو للأعراف القاضية بمنع قتل نساء الخصوم ولا أولادهم.

إن مــا نجــم عــن العنف السياسي من آثار مرضية (باثولوجية) ينطبق على الجماعات المسلحة وقوات الدولة سواء بسواء. ويشجع هذه الآثار ما تشهده حياة المــدن مــن اضطراب اجتماعي ناجم عن انحطاط القيم والأعراف، ولا سيما في

أوســـاط الـــصغار، ويقويها انتشار ثقافة المخدرات والأسلحة الخاصة. وفي نفس الـــوقت، فإن تراجع التجنيد الإجباري القديم في الجيوش الوطنية، وازدياد نسبة الجندية المهنـــية الثابتة (دوام كامل) وخصوصاً في القوات الخاصة الرفيعة المستوى مثل القوات الجـــوية الـــبريطانية الخاصة (SAS)، يزيل ما لدى البقية الباقية من الرجال المدنيين من موانع تحول بينهم وبين الالتحاق بوحدات النخبة في الجيوش (esprit de corps) الذين لا همّ لهم سوى استعمال القوة. كما تمت إزالة الضوابط التي لم تكن موضع اتفـــاق، والتي تحدد ما يمكن أن يعرض عبر وسائل الإعلام التي باتت تتناول جميع الموضـــوعات وتتمـــتع بحضور مستمر. وهذا أدى بدوره إلى أن يصبح العنف في أقـــسى أشكاله -صوتاً وصورة ووصفاً- جزءاً من الحياة اليومية، ومن ثم تقلصت القيود الاجتماعية على ممارسته. ففي روسيا السوفيتية، أو على الأقل في المدن التي توفـــرت فيها معلومات كافية عن الجريمة، ارتكب 80 إلى 85% من جرائم القتل العمد تحت تأثير الخمور. وهذا يجعلنا نرفض هذا النوع من إزالة الموانع.

علـــى أن هـــناك مثيراً آخر للعنف غير المحدود هو أكثر خطراً، وهو ما ساد النـــــزاعات الدولـــية والمحلـــية على السواء منذ سنة 1914 من إيمان الكل بعدالة قـــضاياهم، وأن قضايا سواهم محض هراء، وهذا جعل استخدام جميع الوسائل من أجل تحقيق النصر أو تجنب الهزيمة ليس مشروعاً فحسب، بل ضرورياً، وهو ما يعني أن الـــدول والجماعـــات المسلحة على السواء تشعر بأن لديها التسويغ الأدبـــي للبربـــرية. فقـــد لوحظ في الثمانينيات أن المقاتلين الشبان التابعين لحركة الدرب المـــستنير في الـــبيرو كانوا على استعداد للتنافس في قتل المزارعين من غير إدراك لما يفعلون، ذلك أنهم لم يكونوا يتصرفون بوصفهم أفراداً يمكن أن يكون لهم ضلع في الأمـــر، ولكـــن بوصفهم جنوداً للقضية[3]. كما لم يكن ضباط الجيش أو البحرية الـــذين كانـــوا يدرّبون الجنود الجدد على التعذيب الجسدي للمعتقلين السياسيين وحـــشيين وســـاديين علـــى الصعيد الشخصي بالضرورة. وكما في حالة عناصر وحدات القتل المتنقلة في الجيش الألماني المشهورة اختصاراً بـــ (SS) الذين عوقبوا

---

(3) ***Tiempos de Ira y Amor: Nuevos actores para viejos problemas***، لكارلـــوس إيفان دي غـــريغوري وآخرون (ليما 1990) هو كتاب ممتاز ولاسيما في ظاهرة "المسار المشرق" (Sendero Luminoso).

لقيامهم بمذابح خاصة إذ إنهم تلقوا تدريبات للقيام بعمليات قتل جماعي بأعصاب باردة[4]، فقد جعل هذا نشاطاتهم تستحق قدراً أكبر من الشجب والإدانة، بدلاً من أن تحسن صورتهم أمام الناس. إن نمو الإرهاب الواسع النطاق في القرن الماضي لم يعكس "قبح الشر" بقدر ما عكس الاستعاضة عن المبادئ الأخلاقية بسلطان الأوامر العليا. ومع ذلك -على الأقل أولياً- فإن ما تشتمل عليه هذه التصرفات من اللاأخلاقية يمكن أن يُدرك، كما في الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية، عندما يمكن أن يتعين على جميع ضباط وحدة ما في الأرجنتين أن يشاركوا في التعذيب من أجل ربطهم جميعاً بما كان يمثل العار المشترك. إن مما يُخشى أن قبول التعذيب غدًا مقنناً لمثل هذه الأسباب في القرن العشرين.

لقد كان ارتفاع وتيرة البربرية مستمراً وإن لم يكن متساوياً. فقد وصل إلى ذروة اللاإنسانية بين سنة 1914 وأواخر الأربعينيات في حقبة الحربين العالميتين وما أعقبهما من فترة ثورات، وكذلك حقبة هتلر وستالين. لقد جلبت الحرب الباردة تحسناً فريداً في العالمين الأول والثاني، والبلدان الرأسمالية المتقدمة والمنطقة السوفيتية، ولكن ليس في العالم الثالث. وهذا لا يعني أن البربرية في الواقع انحسرت. ففي الغرب، كانت هذه المرحلة، أي من 1960 إلى 1985 هي التي شهدت ارتفاع أعداد من يقومون بالتعذيب ممن تلقوا تدريبات رسمية، وموجة لا سابق لها في التاريخ من الأنظمة العسكرية في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر المتوسط قامت بشن "حروب قذرة" ضد مواطنيها. غير أن الكثيرين رجَوا أن تنقشع غيمة الحروب الدينية التي وصمت القرن العشرين بعد التغيير الكبير الذي وقع سنة 1989، وأن يزول بزوالها مولد كبير من مولدات البربرية. لكن هذا للأسف لم يحدث، فبينما ارتفع معدل معاناة الناس ارتفاعاً مذهلاً في التسعينيات، فإن الحروب الدينية التي أشعلتها المعتقدات العلمانية قوَّتها أو حلت محلها أصوليات دينية تمثلت في أشكال شتى من الغزو الصليبي ومواجهته.

ولو تركنا جانباً سفك الدماء وتدمير آلة الحرب داخل الدول أو المدعومة من قبلها كما في فيتنام -على سبيل المثال- والمواجهات غير المباشرة بين القوتين

(4) الرجل الميت في الغرفة المحصنة تحت الأرض ***The dead man in the bunker***، لمارتن بولاك (لندن 2006) حول حياة ومستقبل ضابط بارز من الفرقة الواقية (التي كانت تحمي هتلر في النازية).

العظمـــيين في الـــسبعينيات في أفـــريقيا وأفغانستان، والحربين الهندية الباكستانية والعراقية الإيرانية، فقد كان ثمة ثلاث مراحل كبرى من العنف السياسي ومواجهة العنف منذ الستينيات:

المـــرحلة الأولى كانـــت إحـــياء ما سمي بـــ "البلقنة الجديدة" في الستينيات والـــسبعينيات، وتحديداً محاولة مجموعات نخبوية صغيرة الإطاحة بالأنظمة أو تحقيق أهـــداف القومية الانفصالية من خلال أعمال مسلحة. وقد كان هذا مقصوراً إلى حد كبير على أوروبا الغربية، حيث اعتمدت هذه الجماعات -التي كانت تتشكل أساســاً مـــن أصحاب الطبقة الوسطى الذين لم يتمتعوا في العموم بدعم شعبـــي خـــارج الجامعـــات (باستثناء إيرلندا الشمالية)- اعتماداً كبيراً على أعمال إرهابية كـــان القـــصد مـــنها لفـــت نظر وسائل الإعلام (جناح الجيش الأحمر في ألمانيا الاتحاديـــة)، ولكـــنها اعتمدت كذلك على انقلابات محددة الأهداف من شأنها زعزعة استقرار السياسات العليا للبلاد، كاغتيال من سُمي خليفةً للجنرال فرانكو ســـنة 1973 (على أيدي حركة إيتا) واختطاف رئيس الوزراء الإيطالي ألدو مورو ســـنة 1978 وقتله (على أيدي الألوية الحمراء). وفي أميركا اللاتينية حاولت مثل هـــذه المجمـــوعات المبادرة بأنشطة قتالية من طراز حروب العصابات، وعمليات مـــسلحة تقـــوم بهـــا وحدات أكبر، عادة في المناطق المحيطة، وفي بعض الحالات، كفنـــــزويلا وأورغـــواي، داخل المدن أيضاً. وقد كان بعض هذه العمليات على درجة من الخطورة، ففي السنوات الثلاث لحركة "مونتونيرو" في الأرجنتين تكبدت القـــوات النظامية وغير النظامية 1642 ضحية ما بين قتيل وجريح[5]. وحدود هذه المجموعات كانت بالأخص واضحة في أعمال حرب العصابات في المناطق الريفية، حيث يتعين وجود درجة كبيرة من الدعم الشعبـــي ليس من أجل النجاح بل من أجل البقاء على قيد الحياة. كما أن محاولات بعض الدخلاء تأسيس حركات قتالية علـــى النمط الكوبـــي لم تكلل بالنجاح في أي مكان في أميركا الجنوبية، باستثناء كولومبـــيا حـــيث كانـــت مناطق كبيرة من البلاد خارجة عن سيطرة الحكومة المركزية وطائلة قواتها.

(5) *Los Hechos Armados*، لجوان كارلوس مارين: الأرجنتين من 1973 إلى 1976 (بوينس أيرس، 1996)، ص 106، جدول 8.

أمـــا المرحلة الثانية التي جاءت بنفسها في نِهاية الثمانينيات، وحظيت بتوسع كبير بفعل الزعزعة المدنية وانهيار الدول في التسعينيات، فهي بالدرجة الأولى عرقية وعَقَدية. وقد كانت أفريقيا، والمناطق الغربية من العالم الإسلامي، وجنوب شرقي آسيا، وجنوب شرقي أوروبا هي المناطق الأكثر تضرراً. وظلت أميركا اللاتينية في مأمن من النـــزاعات العرقية والدينية، في حين أن شرقي آسيا وروسيا الاتحادية - باستثناء الشيشان- لم تتأثر تقريباً. أما الاتحاد الأوروبـــي فقد ناله شيء من ذلك بفعل ازدياد حدة رهاب الأجانب وإن لم يكن دموياً. كما تمخضت موجة العنف الـــسياسي، في مناطق أخرى، عن مذابح بحجمٍ لم يعرف منذ الحرب العالمية الثانية، وأقـــرب ما يكون من إحياء للقتل الجماعي المُنهج. وخلافاً للمبلقنين الأوروبيين الجـــدد، الذين لم يتمتعوا في العادة بدعم جماهيري، فالجماعات النشطة التي عرفتها هـــذه الفتـــرة -فتح، وحماس، وحركة الجهاد الإسلامي الفلسطينية، وحزب الله، ونمـــور التاميل، وحزب العمال الكردستاني، وما أشبه- كانت تعتمدُ من أنصارها علـــى دعم واسع ومصدر دائم للتجنيد. ولذلك فإن هذه المجموعات لم تتخذ من أعمـــال الإرهـــاب الفردية أسلوباً لها أساسياً إلا بوصفها الرد المتاح الوحيد على طغيان القوة العسكرية للدولة المحتلة (كما في فلسطين)، أو، في أفضل الأحوال، في الحـــروب الأهلية، تعويضاً في وجه التفوق الكبير للخصم في العدة والعتاد (كما في سريلانكا).

وقد ظهر في هذه المرحلة نموذج جديد ثبت أنه في غاية الإرعاب، وهو نموذج الانتحاري. ويرجع هذا النموذج أصلاً إلى عهد الثورة الإيرانية سنة 1979 إذ حمل عقـــيدتَها القـــوية التي تمثلت في المذهب الشيعي، وربطها بمفهوم الشهادة. وقد تم توظـــيف هذا النموذج بادئ الأمر سنة 1983 توظيفاً فعالاً ضد الأمريكان من قبل حزب الله في لبنان، كما غدت فاعليته واضحة بانتشاره عبر الأصقاع، وصولاً إلى نمـــور التاميل في سنة 1987، ثم إلى حماس في فلسطين سنة 1993، ثم بتبني القاعدة وغيرها من المتشددين الإسلاميين في كشمير والشيشان له بين سنتي 1998 و2000[6]. وقـــد أخذ الإرهاب الفردي وإرهاب الجماعات الصغيرة شكلاً آخر مخيفاً في هذه

(6) تتـــبعت جدل دياغو غامبيتا، استناداً إلى المادة التي أوردها غامبيتا (طبعة)، في فهم المهمات الانتحارية ***Making sense of Suicide Missions*** (أكسفورد، 2005).

المـــرحلة تمثل في الإحياء الواضح للاغتيالات السياسية. ولئن شكلت الفترة ما بين ســـنتي 1881 و1914 العهد الذهبـــي الأول لقتل كبار الساسة، فإن السنوات من أواسط السبعينيات إلى أواسط التسعينيات أصبحت هي العهد الثاني، فقد قتل فيها السادات في مصر، ورابين في إسرائيل، وراجيف غاندي والسيدة غاندي في الهند، وثلـــةٌ من الزعماء في سريلانكا، والمسمّى خليفة لفرانكو في إسبانيا، ورئيسا وزراء إيطالـــيا والـــسويد (رغم أن شكاً يكتنف البعد السياسي في حالة السويد). كما جـــرت محاولات لاغتيال البابا جون بولص الثاني (John Paul II) والرئيس ريغن ســـنة 1981. ولئن لم تكن نتائج هذه الأعمال ذات طابع انقلابـــي، فإنها تركت في بعـــض الأحـــيان تـــأثيرات سياسية واضحة، كما في إسرائيل، وإيطاليا، وربما إسبانيا.

غير أن انتشار جهاز التلفاز جعل الأعمال الأكثر تأثيراً في السياسة ليست بيد صـــناع القرار بل بيد وسائل الإعلام ذات التأثير الأقوى. وعليه فقد وضعت مثل هـــذه الأعمـــال حـــداً للوجـــود العسكري الرسمي للولايات المتحدة في لبنان في الثمانينـــيات، وفي الصومال في التسعينيات، وكذلك في السعودية بعد سنة 2001. إلا أن إحدى العلامات غير السارة للبربرة هي ما تم اكتشافه بفعل الإرهاب من أن القتل الجماعي للرجال والنساء العاديين، ما دام يسترعي انتباه الشاشة التلفزيونية، كـــان له قيمة إعلامية أكبر من كل ما سواه باستثناء من كانت تستهدفهم قنابلهم من العناصر البالغة الأهمية أو الشخصيات الرمزية.

وفي المرحلة الثالثة التي يبدو أنّها سادت في بدايات القرن الحالي، كان العنف الـــسياسي قـــد أصبح عالمياً على نحو ممنهج، سواء من خلال سياسات الولايات المتحدة في ظل إدارة الرئيس جورج بوش أم من خلال المؤسسة، وربما للمرة الأولى مـــنذ فوضوية (anarchism) أواخر القرن التاسع عشر صار بمقدور حركة إرهابية أن تعمـــل على نحو مطرد عبر الحدود. فالقاعدة تبدو منظمة نخبوية مركبة، لكنها عملت كحركة لا مركزية صممت فيها خلايا صغيرة معزولة لتعمل من غير إسناد جماهيري أو دعم مباشر يُذكر. كما لم تتطلب قاعدة إقليمية. وعليه فلم تتأثر هي، أو شـــبكة متناثرة من الخلايا الإسلامية التي استلهمت نهجها، بخسارتِها قاعدتَها في أفغانستان وبتهميش زعامة أسامة بن لادن لها. ومن مزايا هذه المرحلة أن الحروب

الأهلية أو غيرها من النزاعات التي لا تتسع لها الصورة العالمية، نحو النزاعات المتواصلة في سريلانكا والنيبال وكولومبيا، أو الاضطرابات في الدول الأفريقية الفاشلة أو الماضية نحو الفشل، لم تُثِر سوى اهتمام متقطع في الأوساط الغربية.

لقد تميزت هذه الحركات بشيئين اثنين، فقد تكونت من أقليات صغيرة، حتى عندما تمتعت هذه الأقليات ببعض التعاطف السلبي من قبل الجماهير التي ادعت أنّها تعمل باسمها، وكان أسلوبُها في العمل أسلوب عمل المجموعات الصغيرة. يقال إن ما يسمى بـ "وحدات الخدمة النشطة" للجيش الجمهوري الإيرلندي الابتدائي لم تتجاوز 200 أو 300 فرد في أي وقت واحد، وأنا أشك فيما لو كانت الألوية الحمراء في إيطاليا أو حركة إيتا في إقليم الباسك أكبر من ذلك. بل لعل أكثر الحركات الإرهابية الدولية إرعاباً، وهي القاعدة، لم يصل عدد أفرادها في أيام ذروتِها في أفغانستان إلى أكثر من أربعة آلاف فرد[7]. ولو استثنينا مناطق محدودة، كإيرلندا الشمالية، فإن الميزة الأخرى لهذه الحركات أن "أعضاءها في الجملة أكثر ثقافة، وينحدرون من خلفيات اجتماعية أعلى من سائر أفراد المجتمعات التي ينتمون إليها"[8]. ولذلك فإن المرشحين للتجنيد من قبل القاعدة، من الذين ذهبوا لتلقي التدريبات في أفغانستان في التسعينيات، يوصفون بأنّهم "من الطبقتين الوسطى والعليا، ويكاد يكون جميعهم من عائلات متماسكة. ونسبة كبيرة منهم من خريجي الكليات، مع ميل شديد للعلوم الطبيعية والهندسة... وليس منهم إلا قلة من خريجي التعليم الديني"[9]. حتى في فلسطين، حيث يمثل الانتحاريون شريحة من أوساط الناس في المناطق المحتلة بمن فيهم نسبة عالية من أبناء مخيمات اللاجئين، فإن 57% منهم كانوا ممن واصلوا تعليمهم فوق الثانوي، مقارنة بما لا يزيد عن 15% في عامة المجتمع من أترابِهم[10].

ورغم صغر هذه المجموعات فإنّها أثارت مخاوف الحكومات التي حركت ضدها قوات مواجهة ضخمة نسبياً، أو حتى مطلقاً. لكن يوجد هنا اختلاف يستحق التأمل بين العالمين الأول والثالث (أما العالم الثاني من الأنظمة الشيوعية،

---

(7) غامبيتا، نفس المصنف المذكور، ص 260.
(8) غامبيتا، نفس المصنف المذكور، ص 270.
(9) رايت، نفس المصنف المذكور، ص 301.
(10) غامبيتا، نفس المصنف المذكور، صفحات 327 إلى 328.

فـــرغم كـــونه على حافة الانهيار فقد بقي -ما دام قائماً- في مأمن من مثل هذه الحـــركات إلى أن تحطّم بالفعل جُذاذاً من الدول فيما بعد). وبالجملة، ففي أوروبا على الأقل، خلال أولى المرحلتين اللتين أشرنا إليهما هنا، لم يُجابَه العنف السياسي الجديـــد إلا بقوة محدودة ومن غير كسر يذكر للحكومات الدستورية، رغم مرور بعض الأوقات التي عمّت فيها الهستيريا وبعض التجاوزات في استخدام القوة، ولا ســـيما من قِبَل شرطة الدولة وقواتها المسلحة، الرسمية منها وغير الرسمية. فهل كان ذلك لأن الحَركات الأوروبية لم تمثل تَهديداً كبيراً للأنظمة القومية؟ صحيح أنّها لم تمـــثل، وليست تمثل الآن، رغم أن الحركات الانفصالية القومية في إيرلندا الشمالية وفي بـــلاد الباســـك اقتربت في الواقع من تحقيق ما تصبو إليه بالسياسة، بمساعدة الـــضغط المـــسلح الذي مثله الجيش الجمهوري الإيرلندي وحركة إيتا. ولعله من الـــصحيح أيـــضاً أن الشرطة وأجهزة المخابرات الأوروبية كانت، ولا تزال، من الكفـــاءة بحـــيث تمكنت من اختراق صفوف كثير من هذه الحركات، ولا سيما الجيش الجمهوري الإيرلندي، وربما الألوية الحمراء في إيطاليا. ومع ذلك، فمن المهم أنه رغم استخدام المواجهة الفظة للإرهاب من قبل "جهات رسمية غير معروفة" في كـــل من إيرلندا وإسبانيا، فإنه لم يكن ثمة "حروب قذرة" لا بحجم ولا بدرجة ما رأيـــنا في أميركا اللاتينية من إرهاب وتعذيب ممنهج. فهنا بلغت مواجهة الإرهاب مـــبلغاً تجـــاوز مقـــدار العنف السياسي للمتمردين تجاوزاً بعيداً، حتى عندما امتنع المتمردون عن ارتكاب المجازر، مثل السندريين (the Senderistas) في بيرو.

لقـــد كانت هذه "الحروب القذرة" المشينة موجهةً بالأساس ضد جماعات من هذا النوع، وكثيراً ما كانت تنفذها مجموعات صغيرة من القوات الخاصة رداً على جماعات الأقلية الإرهابية. وعليه، فإن هدف الأنظمة التي تقر التعذيب وتمارسه في أميركـــا اللاتينية -ما لم يكن نابعاً من سياسة الدولة- لم يكن من أجل ثَنْي الناس عـــن المـــشاركة في أعمـــال تخريبية، وإنما من أجل انتزاع اعترافات النشطاء على مجمـــوعاتهم. كما لم يكن هدفُ فِرَق الموت ردعَ الناس، وإنما التخلص ممن كانوا يَعُدُّونَهم مذنبين بأسرع طريقة، بعيداً عن دهاليز الإجراءات القضائية التي قد تؤول إلى الحكـــم بتـــبرئتهم. أما الإرهاب ضد مجموع الشعوب التي تعد معارضة لنظام الحكـــم فهـــو في العادة لا يقل وحشية، كما في نظام الفصل العنصري في جنوب

أفريقيا وفلسطين، ولكنه أشد مضاضة وأوشك وقوعاً. فعدد من قتلوا في فلسطين قبل الانتفاضة الثانية كان بالتأكيد أقل من عدد من "اختفَوا" في تشيلي في عهد بينوشيه. ولا ينكر أحد أن البربرة تقدمت كثيراً وصولاً إلى القمع الذي لا يخلف إلا قتيلاً أو قتيلين في اليوم لتعتبر تحت مستوى المذابح التي يصل خبرها تلقائياً إلى العناوين الرئيسية في الصحافة. ومع ذلك، فإن السلطات في بلدان مثل كولومبيا وبيرو واجهت الحركات المقاتلة في الأرياف بعنف غير عادي.

إن عولمة "الحرب على الإرهاب" منذ سبتمبر 2001، وإحياء سنة التدخلات العسكرية الأجنبية من قبل قوة كبرى انتقدَت رسمياً ما كان إلى ذلك الوقت مقبولاً من قوانين واتفاقيات النزاعات الدولية في 2002 فاقمت الأوضاع ومضت بها نحو الأسوأ، في حين كان ما تمثله شبكات الإرهاب الدولية الجديدة على أنظمة الدول المستقرة في العالم المتقدم، وكذلك في آسيا، من خطر لا يكاد يذكر. إن استهداف بضعة أهداف أو وقوع بضع مئات من الضحايا في التفجيرات التي تعرضت لها وسائل المواصلات في مدينة لندن أو مدريد لا يعطل سير القدرة الأدائية لمدينة كبرى أكثر من بضع ساعات في أسوأ الأحوال. ورغم أن المذبحة التي وقعت في 11 سبتمبر 2001 في نيويورك كانت مروعة، فإنها لم تؤثر قط على قوة الولايات المتحدة الخارجية ولا على بُناها الداخلية. ولو ساءت الأمور وتفاقمت الأوضاع، فليس ذلك بسبب أعمال الإرهابيين، وإنما بفعل حكومة الولايات المتحدة. فالهند، التي تمثل أكبر دولة ديمقراطية في العالم، مثال جيد على قدرة الدولة المستقرة على المقاومة، فرغم أنّها فقدت خلال السنوات العشرين الماضية اثنين من قادتها اغتيالاً، وأنها تعيش وضع حرب محدودة في كشمير، وأن فيها أنواعاً شتى من الحركات المقاتلة في مناطقها الشمالية، وانتفاضة ماركسية لينينية في بعض المناطق القبلية، فإنه لا أحد يستطيع أن ينفي أنّها دولة مستقرة تتمتع بنظام أدائي متكامل.

ومن هنا نتبين الضعف النسبي والمطلق للمرحلة الراهنة للحركات الإرهابية، فهي أعراض وليست عوامل تاريخية ذات شأن. وهذا لا تغيره حقيقة أنه بفضل التغييرات في التسلح والتكتيكات فإن ما يمكن أن ينال الفرد مما تستطيع المجموعات الصغيرة وحتى الأفراد إيقاعه من الأضرار أكثر بكثير من ذي قبل، أو الأهداف الطوباوية التي يحملها أو التي تنتسب لبعض المجموعات الإرهابية.

فالتحرك والعمل داخل الدول المستقرة التي فيها أنظمة مستقرة، وبدون دعم القطاعات المادية من الشعب، يعني أن المشكلة مشكلة شرطة وليست مشكلة جيش. حتى عندما يكون إرهاب الجماعات الصغيرة جزءاً من حركة أو معارضة عامة، كما في وضع القاعدة في المقاومة العراقية، فليسوا الجزء العسكري الرئيسي أو الفاعل في الحركة، بل ليسوا إلا إضافات هامشية لها. أما عن النشاط خارج نطاق جمهور متعاطف، مثل الانتحاريين الفلسطينيين في إسرائيل أو ثلة من المتطرفين الإسلاميين في لندن، فليس لهم أكثر من القيمة الدعائية. ولا يعني أيٌّ مما ذكرنا أن لا حاجة إلى إجراءات بوليسية دولية كبرى لمجابهة إرهاب المجموعات الصغيرة، ولاسيما من النوع العابر للحدود، على الأقل لأن ثمة خطر إمكانية امتلاك مثل هذه الجماعات في وقت ما سلاحاً نووياً وقدرة على استخدامه. أما إمكاناتهم السياسية، التي غالباً ما تكون مدمرّة، في الدول غير المستقرة أو المتفككة، ولاسيما في العالم الإسلامي في غربي الهند، فواضح أنها أكبر بكثير، لكن ينبغي ألا تخلط بالإمكانية السياسية للتعبئة الدينية الواسعة النطاق.

إنه من المفهوم أن مثل هذه الحركات تخلق توتراً كبيراً في أوساط الناس العاديين، وخصوصاً في المدن الغربية الكبرى، ولاسيما عندما تتحد الحكومة ووسائل الإعلام في خلق جو من الفزع لخدمة أهدافهم الخاصة عن طريق إعطاء هذه الحركات أكبر مساحة للإعلان عن عملياتها (من الصعب أن نتذكر أن الأسلوب الكامل العقلانية الذي كانت تتبعه الحكومات التي كانت تواجه حركات مثل إيتا والألوية الحمراء والجيش الجمهوري الإيرلندي، كان يتمثل قبل سنة 2001 في "حرمانِهم من تنشق هواء الإعلام" ما أمكن). إنه جو من الفزع غير العقلاني. إن السياسة الحالية للولايات المتحدة حاولت أن تحيي المخاوف المروعة للحرب الباردة، عندما لم يعد لها أي معنى، عبر خلق "أعداء" يسوغون توسيع دائر استخدام قوتها العالمية. وأنا أكرر، إن مخاطر "الحرب على الإرهاب" لا تأتي من قِبَل الانتحاريين المسلمين.

ولا يقلل أيٌّ مما مرّ من حجم الأزمة العالمية الحقيقية التي من تعبيراتِها تحولات العنف السياسي، فيبدو أنها تعكس التقلبات الاجتماعية الكبرى التي جاء بها على كافة المستويات أسرع تحول مفاجئ في الحياة البشرية شهده الناس خلال

عمر إنساني واحد. كما يبدو أنها تعكس أزمة في الأنظمة التقليدية للسلطة والهيمنة والـــشرعية في الغـــرب وانهيارها في الشرق والجنوب، وكذلك أزمة في الحركات التقلـــيدية الـــتي ادعت أنها تشكل بديلاً عن هذه. وقد فاقمتها إخفاقات تفكيك المـــستعمرات في أنحاء من العالم ونهاية الأنظمة الدولية المستقرة، أو في الحقيقة أي نظـــام دولي مـــنذ انهـــيار الاتحاد السوفيتي. وهي سوف تثبت أنها وراء مبلغ قوة الطـــوباويين من المحافظين الجدد والليبراليين الجدد في عالم من القيم الليبرالية الغربية التي نشرها تضخم السوق والتدخلات العسكرية.



الفصل التاسع

النظام العام في عصر العنف

في سبعينيات القرن الماضي أخبرت جمعية كبار رجالات الشرطة الحكومةَ بأنه لم يعـد بالإمكان منع أعمال الشغب العامة في الشوارع كما كان في الماضي من غـير قانون جديد للنظام العام. وبعد بضع سنوات، أي في مطلع الثمانينيات كما أذكر، دُعيت إلى مؤتمر علمي في مكان ما في النرويج، وقد لفت نظري أن كتيب حجـز الفندق الذي كان سيقام فيه المؤتمر -وهو مركز المؤتمرات العادي في بقعة خـضراء سـياحية- كتب عليه أن نوافذ الفندق كانت محصنة ضد الرصاص! في النـرويج؟ أجل! في النرويج. دعني أبدأ هذه المحاضرة إذن بهذين الحادثين. فالعصر غدا أكثر عنفاً، حتى ما بات يُعرض فيه من صور عبر وسائل الإعلام؛ ما عندي في ذلـك شـك. وعلـيه فسأتكلم في محاضرتي عما يعنيه هذا، وكيف ينبغي على الحكـومات أن تتـصرف في سـبيل حفظ حياة مواطنيها. والمحاضرة أساساً عن بـريطانيا، حيث ازدياد وتيرة العنف العام -كما تظهره الإحصائيات- بات مخيفا علـى نحـو خاص، ومع ذلك فالمشكلة ليست مقصورة على بلد واحد، ولا هي مشكلة إرهاب فحسب.

فالموضـوع أكـبر من ذلك بكثير، فهو يشمل، على سبيل المثال، ما تشهده مـباريات كـرة القدم من أعمال شغب، وهي ظاهرة تاريخية غير مسبوقة أطلت برأسها في السبعينيات.

ولا ريب، كما يبدو لي من ذكرياتي النرويجية، أن كثيراً من هذا العنف سببه ما بات يشهده العالم على نحو غير عادي من وفرة الأسلحة الفتاكة التي يمكن لأي شـخص أن يـستعملها، والتي باتت متاحة للأفراد والجماعات بأسعار رخيصة. ومرجع هذا أساساً إلى انتهاء الحرب الباردة، ولكن نظراً لما تدره هذه الأدوات من أربـاح، فقد استمر إنتاجها في الازدياد والتضخم. فكل عقد منذ سنة 1960 شهد ارتفـاع عدد الشركات التي تنتجها، ولاسيما في أوروبا الغربية وأميركا الشمالية.

ففـــي ســـنة 1994 كـــان هناك 300 شركة في 52 قطراً تعمل في مجال الأسلحة الصغيرة، أي أكثر بـــ25% مما كان عليه الحال في أواسط الثمانينيات، أما في سنة 2001 فقدر العدد بنحو 500. وبعبارة أخرى، فإن الكلاشنكوف أو بنادق AK47 الهجومـــية، التي طورت أصلاً في الاتحاد السوفيتي خلال الحرب العالمية الثانية، هي أكثـــر الأنـــواع إرعابـــاً بين الأسلحة الصغيرة. ووفقاً لمجلة "نشرة علماء الذرّة" (Bulletin of Atomic Scientists) فإن نحواً من 125 مليون قطعة منها تتداول في العـــالم اليوم، ويمكنك شراؤها عبر الإنترنت، على الأقل في الولايات المتحدة، من موقع "Kalashinikov USA". أما المسدسات والمُدى فمن يستطيع عدها؟

لكـــن الـــشغب العام بالطبع، حتى في أعنف صوره وهو الإرهاب، لا يعتمد علـــى أدوات عالية التقنية أو غالية الثمن، كما ظهر في عملية 11 سبتمبر 2001. فمخـــتطفو الطائـــرتين اللتين قوضتا البرجين لم يكونوا مسلحين إلا بمشارط قطع البـــساط، ومفجرو عملية 7 يوليو في المملكة المتحدة هم الذين صنعوا المتفجرات التي استخدموها تصنيعاً منـــزلياً، ولو صحت التقارير الأخيرة فإن العملية برُمتها لم تكلفهـــم ســـوى بـــضع مئات من الجنيهات، إضافة إلى حياتهم، بالطبع. كما أن المجمـــوعات المـــسلحة الأطول عمراً مثل الجيش الجمهوري الإيرلندي ومنظمة إيتا الإسبانية اعتمدت أساساً على متفجرات يمكن تحضير بعضها بيتياً. لذلك فبينما لا نـــسى أن العـــالم اليوم يغمره -على نحو لم يسبق له مثيل- سيل من آلات القتل وإحـــداث الأضـــرار الجسدية البالغة، ينبغي أن ندرك أن ذلك ليس إلا أحد أبعاد المشكلة.

فهـــل بـــات حفـــظ النظام العام أكثر صعوبة؟ من الواضح أن الحكومات والـــشركات تعتقد ذلك، فحجم القوات العامة في بريطانيا ارتفع بنسبة 35% منذ ســـنة 1971، إذ غدا لكل عشرة آلاف مواطن في نهاية القرن الماضي 34 شرطياً، مقارنـــة بـــ24.4 قبل ثلاثين سنة (أي بزيادة أكثر من 40%). هذا مع أنني لم آخذ بالحسبان ما يقدر بنصف مليون من الموظفين في مجال الأمن حراساً وما أشبه، وهو قطـــاع اقتـــصادي تـــضاعف خلال السنوات الثلاثين الماضية منذ غدت شركة "ســـيكيوريكور" (Securicor) من كبر الحجم في سنة 1971 بحيث نالت عروضاً في البورصـــة. كـــان هناك حوالي 2500 شركة في هذا المجال السنة الماضية. وكما

تعلـــم، فقد خلّفَ تفكيكُ التصنيع في بريطانيا عدداً كبيراً من أَشِدّاء الرجال الذين بات حصول أحدهم على وظيفة حارس أمن أحدَ خيارات العمل القليلة المتاحة له. بـــل لعلـــنا نستطيع القول إن الاقتصاد بدلاً من أن يكون قائماً على تسخير الناس بعضهم لبعض في أعمالهم، بات قائماً على مراقبة الناس بعضهم لبعض.

لم يقتصر الأمر على تفعيل مزيد من القوة البشرية، بل مزيد من قوة السلاح كـــذلك. فاختـــصاصيو ضبط الجماهير يعولون اليوم على أربعة أنواع رئيسية في الـــتعامل مـــع مظاهـــرات الـــشغب: الكيماويات (مثل الغاز المسيل للدموع)، والكينتـــيكا، أو علـــم الحركة، مثل مسدسات ضبط الشغب والذخيرة المطاطية، وخـــراطيم المياه وتقنية الصعق. وهذه قائمة بالأقطار تصور أنواع ضبط الجماهير المحتـــشدة مـــن التقليدي إلى الحديث: النرويج لا تستخدم أياً من الأنواع الأربعة، وفنلـــندا وهولندا والهند وإيطاليا تستخدم منها نوعاً واحداً فقط، هو الكيماويات. أمـــا الدانمارك وإيرلندا وروسيا وإسبانيا وكندا وأستراليا فتستخدم نوعين فقط. أما بلجيكا والأقطار الكبرى -الولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة إضافة إلى النمسا الصغيرة- فالأنواع الأربعة لديها رهن الإشارة. وواضح أن بريطانيا التي كانـــت تفخـــر يوماً بأن شرطتها تخلت بالكلية عن السلاح، لم تعد تعيش العالم النظامي الذي تعيشه النرويج أو فنلندا.

كـــيف حـــدثت هـــذه الـــتطورات؟ أظـــن أن شيئين كانا يحدثان: أولهما انقلاب ما حلّله نوربرت إلياس (Norbert Elias) في عمل عنوانه "حركة الحضارة" (The Process of Civilisation). تحول السلوك العام في الغرب من القرون الوسطى فما بعد، إذ أصبح أقل عنفاً، وأكثر "تأدباً" وأكثر اعتباراً، أولاً ضمن نخبة محدودة، ثم على نحو أكبر. لكن هذا لم يعد صحيحاً اليوم. فقد بتنا معتادين جداً على أشياء لم يكـــن لنا بها عهد من قبل، كالشتيمة في الشوارع والطرقات، واستعمال اللغة النابية استعمالاً مقصوداً، إلى حد أننا لا نستطيع تحديد بدايات هذه الظاهرة. كما غـــدت الأوصـــاف المقذعـــة شائعة لفترة طويلة بين جماعات الذكور، كالجنود، وأصـــحاب الأعمال الشاقة، مع أنني لا أعتقد أن في جعبة أي جيش غربـــي ما في جعـــبة الجـــيش الروسي من كلام فاحش تنبو عنه الأسماع. ومع ذلك لما تركتُ الجـــيش بعد الحرب الأخيرة، وكان أول عهدي بمثل هذه التصرفات والكلمات،

رجعـــت إلى عالم أكثر تأدباً. أما النساء فلا يستعملن هذه اللغة إلا في النادر. على أن هذه التصرفات لم تبدأ إلا في الستينيات، وذلك كان هو العقد الذي بدأت فيه كلمـــة "fuck" تتداول في المطبوعات البريطانية العامة، فقد كان أول ظهور لها في قاموس بريطاني عام 1965، وفي قاموس أميركي عام 1969[1].

وقد ضعُفتْ، في الوقت نفسه، العادات والقوانين الاجتماعية التقليدية. فعلى ســبيل المــثال، يــبدو واضحاً أن جُنَح المراهقين (ما بين 14 إلى 20 سنة) بدأت بازديادها اللامتكافئ في النصف الثاني من الستينيات. فصغار السن الذين يحركهم هــرمون التــستوستيرون وتــدفعهم رغبة في تأكيد ذكوريتهم كانوا على الدوام مشاكــسين، وخاصــة إذا ما انتظمتهم مجموعات؛ وهي ظاهرة كانت في الوضع الطبيعــي تبقى داخل حدود معينة من خلال غض النظر عنها في مناسبات خاصة. وقــد انطبق هذا حتى على شُبّان الطبقة الرفيعة من أعضاء النوادي الخاصة كنادي P.G. Wodehouse's Drones Club. ولو كنت تذكر، فإن نــزوعهم إلى إيقاع خوذات رجال الشرطة في ليالي سباق القوارب أوقع برتاي ووستر (Bertie Wooster) في سجن فاين ستريت (Vine Street). لكن الأمر ليس راجعاً فحسب إلى تضعضع العادات والقوانين الاجتماعية، ولكن انحطاط العادات والعلاقات داخل العائلة هو الــذي حــول صــغار السن إلى ما كان الفكتوريون يمكن أن يسموه "الطبقات الخطــيرة". لــن أتحــدث أكثر عن هذا، أو عما شهده القرن العشرون من عملية الــتحول إلى البربرية الأطول أمداً، والتي أدت إلى الوضع الفاضح الذي بات يقدِّم فــيه المنظــرون الغربيون عملياً تبريرات فلسفية للتعذيب، ولكنها بالطبع هناك في الذاكرة.

والثاني هو الظاهرة الأكثر مباشرة وقد بدأت في أواخر الستينيات. إنّها الأزمة الــتي شــهدناها في نــوع الدولة التي كان علينا جميعاً أن نعيش فيها خلال القرن الماضــي، أقصد الدولة القومية القُطرية. فلمدة 250 سنة قبل نقطة التحول تلك ما بــرحت الدولة توسع قوتها، ومصادرها، ورقعة نشاطاتها، ومعرفتها وسيطرتها على مــا يحدث على أراضيها. وقد كان هذا التطور بمنأى عن السياسة والأيديولوجية، فقــد حــدث في الدول الليبرالية والمحافظة والشيوعية والفاشية، وقد بلغ غايته في

---

(1) قاموس أصل الألفاظ وتاريخها عبر الإنترنت Online Etymological Dictionary.

العقود الذهبية لدولة الرفاهة والاقتصاد المختلط بعد الحرب العالمية الثانية. لكن كل هذا كان مؤسساً على التأكيد المسبق على احتكارها لقانون الدولة ومحاكمها دون غيرهـــا مـــن القوانين (كالقانون الديني أو قانون الأعراف). والأمر صحيح أيضاً بالنـــسبة لاحـــتكارها القوة المسلحة. لقد قامت أكثر الدول الغربية خلال القرن التاسـع عـــشر بمنع حمل السلاح واستعماله لجميع المواطنين باستثناء عملائها (إلا للألعـــاب الرياضـــية)، حتى، في النهاية، المبارزات بين طبقتي النبلاء والأرستقراط. (الولايات المتحدة في هذا الصدد هي إلى حد ما استثناء بين الدول الصناعية، ذلك أن معـــدل عمليات القتل العمد فيها ما فتئ يشهد ارتفاعاً خلال القرنين الماضيين مقابـــل معدل هابط في أوروبا) [2]. أما في بريطانيا فقد مَنَعَ العُرف حتى استخدام الْمُـــدَى والخناجـــر في النـــزاعات الخاصة بوصفها "لا إنجليزية"، وتم استحداث قوانين الملاكمة، قوانين كوينـــزبيري (Queensbury rules). حتى القوة الرسمية تم نـــــزع ســـلاحها في الأماكن العامة في ظروف الاستقرار الاجتماعي. ولم تكن الشرطة مسلحة في المملكة المتحدة إلا في إيرلندا التي كان أمر الانقلاب العسكري فـــيها احتمالاً قائماً، لكن ليس في أراضي المملكة المتحدة الرئيسية. كما تم وضع قوانين للاحتجاجات الشعبية وأعمال الشغب والمسيرات، وبعبارة أوضح تم اختزالها في مظاهـــرات أضـــحت تدريجياً تتم عبر مفاوضات مسبقة مع الشرطة. وقد ذكّر عمدة لندن كن لفنغستون(Ken Livingston) الصينيين بأن هذا هو ما وقع في كل من حديقة هايد بارك (Hyde Park) وميدان الطرف الأغر (Trafalgar square) مـــنذ أيـــام العصر الفكتوري. وقد كان هذا صحيحاً حتى في بلدان نعُدُّها مولعة بعـــنف الشوارع كفرنسا، بصرف النظر عن الشعارات النارية للمظاهرات الشعبية فـــيها[3]. مـــن أجل ذلك لم يتمخض التمرد الطلابـــي في باريس سنة 1968 عن قتلـــى في أي من الطرفين، والشيء نفسه حصل في التحركات الأخيرة التي أبطلت قانون عمل الشباب الفرنسي الجديد.

---

(2) "شـــرح مذهب الاستثناء الأميركي" Explaining American Exceptionalism، لإريك مونكونن في المراجعة التاريخية الأميركية الثالثة، ***American Historical Review III***، رقم واحد، فبراير 2006.

(3) فـــرض السيادة في الشارع **Les Pouvoir est dans la rue**، لدانيال تارتكوسكي: الأزمات السياسية والتظاهرات في فرنسا (باريس، 1998)، "استنتاج"، وعلى وجه الخصوص ص 228.

لكنّ هناك عنصراً آخر ساهم في إضعاف الدولة، إذ بات ولاء المواطنين للدولة واستعدادهم لفعل ما تريده منهم يضمحل شيئاً فشيئاً. لقد خاضت الحربين العالميتين دولٌ محاربة بجيوش من الاحتياط، أي بجنود من المواطنين الذين كانوا على استعداد لأن يَقتُلوا أو يُقتَلوا بالملايين "في سبيل وطنهم" كما جاء في المثل. لكنّ الأمور لم تعد الآن كما كانت عليه قبلُ. وإني لأشك أن أي دولة من التي تعطي مواطنيها الخيار في الأمر، وبعض التي لا تعطيهم، يمكنها فعل ذلك الآن، بالتأكيد ليس الولايات المتحدة التي ألغت الخدمة العسكرية العامة إثر حرب فيتنام، لكن بطريق أكثر لطفاً، فهذا ينطبق أيضاً على استعداد المواطنين للالتزام بالقانون، أي إحساسهم بالمسوغات الأخلاقية للقانون. فلو شعرنا أن القانون يتسم بالشرعية، فسنكون على استعداد للالتزام به. إننا نعتقد أن لعبة كرة القدم تحتاج إلى حكام ورجال خطوط، وإننا نثق بهم لممارسة مهامهم الشرعية. ولو أننا ما وثقنا بهم، فإلى كم من القوة كنا سنحتاج لفرض النظام وحفظه في أرض الملعب؟ إن كثيراً من السائقين لا يقبلون التسويغ الأخلاقي لكاميرات مراقبة السرعة وعليه فلا يترددون في تجنبها. ولو أنك استطعت أن تقوم بعملية تَهريب في الخفاء، فمَن سيسيء بك الظن؟ إن القانون إذا فقد الشرعية وصار الالتزام به بالدرجة الأولى خشية التعرض للعقوبة، غدا حفظُه أكثر صعوبة بكثير، ناهيك بما سيكلفه ذلك من أموال. إن احتمالية التزام المواطنين اليوم بالقانون أو بأعراف السلوك الاجتماعي غير الرسمية باتت لأسباب شتى أقلَّ مما كانت عليه في الماضي.

وعلاوة على ذلك، فإن العولمة والزيادة الكبيرة في القدرة على التحرك والإزالة الواسعة لقوات حفظ الحدود في أوروبا وأماكن أخرى؛ كل أولئك جعل من الصعب على الحكومات السيطرة على ما يدخل أراضيها أو يخرج منها، أو ما يقع فيها أو يجري عليها. ولذلك فإنه من المستحيل تقنياً السيطرة على أكثر من نسبة صغيرة من محتويات الحاويات التي تدخل موانئنا أو تخرج منها من غير تعطيل وتيرة الحياة الاقتصادية برمتها. وقد استغل التجار غير القانونيين وتجار المخدرات أو البشر هذا التسهيل أبشع استغلال، لعلمهم بعدم قدرة الدول على السيطرة على المعاملات المالية الدولية أو حتى مراقبتها. وتقول

أحدث[4] دراسة لهذه الظاهرة وهي كتاب Moisés Naím بعنوان "اللاقانوني" (Illicit) "لقد أخفقت الحكومات في الصراع مع التجارة اللاقانونية العالمية... ببساطة ليس ثمة ما يشير إلى نُحُوس وشيك لنجم الشبكات المهولة العدد... العاملة في التجارة اللاقانونية".

كل ذلك قلّل على نحو كبير من قوة الدول والحكومات خلال السنوات الثلاثين الماضية، ففي أسوأ الحالات فقدت هذه الدول السيطرةَ على بعض أراضيها. فقد أعلنت المخابرات الأميركية (CIA) في سنة 2004 عن خمسين منطقة عبر العالم ليس للحكومات المركزية عليها سلطان، وإن كان فضعيف جداً. لكن لو كان لي أن أقتبس من كتاب Moisés Naím مرة أخرى فيما يتعلق بالاقتصاد اللاقانوني "فإنه من النادر اليوم وجود بلد من غير جيوب منعدمة القانون تشكل جزءاً من شبكات عالمية أكبر". أما في الحالات الأقل سوءاً فمن الممكن للدول التي كان يمكن أن تكون لولا هذا دولاً مستقرة ومزدهرة، مثل المملكة المتحدة وإسبانيا، أن تعيش لعقود مع مجموعات مسلحة صغيرة على أراضيها ليس بإمكان حكوماتها التخلص منها كلياً. وهذا على الرغم من الحقيقة المؤكدة أن معلوماتنا عن البلد والسكان اليوم أكبر منها بكثير في أي وقت مضى. ومع أن ما تتمتع به أجهزة الشرطة اليوم من قدرة تقنية تسمح لها بمراقبة المواطنين والتنصت على محادثاتهم وقراءة رسائلهم الإلكترونية، أو -كما هو الحال في بريطانيا- مشاهدتهم عبر كاميرات الدوائر المغلقة التي لا تُعدُّ ولا تحصى، أكبر بكثير مما كان بحوزة أي حكومة في السابق، فإن معرفتها بهويات من يعيشون على أراضيها أو أعدادهم أو أعمالهم أو الأماكن التي يعيشون فيها في أي لحظة هي أقل من معرفة الأجهزة السابقة. والذين يقومون بالإحصاءات اليوم هم أقل وثوقاً بمعلوماتهم مما كانوا عليه أيام جورج الخامس أو السادس، ولديهم العذر في ذلك.

كل ذلك يفسر لماذا يتعين على الدول المستقرة أن تتكيف إلى حد ما مع درجة أعلى بكثير من العنف غير الرسمي مما كانت عليه من قبل. ودونك إيرلندا الشمالية في السنوات الثلاثين الماضية، فبفضل مزيج من القوة والترتيبات الضمنية، والحكومة الفعالة والحياة العادية، بما في ذلك الحركة من وإلى المنطقة، استطاعت

(4) المحظور ***Illicit***، موازي نايم (نيويورك، 2005).

المُضي برغم ما مرت به من وضع شبه حرب أهلية. لقد بات الأثرياء حول العالم يتكـــيفون مع تهديد الفقراء العنيفين عن طريق إنشاء تجمعاتهم المنغلقة، وهي ظاهرة حديثة إلى حد ما في بريطانيا، أوضح ما تظهر في منطقة الدوكلاندز. ويقال إن ثمة مـــئةً من هذه التجمعات في إنجلترا، أكثرها صغيرة، رغم أن هذا العدد لا يمثل شيئاً مقارنـــة مـــع العائلات السبعة ملايين التي تعيش في مثل هذه الوحدات المحصنة في الـــولايات المتحدة، أكثر من نصفها في تجمعات "يدخل إليها عبر بوابات وشيفرة دخـــول وبطاقات لفتح الأبواب وحراس أمن"[5]. وفيما يغدو الزمان أكثر عنفاً، تـــزداد وتـــيرة هـــذا التوجه، كما يمكن أن يؤكد كل من زار ريو دي جانيرو أو مكسيكو سيتي خلال الأعوام الماضية. لكن هل يمكن فعل أي شيء لضبط الأمور؟

يـــبرز ههنا سؤالان، الأول: هل يمكن السيطرة على مشاكل النظام العام في عـــصر يتـــسم بالعنف؟ والجواب عنه يجب أن يكون نعم، رغم عدم وضوح الحد الـــذي يمكـــن بلوغه في ذلك. والتعامل مع مثيري الشغب من مشجعي كرة القدم مـــثال على كيفية فعل ذلك، فقد ظهر تشجيع الكرة كظاهرة جماهيرية في بريطانيا في الـــستينيات، ثم تمت محاكاته على نطاق واسع في غيرها من البلاد. وقد وصلت إلى الـــذروة في الثمانينـــيات مع ما شهدته مدينة برادفورد من أحداث مفجعة، ثم ســـقوط 39 قتيلا في ملعب هيسل (Heysel) في بروكسل خلال نهائيات الكأس الأوروبـــــي بـــين ناديي ليفربول ويوفنتوس. وقد دار كلام كثير عن الحاجة إلى إجراءات شديدة الصرامة، مثل فرض بطاقات الهوية الإلزامية، لكن في الحقيقة منذ ذلـــك الحين تم تطويق مشاغبـــي مشجعي الكرة في المملكة المتحدة بوسائل أكثر اعتدالاً، منها استحداث تغييرات تقنية، كالملاعب المزودة بمقاعد لجميع المتفرجين، وكـــاميرات المـــراقبة، والتحـــسن الواضح في عمل المخابرات وتبادل المعلومات، وأساليب بوليسية أكثر انتقاء، مثل عزل مثيري الشغب من المشجعين المعروفين بدلاً مـــن "احتواء" البطانية للمشجعين الأجانب داخل الملعب وخارجه. وعلاوة على ذلك فقد صارت الشرطة أقدر على التركيز على الحوادث الأهم، إذ تم إسناد مهمة حفـــظ النظام داخل أرضية الملعب لحراس النادي، لكن تكاليف هذا العمل كانت

(5) الجماعـــات المغلقة: مسائل مراقبة الدخول "*Gated Communities: Access Control Issues*"، لكريس إي ماكغوي (www.crimedoctor.com/gated.htm).

باهظة جداً من حيث المال والقوة البشرية. لقد احتيج إلى عشرة آلاف رجل لتسيير بطـولة أوروبـا لعام 96 في بريطانيا، وليت شعري كم كلف أمن مباريات كأس العـالم لعـام 2006 في ألمانيا من مال ورجال. لكن التحسن تم بدون الإجراءات الصارمة التي تم اقتراحها يوماً ما.

وعـوداً على بدء، فإن نيويورك اليوم مكان آمَنُ بكثير مما كانت عليه، يؤكد هـذا كـلُّ مَن يذكر منا نيويورك القذرة والخطيرة إبان السبعينيات والثمانينيات. وبيـنما لا ننسى ما للعمدة رودي جولياني (Rudy Giuliani) من فضل في ذلك، فـإن نصيباً منه كبيراً يرجع إلى ما أحدثته الشرطة من تغييرات في أساليب عملها، كـسياسة "الـلا تهاون بالمرة"، أكثر من رجوعه إلى زيادة أسلحة شرطة نيويورك الهائلة أصلاً.

يقـودني هـذا إلى الـسؤال الثاني: ما التوازن بين القوة والإقناع وبين ثقة الجمهـور في ضـبط النظام العام؟ إن حفظ النظام في عصر يتسم بالعنف ما برح يـتحول إلى عمل أكثر صعوبة وأشد خطراً، خصوصاً لقوات الشرطة التي لا تفتأ تـزيد من التسليح ورفع القدرات التقنية لأفرادها الذين عادة ما تراهم يستخدمون تجهيـزات مصممة لصد الهجوم الجسدي، تُذَكِّر أشكالهم بجنود العصور الوسطى مـثقلين بلاماتِهم ودروعهم. والشرطة تحب أن ترى نفسها كجسد من "الحرس" يتمـتعون بمعرفة مهنية خاصة، منفصلين عن الساسة (الذين ينتقدونهم جهلاً بِهم) والمحاكم والإعلام الحر. إن العالم اليوم -وليس فقط خارج أوروبا- مليء بالشرطة وخـدمات الأمـن المقتـنعة بأنـه -بغض النظر عما تقوله الحكومات والإعلام للجمهور- ليس حكم القانون هو الذي يحفظ النظام بل القوة (أو حتى العنف إن لـزم الأمـر)، وأنهم في اعتقادهم هذا مؤيَّدون على الأقل بالدعم الضمني من قبل الحكـومة والـرأي العـام. وفي هـذا الـبلد، بعد سنوات الأمن والاستقرار في الخمـسينيات والـستينيات، كانـت ردة الفعل الأولية على الأوضاع مع الجيش الجمهـوري الإيـرلندي وإضـرابات المـناجم وأعمال الشغب العرقية هي البدء بالمقارعة، أو الصيرورة إلى مزيد من المواجهة، حتى شبه العسكرية، وحتى في بلدان بـريطانيا الرئيـسية. وقـد أدت مواجهة الإرهاب بدورها إلى مزيد من عسكرة الشرطة، فسياسة "أطلق لتقتل" تمخضت بالفعل عن وقوع ضحايا بريئة كان يمكن

تجنبها مثل البرازيلي جان شارل دي مينيز. ولحسن الحظ فإن بريطانيا لم تستدرج بعدُ أكثر في الطريق الذي سلكته القارة الأوروبية فتنشئ فرقاً مسلحة خاصة لقمع أعمال الشغب، كشركات الأمن الجمهوري الفرنسية (CRS).

ومن جهة أخرى، ثمة شيئان هما جزء من حكمة الشرطة الأساسية، أولهما أن رجال الشرطة ليسوا طوباويين، فهم لا يحاولون القضاء كلياً على الجريمة، بل يكتفون بأن تقل نسبتها ليمكن وضعها تحت السيطرة وإبقاؤها بعيدة عن المدنيين. وأما الثاني وهو أشد اتصالاً بموضوعنا، فهو ألا يغضب الناس الذين تحاول الشرطة حماية نظامهم العام إذا قامت بفرز "مثيري الشغب" وملاحقتهم. إن القوة المبالغ فيها أو العلنية -خصوصاً ضد المجموعات- يمكن أن تثير غضب الجماهير، أو على الأقل غضب مجموعات كبيرة من التي تحوي نسبة كبيرة من مخالفي القانون، كالسود ومراهقي المدن والآسيويين وغيرهم، فمثل هذا العمل سيؤدي إلى مضاعفة الأخطار التي تواجه النظام العام. وخير مثال على كيفية حدوث ذلك أعمالُ شغب كرنفال "نوتنغ هل" في السبعينيات، التي أثارتها عملية "أوقف وفتش" العشوائية التي نظمتها الشرطة ضد "لصوص الجيوب"، ورأى فيها السكان المحليون هجوماً متطرفاً ضد السود.. فهذا خطر حقيقي. وخلال أحداث شغب بريكستون سنة 1981 يكاد يكون مؤكداً أن الشرطة عدت جميع السود مشاغبين محتملين، ففاقمت بذلك المشكلة مع السكان المحليين. ولحسن الحظ، خلال مشاكل إيرلندا الشمالية قاومت قوات الشرطة في أراضي بريطانيا الرئيسية على نحو كبير الرغبة في عدّ جميع الإيرلنديين أعضاء محتملين في الجيش الجمهوري. إن حفظ النظام العام، سواء في عصر يتسم بالعنف أم لا، يعتمد على توازن بين القوة والثقة والاستخبارات.

وفي ظل الظروف الطبيعية في هذا البلد، بعيداً عما يمكن أن يقع بين حين وآخر من كسر لها، يمكن للمرء بالجملة أن يثق في التوازن الذي أقامته الحكومة وقوى النظام العام. لكن منذ 11 سبتمبر 2001 لم تعد الظروف عادية، إذ أصبحنا نغرق في موجة من الخطابات السياسية عن الأخطار المحدقة غير المعروفة القادمة من الخارج، وهستيريا أسلحة الدمار الشامل، وما يسمى اعتباطاً "الحرب ضد الإرهاب"، و"الدفاع عن أسلوبنا في الحياة" ضد ما يعرفون هلامياً بالأعداء

الخارجيين وعملائهم الإرهابيين في الداخل.. إنه خطاب صنع من أجل إخافة الناس أكثر منه لمحاربة الإرهاب، ولا أريد أن أشرح لك هذا الهدف بل أدعك تُعمل فيه عقلك! لأن ترويع الناس وإصابتهم بحالة من الهلع هو تماماً ما يسعى الإرهابيون جاهدين لتحقيقه. إن هدفهم السياسي لا يتحقق بقتل ذاك العدد من الناس، ولكن من خلال بث دعاية القتل التي تروع المواطنين وتفقدهم الثقة والأمل. ففي الوقت التي مرت فيه بريطانيا بمواجهة حقيقية متواصلة مع الإرهاب، وتحديداً عمليات الجيش الجمهوري الإيرلندي، فإن القاعدة الأساسية التي سارت عليها السلطات المحاربة للإرهاب تمثلت في عدم إعطائهم أي نوع من الدعاية، وعدم الإعلان عن أي إجراءات لمجابهتهم، ما كان إلى ذلك سبيل.

دعنا ننسى هذا الهراء.. إن ما يسمى "الحرب على الإرهاب" ليس حرباً إلا بالمعنى المجازي الذي نستخدمه لدى حديثنا عن "الحرب على المخدرات" أو "الحرب بين الجنسين"، "فالعدو" ليس في وضع يُمَكِّنُه من هزيمتنا، أو حتى أن يلحق بنا خسائر فادحة. إن مسحاً للإرهاب العالمي حديثاً أجرته وزارة الخارجية الأميركية أحصى -باستثناء العراق الذي يَمر بحرب حقيقية- 7500 "هجوم إرهابي" راح ضحيتها 6600 قتيل، مما يشير إلى أن أكثر هذه العمليات الهجومية فاشلة. إننا نواجه مجموعات إرهابية صغيرة اعتدنا على أمثالها لوقت طويل، مع اختلافين مهمين. فخلافاً للإرهابيين الأوائل، لدى هؤلاء استعداد للقيام بمذابح عشوائية، وربما في الواقع يهدفون إلى ذلك. بل لقد قاموا فعلاً بمذبحة واحدة راح ضحيتها أعداد تقدر بالآلاف، وعدد من العمليات قُدِّر قتلاها بالمئات، وكثير من العمليات التي أودت بحياة العشرات. وأما الآخر، فهو الابتكار التاريخي المرعب للعمليات الانتحارية. هذان التجديدان من الخطر بما يكفي، ولاسيما في عصر الإنترنت والسهولة العامة في الحصول على الأسلحة الصغيرة الفتاكة. وأنا لا أنكر أن هذا يمثل تهديداً أخطر من الإرهاب السابق، وأتفق على أنه يسوغ المجهودات الاستثنائية لمن عليهم محاربته. لكن دعني أكررها، إنها ليست حرباً، ولا يمكنها أن تتحول إلى حرب.. إنها في الحقيقة مشكلة خطيرة جداً من مشاكل النظام العام.

لكن الأمن العام، ما يعنيه الناس بـ "القانون والنظام" تحميه في الأساس مؤسسات وسلطات الحياة المدنية في أوقات السلام، بما فيها الشرطة. أما مؤسسات

الحـــرب، وخصوصاً القوات المسلحة، فلا تستدعى إلا في أوضاع الحرب أو لدى إخفاق مؤسسات الخدمات المدنية، وهو أمر نادر الحدوث. حتى في أوضاع الحرب الجـــزئية، كمـــا هـــو الحال في إيرلندا الشمالية، عرفتنا التجربة الطويلة بالمخاطر الـــسياسية التي ينطوي عليه حفظُ النظام بالجنود، بدون قوة شرطة نظامية مستقلة عن الجيش. ورغم كل ما يقال عن الإرهاب، فإنه ليس في دول الاتحاد الأوروبـــي من هي في حالة حرب، أو يمكن أن تكون. كما ليس في أيٍّ من دول الاتحاد نسيج اجتماعـــي أو سياســـي بلغ من الضعف أن تُزعزع استقرارَه مجموعاتٌ صغيرة من النـــشطاء. إن الإرهـــاب الدولي في المرحلة الراهنة أكثر خطراً من الحركات التي عـــرفناها في الماضي، لأنه قادر على إحداث المجازر، والمجازر العشوائية المقصودة، ولكـــن ليس بوصفه كياناً سياسياً أو إستراتيجياً. بل لعلي أقول إنه أقل خطراً من وبـــاء الاغتيالات السياسية منذ السبعينيات والذي لم يلفت نظر الإعلام على نحو كبير لأنه لم يَطَلْ بريطانيا والولايات المتحدة. حتى أحداث 11 سبتمبر 2001 لم تهز نـــيويورك لأكثر من سويعات، وتم التعاطي معها بسرعة وكفاءة بواسطة الخدمات المدنية العادية.

إن الإرهـــاب يـــتطلب مجهودات خاصة، لكن من المهم ألا نبخع أنفسنا من أجلـــه. فنظـــرياً، إن بلداً لم يفقد أعصابه خلال ثلاثين سنة من المشاكل الإيرلندية علـــيه ألا يفقدها الآن. أما عملياً، فإن الخطر الحقيقي للإرهاب لا يكمن فيما تمثله مجموعات مجهولة الهوية من المتطرفين من خطر، ولكن فيما تثيره أعمالهم من خوف غير معقول، تشجعه اليوم وسائل الإعلام والحكومات على السواء. هذا واحد من الأخطـــار الكـــبرى التي نعيشها في هذا الزمان، هو بلا ريب أكبر من المجموعات الإرهابية الصغيرة.

الفصل العاشر

الإمبراطورية لا تنفك آخذة في التوسع أكثر فأكثر

مـــر العـــالم الـــيوم بوضع ليس له به سابق عهد، فما شهدناه في السابق من إمـــبراطوريات عالمـــية عظمى، كالإمبراطورية الإسبانية في القرنين السادس عشر والسابع عشر، والإمبراطورية البريطانية في القرنين التاسع عشر والعشرين، لا يكاد يشبه الإمبراطورية الأميركية التي نراها اليوم.

لقد بتنا نعيش اليوم في عالم شديد التداخل، بالغ التعقيد، مترابط التفاعلات، إن بَـــرَدَ فـــيه الغربُ عطسَ لبرده الشرق، وإن تململ يوماً الشرق تنبه لتململه الغرب. ودونك وباءَ الالتهاب الرئوي الحاد (السارز) مثلاً: بدأ في بقعة نائية في مجاهل الصين، لكنه غدا في ظرف يومين ظاهرة عالمية، والارتباك الذي أصاب نظـــام المواصـــلات في العـــالم وتأثرت به الاجتماعات والمؤسسات الدولية، والأسواق العالمية، وحتى اقتصادات برمتها، حصل بسرعة لم تكن لتتخيل في أي فترة خلت.

فالعالم اليوم يشهد قوة مهولة من التقنية المستمرة التحديث في عالم الاقتصاد، وقـــبل كـــل شـــيء، في القوة العسكرية، إذ باتت التقنية أكثر حسماً في المجالات العـــسكرية مـــنها في أي وقت مضى. وباتت القوة السياسية على الصعيد العالمي تـــتطلب الـــيوم امتلاك ناصية هذه التقنية تَطَلُّبَها دولةً متناهية في الكبر من حيث الحجـــم، الذي لم يكن ذا أهمية من قبل: فبريطانيا التي أدارت أكبرَ إمبراطورية في وقـــتها لم تكن إلا دولة من ذوات الحجم المتوسط، حتى بمعايير ذلك الوقت. أولم يكن بمقدور هولندا -وهي دولة في نفس حجم سويسرا- أن تغدو لاعباً عالمياً في القرن السابع عشر؟ أما اليوم فمن غير المتصور أن تصبح أي دولة، مهما بلغت من الغنى والتقدم التقني، قوةً عالمية ما لم تكن دولة عملاقة من حيث الحجم.

إن سياسة اليوم تتسم بطبيعتها المعقدة، والحقبة التي نعيش فيها لا تزال حقبة الدولة القومية، الجانب الوحيد للعولمة حيث تتوقف العولمة عن العمل. ولكنه نوع غـــريب من الدولة حيث يلعب السكان العاديون، في كل واحدة منها، دوراً هاماً. فـــصناع القرار في الماضي كانوا يديرون شؤون الدول بمعزل عما كانت تفكر فيه الجماهير العريضة، إلا في القليل النادر، وخلال أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القـــرن العشرين كان بوسع الحكومات الاعتماد على تعبئة شعوبها، أما الآن فهذا أمر غير قابل للتفكير فيه. إلا أن ما تعتقده الجماهير أو ما هي مستعدة لفعله، بات اليوم موجَّهاً إليها أكثر من أي وقت مضى.

إن ممـــا تميـــز بـــه المـــشروع الإمـــبريالي الأميركي أن جميع القوى العظمى والإمبراطوريات السابقة كانت تعلم أنها لم تكن وحدها على الساحة الدولية، ولم تهـــدف أيٌّ مـــنها للسيطرة على العالم؛ لم تعتقد أي منها أنها كانت معصومة من الـــناس، حـــتى لو رأت أنها كانت مركزية للعالم، كالصين مثلاً، أو الإمبراطورية الـــرومانية في أوج قـــوتها. فالـــسيطرة الإقليمية كانت الخطر الأكبر في نظر نظام العلاقـــات الدولية التي عاش العالم في ظلها حتى نهاية الحرب الباردة. ولا ينبغي لنا أن نخلط بين القدرة على الوصول إلى أرجاء العالم المتباعدة، التي أضحت ممكنة بعد سنة 1492، وبين السيطرة عليه.

لم يعـــرف القرن التاسع عشر إمبراطورية عالمية سوى الإمبراطورية البريطانية، مـــن حيث القدرة على التحرك والفعل عبر المعمورة، وهي بهذا المعنى يمكن أن تمثل ســـابقة للإمبراطورية الأميركية. وفي المقابل، فقد حلم الروس أيضاً بتحويل العالم إبان الفترة الشيوعية، ولكنهم أدركوا تماماً أن السيطرة على العالم كانت، حتى في أوج قـــوة الاتحاد السوفيتي، فوق وسعهم ووراء طاقتهم. وخلافاً لشعارات الحرب الباردة، فإنهم لم يحاولوا جادين القيام بمثل هذه السيطرة.

لكـــن الفروق بين مطامح الولايات المتحدة اليوم ومطامح بريطانيا منذ أكثر من قرن مضى كبيرة، أولها أن الولايات المتحدة بلد هائل يقطنه أحد أكبر الشعوب في العـــالم، ولا يزال عدد سكانه في ازدياد مطرد، خلافاً للاتحاد الأوروبـــي، نظراً لما يتدفق عليه من هجرة تكاد تكون غير محدودة. وهناك فروق في الأسلوب أيضاً، فالإمـــبراطورية البريطانية في أوج عظمتها احتلت ربع وجه المعمورة وأدارته. أما

الـــولايات المـــتحدة فلـــم تمارس الاستعمار إلا فترة وجيزة خلال الموضة الدولية للاستعمار الإمبريالي في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. لقد عملت الـــولايات المـــتحدة عوضـــاً عن ذلك مع الدول التابعة لها والتي تدور في فلكها، ولاســـيما في الفضاء الغربـــي حيث لم يكن لها منافسون. وخلافاً لبريطانيا، فقد ابتدعت سياسة للتدخل المسلح في هذه الدول خلال القرن العشرين.

ونظـــراً لأن القوة الحاسمة للإمبراطورية العالمية كانت في تلك الأيام تتمثل في البحرية، فقد استولت الإمبراطورية البريطانية على القواعد ومناطق المراحل البحرية ذات الأهمية الإستراتيجية عبر العالم. ولذلك رفرف العلم البريطاني من جبل طارق إلى ســـانت هيليـــنا إلى جـــزر فوكلاند، وما زال إلى اليوم مرفرفاً. أما الولايات المـــتحدة، فلم تحتج إلى هذا النوع من القواعد خارج منطقة المحيط الهادي إلا بعد ســـنة 1941، لكنها توصلت إليه عبر اتفاقيات مع ما يمكن تسميته في تلك الأيام بتحالف الراغبين. على أن الوضع اليوم مختلف، فقد باتت الولايات المتحدة تدرك حاجـــتها إلى الـــسيطرة المباشرة على عدد كبير من القواعد العسكرية، وحاجتها كذلك إلى مواصلة السيطرة غير المباشرة عليها.

هذه فروق هامة في بنية الدولة المحلية نفسها وفي أيديولوجيتها، فالإمبراطورية الـــبريطانية كان هدفها بريطانياً وليس عالمياً، رغم أن المروجين لها وجدوا بالطبيعة أيـــضاً دوافع أكثر إنسانية لها في ذلك. فقد وُظِّف قانونُ إلغاء تجارة الرقيق لتسويغ القـــوة البحـــرية البريطانية، كما يتم اليوم كثيراً توظيف حقوق الإنسان لتسويغ اســـتخدام القوة العسكرية الأميركية. ومن ناحية أخرى، فإن الولايات المتحدة - مـــثل فرنسا وروسيا الثوريتين- قوة عظمى تعتمد على ثورة عالمية، ومن ثم تؤمن بأن على سائر العالم أن يتبع منهجها، أو حتى أن عليها أن تقدم يد العون في سبيل تحريـــر ســـائر العـــالم. ثمة بضعة أمور هي أكثر خطورة من تحقيق الإمبراطوريات مصالحها الخاصة معتقدة بأنها بفعل ذلك تسدي للإنسانية معروفاً.

علـــى أن الفـــرق الأساسي -على أي حال- أن الإمبراطورية البريطانية رغم كونها عالمية (بل حتى أكثر عالمية من الولايات المتحدة الآن من حيث إنّها وحدَها حكمـــت من المحيطات ما لم يحكم أي بلد في زماننا هذا مثله من الأجواء) لم تكن تـــسعى إلى قـــوة عالمية، ولا حتى إلى قوة أراض عسكرية وسياسية في مناطق مثل

أوروبـــا وأميركـــا. لقـــد عملت الإمبراطورية من أجل خدمة المصلحة الأساسية لـــبريطانيا والـــتي كانـــت تتمثل في مصالحها الاقتصادية، مع أقل قدر ممكن من الـــتدخل. لقـــد كانت على وعي دائم بوُسع بريطانيا من حيث الحجم والمصادر. وبعد سنة 1918 كانت في الواقع على وعي بانْهيارها الاستعماري.

لكن الإمبراطورية العالمية لبريطانيا، التي كانت الأمة الصناعية الأولى، عملت مـــع بذور العولمة التي قدم تطور الاقتصاد البريطاني الكثير لدفعها قدماً. لقد كانت الإمبراطورية البريطانية نظاماً للتجارة الدولية التي اعتمدت في الأساس، إذ تقدمت الصناعة في بريطانيا، على تصدير المصنعين للدول الأقل تطوراً، وفي المقابل أضحت بـــريطانيا أكبر سوق للمواد الخام في العالم، وإذ لم تعد ورشة العالم أمست مركزه المالي.

أمـــا الاقتصاد الأميركي فلم يكن كذلك، فقد اعتمد على حماية الصناعات الوطنـــية في ســـوقها الهائلة في وجه المنافسة الخارجية، وهذا لا يزال عنصر قوة في سياســـة الولايات المتحدة. وعندما أصبحت الصناعة الأميركية مسيطرة عالمياً، فقد ناســـبتها التجارة الحرة كما ناسبت الصناعة البريطانية. لكن أحد جوانب الضعف في الإمـــبراطورية الأميركـــية في القـــرن الحادي والعشرين هو تحديداً أن اقتصاد الولايات المتحدة في العالم الصناعي الذي نعيشه اليوم لم يعد مسيطراً كما كان من قبل، فما تستورده الولايات المتحدة بكميات هائلة هو مصنوعات من سائر العالم، ومقابـــل هـــذا تبقـــى ردة فعل المصالح التجارية والناخبين وقائية. ثمة تناقض بين أيديولوجـــية عالم تطغى فيه التجارة الحرة المحكومة أميركياً وبين المصالح السياسية ذات العناصر الهامة داخل الولايات المتحدة التي تجد هذا الأمر يضعفها.

إحـــدى الطـــرق القليلة التي يمكن من خلالها التغلب على هذا الضعف هي التوســـع في تجارة السلاح، وهذا عنصر اختلاف آخر بين الإمبراطوريتين البريطانية والأميركـــية. فمنذ الحرب العالمية الثانية تحديداً، بلغ التسلح المتواصل في الولايات المتحدة مبلغاً كبيراً في وقت من السلام لم يسبق له مثيل في التاريخ الحديث، وذلك يمكـــن أن يكـــون الـــسبب لـــسيطرة ما أسماه الرئيس أيزنهاور بالمجمع الصناعي العسكري. وخلال الحرب الباردة كان حديث الجانبين وفعلهما كما لو أن الحرب كانت مشتعلة، أو أنها كانت على وشك الاندلا ع. أما الإمبراطورية البريطانية فقد

وصـــلت إلى ذروتها خلال قرن (1815 إلى 1914) من غير حروب دولية كبرى. أضـــف إلى ذلـــك أنـــه بـــرغم عدم التكافؤ الأكيد بين الولايات المتحدة والقوة الـــسوفيتية، فقد أصبح دافع تنمية سلاح الولايات المتحدة أشد قوة حتى قبل انتهاء الحرب الباردة، وقد استمر في ذلك النمو منذ ذلك الحين.

لقد جعلت الحرب الباردة من الولايات المتحدة مهيمن العالم الغربـــي، لكنها كانت في ذلك رأساً لتحالف كامل، إذ لم يكن ثمة لبس في أنها كانت قوة نسبية، فالقـــوة كانـــت في واشنطن وليس في أي مكان آخر. ومن وجه اعترفت أوروبا حينـــئذ بمنطق إمبراطورية أميركية عالمية، بينما تقوم حكومة الولايات المتحدة اليوم بـــردة فعل لحقيقة أن الإمبراطورية الأميركية وأهدافها لم تعد مقبولة قبولاً صادقاً. ليس هناك تحالف الراغبين، فالسياسة الحالية للولايات المتحدة في الحقيقة أقل قبولاً من سياسة جميع ما سبقها من حكومات أميركية، بل ربما أقل قبولاً من سياسة أي حكومة في أي دولة عظمى.

فالأميركـــيون قادوا التحالف بدرجة من الفضول معروفة في الشؤون الدولية، ولـــو لم يكـــن ذلك إلا لأن الأوروبيين يجب أن يكونوا في الخط الأول في مجابَهة الجـــيوش السوفيتية، ولكنهم أصروا على أن يكون تحالفاً دائم الالتحام بالولايات المـــتحدة مـــن خلال اعتماده على التقنية العسكرية الأميركية. فقد عارضوا على الدوام أي قوة عسكرية مستقلة محتملة في أوروبا. إن جذور الاحتكاك الطويل بين الأمـــريكان والفرنسيين منذ أيام ديغول تكمن في رفض الفرنسيين أي تحالف بين الـــدول بوصـــفه تحالفـــاً أبدياً، وإصرارهم على التمتع بمقدرة مستقلة على إنتاج معـــدات عسكرية عالية التقنية. ومع ذلك فقد كان التحالف مع كل ما فيه تحالفاً للراغبين حقيقياً.

لقد أدى انهيار الاتحاد السوفيتي فعلياً إلى بروز الولايات المتحدة بوصفها قوة عظمـــى وحيدة على الساحة الدولية، لم تستطع أي قوة أخرى منازعتها أو محاولة ذلـــك. وعليه فمن الصعب فهم الظهور المفاجئ لما لدى الولايات المتحدة من قوة بطـــش غـــير عادية، والاستعراض المثير للغضب لهذه القوة، ولاسيما أنها لا تلائم الـــسياسات الإمـــبريالية التي تم تكوينها خلال الحرب الباردة والتي جربت لفترات طـــويلة، ولا مـــصالح اقتـــصاد الولايات المتحدة. فالسياسة التي تغلبت أخيرا في

واشنطن تبدو لجميع المراقبين من الخارج من الجنون بحيث يصعب فهم المقصود بها. لكـــن من الواضح أن ما في عقول النخبة التي تتحكم الآن في صنع القرار، أو على الأقل بيدها نصف صنع القرار في واشنطن، هو جعل الشعب يؤمن بفكرة التفوق العالمي عبر القوة العسكرية، وهدفها من وراء ذلك لا يزال يكتنفه الغموض.

فهل سيكتب لها النجاح؟ إن العالم من التعقيد اليوم بحيث لا يتأتى لأي دولة مفـــردة فرض سيطرتِها عليه. وإذا ما استثنينا ما تملكه الولايات المتحدة من تفوق عـــسكري في الآلة الحربية العالية التقنية، فإنّها تعتمد على أصول متآكلة، أو مآلها الـــتآكل والاضـــمحلال. فاقتصادها، رغم حجمه الكبير، يشكل نصيباً آخذا في التقلص من الاقتصاد العالمي، كما أنها باتت مكشوفة على المدين القصير والطويل معـــاً. تخيل مثلاً، لو قررت مجموعة أوبك غداً أن تحول جميع تعاملاتها إلى اليورو بدلاً من الدولار!

وبـــرغم أن الولايات المتحدة تحتفظ ببعض المزايا السياسية، فإنها قذفت بكثير منها من النافذة خلال الشهور الثمانية عشرة الماضية. يبقى هناك الأصول الصغيرة، كالأهمـــية البالغة لسيطرة الثقافة الأميركية على ثقافة العالم، وللغة الإنجليزية. لكن الأصل الكبير الذي لا يزال لدى الأميركيين للمشاريع الإمبريالية في الوقت الحاضر هـــو الجيش، فلا أحد ينافس الإمبراطورية الأميركية من حيث الجيش، ومن المتوقع أن تبقـــى كذلك في المستقبل المنظور. لكن ذلك لا يعني أنه سيكون بيدها الفصل، فقـــط لأن بيدها الفصل في الحروب المحلية. ولأهداف عملية فإنه لا أحد بمقدوره بلـــوغ تقنية الأمريكان، حتى الصينيين. لكننا نحتاج هنا إلى وقفة مع حدود التفوق التقني الكبير.

واضحٌ أن الأمريكان لا يسعون، نظرياً، إلى احتلال العالم بأسره.. ما يسعون إلـــيه أن يخوضـــوا حروباً ويخلفوا وراءهم حكومات تأتمر بأمرهم، ثم يعودوا إلى بلادهـــم. لكن هذا لن ينجح، فهو من الناحية العسكرية المحضة يُغفل الضرورات الكـــبيرة الـــتي يـــتعين فعلها على المحتل، كحكم البلاد والحفاظ عليها، كما فعل البريطانيون على سبيل المثال في النموذج الاستعماري التقليدي في الهند. إن نموذج "الديمقراطية" الذي يريد الأمريكان تقديمه للعالم مع العراق ليس بنموذج ولا علاقة له بهذا الهدف. والاعتقاد بأن الولايات المتحدة ليست بحاجة إلى متحالفين حقيقيين

مـــن الدول الأخرى، أو دعم شعبـــي صادق في البلاد التي يمكن لجيشها أن يحتلها الآن (ولا يديرها فعلياً)، ضربٌ من الخيال.

لقـــد كانـــت الحرب على العراق نموذجاً لما يعتور اتخاذ القرار في الولايات المـــتحدة من عبث كبير وطيش، فالعراق كان بلداً هزمته الولايات المتحدة ولكنه رفـــض أن يركع أمامها. لقد كان من الضعف بحيث يمكن هزيمته بيسر. وقد اتفق أنّ فيه أصولاً تتمثل في النفط، لكن الحرب كانت أساساً من أجل استعراض القوة الدولية. أما السياسة التي يتحدث عنها المجانين في واشنطن -وتحديداً إعادة تشكيل الـــشرق الأوســـط برمته- فليس لها من معنى. فإذا كانوا يسعون لتغيير النظام في المملكة العربية السعودية، فماذا سيضعون مكانه؟ ولو كانوا جادين في تغيير الشرق الأوســـط، فإنـــنا نعـــرف أن الشيء الوحيد الذي عليهم فعله هو الاعتماد على الإسرائيليين. لقد كان والد "بوش" مستعداً لفعل ذلك، لكن المتنفذ الحالي في البيت الأبيض غير مستعد، بل إن إدارته قوضت إحدى حكومتين مضمونتي العلمانية في الشرق الأوسط، وهي بصدد الزحف ضد الأخرى.. سوريا.

وبمـــنطق العلاقـــات العامة فإن فراغ هذه السياسة واضح من طريقة عرض أهدافها، فعبارات "محور الشر" أو "خارطة الطريق" لم يقصد منها أن تكون بيانات سياســـية، ولكـــن "مقتطفات" تتجمع لتكوّن فيما بعد سياستها الخاصة. والكلام الجديـــد الذي ملأ أسماع الدنيا في الشهور الثمانية عشر المنصرمة مؤشر على غياب السياسة الحقيقية، فليس لدى بوش سياسة، ولكن تصرف مرحلي. والمسؤولون من أمثال ريتشارد بيرل وبول ولفويتز يتحدثون كرامبو في السر والعلن، فكل ما يهم هـــو قوة الولايات المتحدة التي لا تقهر. لكن بالمنطق الحقيقي فهم يعنون أن بوسع الولايات المتحدة غزو أي بلد صغير الحجم حيث يستطيعون الانتصار عليه بسرعة كافـــية. هـــذه ليـــست سياسة، ولن يكتب لها النجاح، وستكون نتائجها على الـــولايات المـــتحدة جدَّ وخيمة. أما داخلياً، فالخطر الحقيقي الذي يتعرض له بلد يـــسعى للـــسيطرة على العالم بوسائل عسكرية، أساساً، يتمثل في العسكرة، وهو خطر تم الاستخفاف به على نحو كبير.

أمـــا دولياً، فالخطر يكمن في زعزعة استقرار العالم. وما الشرق الأوسط إلا مثالاً على هذه الزعزعة: فهو أقل استقراراً اليوم مما كان عليه قبل عشر سنوات، أو

حـــتى خمس سنوات. فسياسة الولايات المتحدة تضعف كل إجراءات حفظ النظام الـــبديلة، الرسمية منها وغير الرسمية. ففي أوروبا أفسدت الناتو، ولئن لم يكن ذلك بالخـــسارة الكـــبيرة، فإنهـــا تحاول أن تجعل منه قوة شرطة عسكرية لأن الولايات المـــتحدة نمر من ورق. كما أنها قامت بتخريب مقصود للاتحاد الأوروبـــي، وما فتئت تسعى سعياً ممنهجاً لتخريب إنجاز آخر من الإنجازات الكبيرة للعالم منذ سنة 1945، وهـــو دول الرفاه الاجتماعي الديمقراطية الغنية. إن ما يتصوره الناس على نحـــو كبير من الأزمة التي طالت مصداقية الأمم المتحدة أقل مأساوية مما يبدو، لأن المـــنظمة الدولـــية لم تكُ قطُّ قادرةً على أكثر من القيام بأعمال هامشية، بسبب اعتمادها الكامل على مجلس الأمن واستعمال حق النقض الأميركي.

كـــيف ســـيواجه العالم الولايات المتحدة أو سيحتويها؟ بعض من يعتقدون بعجـــزهم عن مواجهة الولايات المتحدة يفضلون اللحاق بركبها. والأخطر منهم أولـــئك الذين يكرهون أيديولوجية البنتاغون، ولكنهم يدعمون مشروع الولايات المـــتحدة بحجـــة أنه سيزيح في طريقه بعض الأنظمة الظالمة محلياً وإقليمياً، وهذا ما يمكن أن يدعى إمبريالية حقوق الإنسان، وقد شجعها إخفاق أوروبا في البلقان في التسعينيات. واختلاف الرأي حول حرب العراق أوضح أن أقلية من المثقفين ذوي التأثير -مثل مايكل إغناتيف في الولايات المتحدة وبرنار كوشنر في فرنسا- كانت مـــستعدة لتأييد الغزو الأميركي، لأنّهم يعتقدون بأن من الضروري أن يكون هناك قـــوة تـــنظم مـــشاكل العالم. إن ثمة قضية حقيقية يجب طرحها، وهي أنه توجد حكومات في غاية السوء سيكون زوالها كسباً كبيراً للعالم، لكن هذا لا يسوِّغ أبداً مـــا يـــواجهه العالم من خطر خلق قوة ليست مهتمة أساساً بعالم ليست تفهمه، ولكنها قادرة على التدخل الحاسم بالقوة المسلحة إذا ارتكب أي بلد أمراً لا ترغب فيه واشنطن.

وانطلاقـــاً من هذه الخلفية يمكننا أن نرى الضغط المتنامي على وسائل الإعلام التي يجب أن تكون أيضاً محتكرة في عالم يقيم اعتباراً كبيراً للرأي العام. لقد جرت محـــاولات ممنهجة خلال حرب الخليج في سنتي 1990 و1991 لتجنب الحالة الفيتنامية مـــن خلال منع وسائل الإعلام من الاقتراب من ساحة الأحداث أنى كانت. لكنّ تلك المحاولات باءت بالفشل، لأن بعض وسائل الإعلام، كشبكة "CNN" كانت

موجـــودة، حتى في بغداد، تنقل الأخبار بروايات غير التي كانت تريدها واشنطن. كما أن الـــسيطرة لم تفلـــح خلال الحرب على العراق أيضاً، مما دعا إلى إيجاد وسائل أكثر نجاعة. ولعلها تكون السيطرة المباشرة على وسائل الإعلام، أو حتى اللجوء إلى السيطرة التقنـــية، بوصفها ملاذاً أخيراً، بل يمكن أن تتكاتف الحكومات ومحتكرو الحقوق من أجل سيطرة أكبر مما استخدم مع "Fox News" مثلاً، أو سيلفيو برلسكوني في إيطاليا.

أمـــا كم ستستمر الولايات المتحدة في تفوقها الحالي، فمن غير الممكن تقدير ذلـــك. لكن ما نستطيع القطع به أنه سيكون تاريخياً ظاهرة عابرة، شأنَ جميع ما ســـبق من إمبراطوريات. لقد شهدنا خلال عمر واحد نهاية جميع الإمبراطوريات الاستعمارية، ونهاية ما يسمى "إمبراطورية الألف سنة" الألمانية (التي لم تكد تعمّر سوى 12 سنة)، ونهاية حلم الاتحاد السوفيتي بثورة عالمية.

ثمـــة أســـباب داخلـــية لعدم بقاء الإمبراطورية الأميركية، أوشكها أن معظم الأمريكان ليسوا معنيين بأمر الاستعمار ولا بالسيطرة على العالم بمعنى حكمه، فما يعنيهم هو ما يحدث لهم داخل الولايات المتحدة. ذلك أن الاقتصاد الأميركي بات من الضعف بحيث يمكن أن تقرر الحكومة الأميركية والناخبون معاً -في مرحلة ما- أن الالتفات إليه أهم بكثير من مواصلة المغامرات العسكرية خارج البلاد، ولاسيما أن هـــذه المغامرات سيدفع الأمريكان أنفسهم شطراً كبيراً من تكاليفها، وهو ما لم يكن الحال في حرب الخليج، ولا في حالة الحرب الباردة إلى حد بعيد جداً.

ومنذ سنة 1998/1997 ما فتئنا نعيش أزمة في اقتصاد العالم الرأسمالي، فهو لن يـــنهار، ومـــع ذلك، فمن غير المتوقع أن تواصل الولايات المتحدة ما هي فيه من شؤون خارجية طموحة عندما يكون لديها مشاكل جدية في الداخل. حتى بمعايير الأعمـــال المحلية فإن بوش ليس لديه سياسة اقتصادية كافية للولايات المتحدة. كما أن سياســـته الخارجـــية الحالـــية تفتقر إلى العقلانية، ولا تخدم المصالح الإمبريالية للـــولايات المـــتحدة، ولا المصالح العالمية، وبالتأكيد لا تصب في مصلحة رأسمالية الولايات المتحدة. ومن هنا كان الاختلاف في الرأي داخل الحكومة الأميركية.

والمـــسألة الحاسمة الآن هي ماذا سيفعل الأمريكان بعدُ؟ وكيف ستكون ردة فعل البلدان الأخرى؟ هل ستمضي بعض البلدان -كبريطانيا، العضو الحقيقي الوحيد في

الـــتحالف الحـــاكم- في دعم كل ما تخطط له الولايات المتحدة؟ من حيث المبدأ، علـــى هذه الحكومات الإشارة إلى أن ثمة حدوداً لما يمكن للأمريكان فعله بقوتهم. وأفضل إسهام في هذا السياق إلى الآن قدمه الأتراك، ببساطة بقولهم إن هناك أشياء ليـــسوا على استعداد لفعلها، رغم أنهم يعلمون أن قولهم هذا سيكون مكلفاً. لكن ما يشغل الناس هذه الساعة إن لم يكن احتواء الولايات المتحدة، فتعليمها بأي ثمن، أو إعـــادة تعليمها. لقد اعترفت الولايات المتحدة وقتاً ما بحدودها، أو على الأقل كان لديها الرغبة في أن تتصرف كما لو أن لقوتِها حدوداً. وقد كان ذلك إلى حد بعيد بسبب الخوف من جهة ما، هي الاتحاد السوفيتي. أمَا وقد غاب هذا الضرب من الخوف، فينبغي أن يحل محله النظر إلى المصلحة الخاصة المستنيرة والتعليم.

المؤلف في سطور

ولد إريك هوبزباوم سنة 1917 في مدينة الإسكندرية بمصر لأبوين يهوديين، وانـــتقل إثـــر وفاة والديه، سنة 1931، إلى فينا، ومنها إلى برلين، حيث قضى من عمـــره سنتين، ارتحل إثرهما إلى لندن 1933. وقد انضم هوبزباوم سنة 1936 إلى الحـــزب الشيوعي، كما كان عضوًا في مجموعة مؤرخي الحزب الشيوعي من سنة 1946 إلى سنة 1956.

حـــصل هوبـــزباوم على درجة الدكتوراه في التاريخ من كلية الملوك بجامعة كامـــبردج، وكانـــت أطروحته حول الجمعية الفابية. وقد عمل محاضرًا في قسم التاريخ بكلية بيربك بجامعة لندن منذ سنة 1947، كما عمل إبان الستينيات أستاذًا زائـــرًا بجامعة ستانفورد، إلى أن نال درجة الأستاذية سنة 1970، ثم غدا زميلاً في الأكاديمية البريطانية سنة 1978. وهو يعمل الآن رئيسًا لكلية بيربك، وأستاذًا زائرًا في عدد من كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ويعـــد هوبزبازم من أشهر المؤرخين المعاصرين في بريطانيا وأوروبا، بل يعده الباحـــثون اليـــساريون أبرز المؤرخين المعاصرين في العالم أجمع، أو أفضل مؤرخي القرن العشرين على الإطلاق. وهو من الكتّاب المكثرين، وقد تعددت الموضوعات الـــتي تناولها في كتاباته، وبوصفه مشبعًا بيساريته، فقد ركز في تناوله التاريخي على الثورتين: السياسية الفرنسية والصناعية البريطانية. وتشتمل قائمة الكتب التي ألفها علـــى عناوين كثيرة، يأتي في مقدمتها كتابه الشهير المتمردون البدائيون، وهو من أوائـــل كتبه الهامة، وكذلك كتاباه عصر الثورة، وعصر رأس المال، وهذا الكتاب الذي نضعه اليوم بين يدي القارئ العربـــي.

العولمة والديمقراطية والإرهاب

ولد **إريك هوبزباوم** سنة 1917 في مدينة الإسكندرية بمصر لأبوين يهوديين، وانتقل إثر وفاة والديه، سنة 1931، إلى فينا، ومنها إلى برلين، حيث قضى من عمره سنتين، ارتحل إثرهما إلى لندن 1933.

حصل هوبزباوم على درجة الدكتوراه في التاريخ من كلية الملوك بجامعة كامبردج. وقد عمل محاضرًا في قسم التاريخ بكلية بيربك بجامعة لندن منذ سنة 1947، وهو يعمل الآن رئيسًا لكلية بيربك، وأستاذًا زائرًا في عدد من كبريات الجامعات الأوروبية والأمريكية والآسيوية.

ويعد هوبزبازم من أشهر المؤرخين المعاصرين في بريطانيا وأوروبا، وهو من الكتّاب المكثرين، وتشتمل قائمة الكتب التي ألفها على عناوين كثيرة، يأتي في مقدمتها كتابه الشهير «المتمردون البدائيون»، وهو من أوائل كتبه الهامة، وكذلك كتاباه «عصر الثورة»، و«عصر رأس المال»، وهذا الكتاب الذي نضعه اليوم بين يدي القارئ العربي.

يضم هذا الكتاب بين دفتيه عددًا من المقالات الممتعة لمؤرخ يعد من أشهر المؤرخين البريطانيين، إن لم يكن أشهرهم على الإطلاق، لا تُمَكِّنُ هذه المقالات المرءَ من رؤية ملامح ذلك القرن فحسب، بل تمضي به إلى تلّة مشرفة يستطيع من عليها أن يلقي نظرة يستشرف بِها آفاق المقبل من الأيام، مما تمخض عنه ذلك القرن العجيب.

ولعل ما سيلفت نظر القارئ أن المؤرخ في مقالاته هذه، تجاوز كعادته الوصفَ إلى التحليل، والسرد إلى التمحيص، والتعامل مع الأحداث منفصلة إلى تلمس أوجه الترابط بينها، ومصاقبة الأشباه منها والنظائر، وبيان أثر كل منها في غيره، تسعفه في ذلك أدوات البحث الحديثة، وتدعم تحليلاته الإحصائيات والأرقام، فهو لم يقصر وظيفته على تذكر ما نسيه الآخرون أو تناسوه، أو رسم لوحة تاريخية لأحداث قرن خلا من الزمان.

فقد حاول المؤرخ في هذه المقالات استقراء وضع العالم في مطلع الألفية الثالثة، وسبر بعض ما نواجهه اليوم من مشاكل سياسية رئيسية، وقد سبق أن نشر منها من قبل عددًا، وبخاصة في كتابه الموسوم بـ«مختصر في تاريخ القرن العشرين» و«عصر التطرف» و«حديث في القرن الجديد مع أنطونيو بوليتو»، و«الأمم والقوميات».

وآثر المؤلف أن يركز في مجموع مقالاته هذه، ولاسيما ذات الطابع السياسي منها، على خمس مجالات تتطلب اليوم تفكيرًا واضحًا ونظرًا واعيًا، هي مسألة الحرب والسلم في القرن الحادي والعشرين، وماضي إمبراطوريات العالم ومستقبلها، وطبيعة القومية وسياقها المتقلب، وآفاق الديمقراطية الليبرالية، ومسألة العنف السياسي والإرهاب.

من مقدمة المترجم

مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTER FOR STUDIES



الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.

مكتبة مدبولي
Madbouly Bookshop
info@madboulybooks.com

ISBN 978-9953-87-801-0



تصميم الغلاف: سامح خلف